محاضرات في

اقتصاديات الصناعة

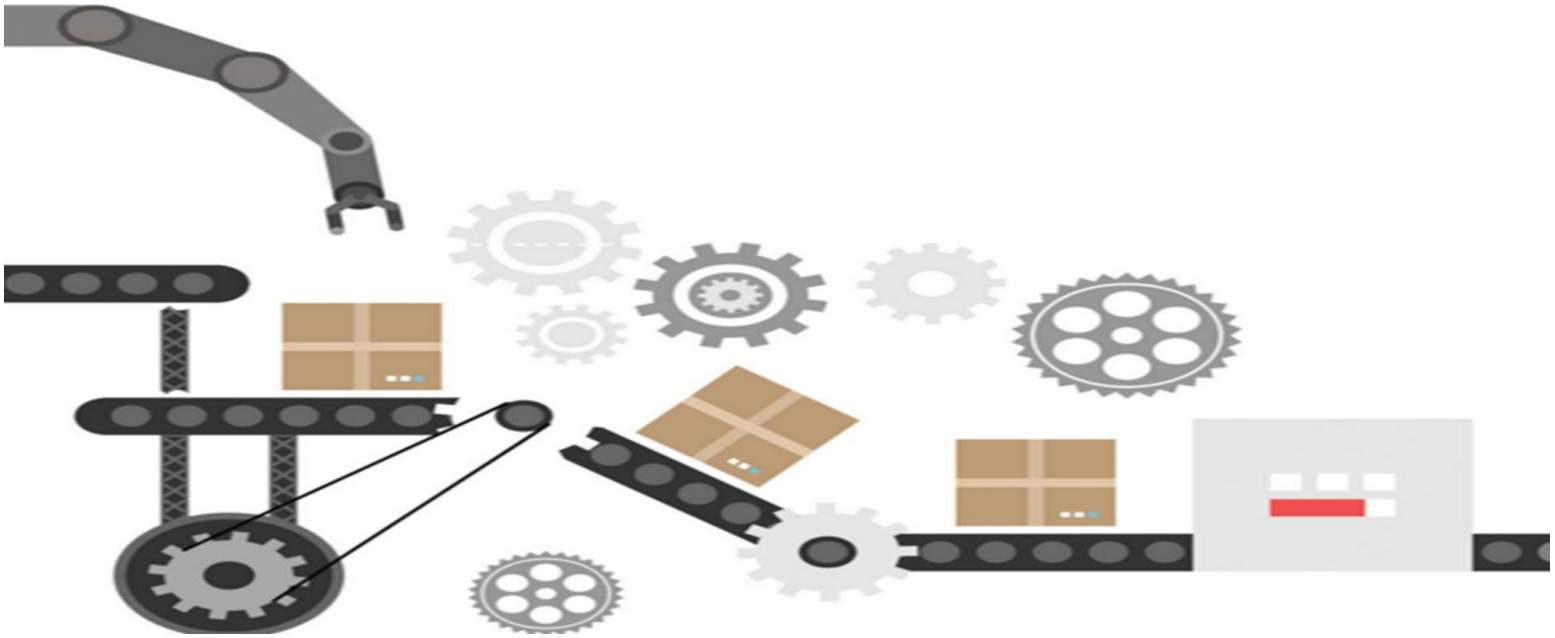

إعـــداد

دكتور/ حماده محمد عبدالله قاسم

مدرس بقسم الاقتصاد– كلية التجارة

بيانات الكتاب

الكلية: التجارة

الفرقة: الرابعة

التخصص العلمي: الاقتصاد

عدد الصفحات: ١٤٣ صفحة

المؤلف: د. حماده محمد عبدالله قاسم

تقديـــــــم:

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع التنمية خاصة في الدول النامية لعدة أسباب :

- يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن الصناعة تساعد على توفير فرص للعمالة. ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول النامية تعاني من مشاكل في البطالة.

- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ويقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية.

- يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية.

- يدعم قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على فع النمو في القطاعات.
- يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل

عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

وعلى ذلك، يسعي المتخصصين في الاقتصاد نحو التعرف على ماهية القطاع الصناعي كنشاط اقتصادي والدور الذي يمكن أن يلعبه في إحداث التنمية الاقتصادية خاصة من من خلال التخطيط الاقتصادي لهذا القطاع . والتوصل إلى إجابات لعديد من التساؤلات الأساسية حول هذا النشاط الحيوي في العصر الحديث والذي يعد المحرك الأساسي لعملية التنمية .

والله ولي التوفيق

د. حماده محمد عبدالله قاسم

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحات
الفصل الأول: نشأة وتطور الصناعة	٥- ٤٣
المبحث الأول: ماهية القطاع الصناعي	
المبحث الثاني: تاريخ النشاط الصناعي	
المبحث الثالث: استراتيجيات التصنيع	
أسئلة الفصل الأول	
الفصل الثاني: تحليل سلوك المنشآت الصناعية وفقاً لطبيعة السوق	٤٤ - ١٠٤
المبحث الأول: العوامل المحددة لهيكل الصناعة	
المبحث الثاني: تحليل سلوك المنشآت الصناعية	
المبحث الثالث:تقدير الطلب علي منتجات المشروع	
أسئلة الفصل الثاني	
الفصل الثالث: القطاع الصناعي في الدول النامية	١٠٥ - ١٤٠
المبحث الأول: التصنيع في الدول النامية	
المبحث الثاني: مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري	
أسئلة الفصل الثالث	
المراجع	١٤١

الفصل الأول

نشأة وتطور الصناعة

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) ماهية القطاع الصناعي .

٢) خصائص القطاع الصناعي.

٣) أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني.

٤) العوامل المؤثرة فى اتخاذ قرارات مشروعات القطاع الصناعي.

٥) أنواع مشروعات القطاع الصناعي.

٦) تاريخ قطاع الصناعة اقتصادياً.

٧) مراحل النشاط الصناعي.

٨) استراتيجيات التصنيع.

الفصل الأول

نشأة وتطور الصناعة

تمهيد:

بوجه عام، تشير الصناعة " إلي نشاط بشري يهدف إلى تحويل ماد ة أو أكثر إلى مواد جديدة ذات خصائص تختلف في الشكل أوالطبيعة أو في مجال الاستخدام ، ويندرج النشاط الصناعي تحت أحد الأنشطة التالية :

١ - استخراج الخامات من باطن الأرض أو تقطيع الصخور ويسمى بالصناعة الاستخراجية .

٢ - تحويل المواد الأولية من حالة إلى أخرى من أجل خلق أو زيادة المنفعة ويدعي بالصناعة التحويلية .

٣ - إنتاج الطاقة الكهربائية من أحد مصادر الطاقة الوقود أو المساقط المائية أو الانشطار النووي وغيرها وتسمى بصناعة إنتاج الطاقة .

وبالتالي، إن الصناعة بمفهومها الحديث تعني النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة ،أو هي العمليات التي يقوم بها الانسان مستخدما نوعا من الالآت والأجهزة معتمدا على الطاقة والوقود لإنتاج مواد جديدة لتلبية متطلبات الإنسان .

المبحث الأول
ماهية القطاع الصناعي

أولاً : مفهوم قطاع الصناعة:

يرتبط مفهوم الاقتصاد الصناعى بنشوء و تطور الصناعة كقطاع متميز من قطاعات الانتاج خلال مرحلة تاريخية طويلة نسبياً و ذلك منذ أن شرع الإنسان فى الحصول على المواد من الطبيعة و تحويلها إلى مواد صالحة لاستهلاكه ، و بالنسبة لمفهوم الصناعة فقد خضع إلى جملة من التأويلات و التعريفات المتنوعة و التى ترجع إلى اختلاف وجهات النظر و المعرفة للمدارس الفكرية و الاقتصادية المختلفة ، غير أن أكثر التعريفات شيوعاً هو تعريف المدرسة الحدية على يد كل من فورتمان ، و روبنسون ، فلورانس ، وذلك علي النحو التالي:

١- تعريف فورتمان :

عرف الصناعة على أنها مجموعة من المشاريع التى تقوم بإنتاج سلعة واحدة متجانسة تجانس مطلق . و يلاحظ أن هذا التعريف يعتمد على توافر شرطين أساسيين هما :

أ – أى صناعة تتكون من عدد من المشروعات يقوم كل منها بإنتاج مجموعة من السلع.

ب - أن هذه المشروعات لا تبيع إنتاجها فى نفس السوق ، نتيجة كونها لا تنتج نفس السلعة ، و لكن سلعاً مختلفة .

٢- تعريف روبنسون :

عرف الصناعة على أنها مجموعة من المؤسسات أو المشروعات تشترك فى إنتاج سلع متقاربة أو استخدام مادة خام واحدة أو طريقة واحدة للتصنيع أو نوع واحد من الآلات .

٣- تعريف فلورانس :

لقد تعرض تعريف روبنسون للصناعة لمجموعة من الانتقادات على يد سيرجنت فلورانس: حيث رأي أن هذا تعريف روبنسون يعيبه أمرين، هما :

أ- أن هناك افتراض ضمني بأن المشروع الواحد ينتج سلعة واحدة يجعلها تندرج فى إطار صناعة واحدة . و لكن هذا المنطق ليس سليماً دائماً حيث أن المشروع الواحد غالباً ما يتبعه عدة مصانع تنتج سلعاً متباينة .

ب- أن قصر تعريف الصناعة على أنها مجموعة من المصانع أو المؤسسات يخفى نوع النشاط الفنى أو نوع الإنتاج الذى تقدمه الصناعة .

و بناءً عليه، اقترح سيرجنت فلورانس تعريفاً وسطاً للصناعة يوفق بين المفهوم الفنى و الإنتاجى للصناعة، حيث ينص هذا التعريف للصناعة علي ما يلي:

الصناعة هى مجموعة من المصانع التى تقوم فى الغالب بإنتاج نوع معين من السلع بمعنى أن يكون نشاطها الرئيسى هو إنتاج سلعة معينة .

ثانياً : خصائص القطاع الصناعى:

تتميز الصناعة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى بعدة مميزات أهمها ما يلى :

١ – القطاع الصناعى هو القطاع الذى بإمكانه إعادة إنتاج نفسه بنفسه، و بعبارة أخرى فإن القطاع الصناعى يعتبر :

أ – القطاع الوحيد الذى ينتج أدوات و وسائل العمل الخاصة به

ب – هو القطاع الوحيد الذى ينتج مختلف أنواع الطاقة الضرورية للاستهلاك الإنتاجى و الشخصى

ج – هو المنتج الرئيسى لأنواع الوقود و مصادر الطاقة

د - هو القطاع الرئيسى الذى ينتج الجزء الأعظم من مواد العمل الأخرى

٢ – تحتل الصناعة مكان الصدارة فى الاقتصاد القومى، حيث تمثل المصدر الرئيسى لوسائل الإنتاج الضرورية لنمو الصناعة نفسها و لبقية قطاعات الاقتصاد القومى

٣ – تمتاز الصناعة بإمكانيات هائلة للنمو ، و السبب فى ذلك يرجع إلى تنوع أنشطتها و منتجاتها . خاصة فى ظل التقدم العلمى و التكنولوجى الذى حول الصناعة إلى منتج لآلاف المنتجات و السلع التقليدية منها و الحديثة

٤ - تتميز الصناعة بكونها ذات فائض اقتصادى كبير و متنامى بسرعة فائقة بالمقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد القومى

٥ - تتميز الصناعة بإمكانياتها الواسعة للاستخدام ، و ذلك لتناميها المستمر من جهة ولتركز الإنتاج و القوة العاملة فيها مما يجعلها المصدر الرئيسى لحل العديد من المشاكل الاجتماعية من جهة أخرى .

ثالثاً : أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني:

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع التنمية خاصة في الدول النامية لعدة أسباب:

١- علاج مشكلات البطالة :

يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن نمو قطاع الصناعة يمكن أن يوفر فرص للعمالة حيث أن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة سواء البطالة الإجبارية الظاهرة أو البطالة المقنعة.

٢- تنويع مصادر الإنتاج والدخل :

تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية حيث تتعرض الدول الصناعية للموجات من الكساد الاقتصادي أحياناً والرواج الاقتصادي أحياناً أخرى.

وهذا ينعكس على تقلب طلبها على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية وهذا يعرض الدول النامية لتقلب حصيلة الصادرات والدخل القومي فيها كما يتجه معدل نمو الطلب الخارجي على بعض المواد الأولية (باستثناء البترول) نحو الانخفاض بسبب تطور هيكل الصناعة في الدول المتقدمة صناعياً حيث أصبحت تعتمد أساساً على الصناعات الإلكترونية والتي لا تحتاج إلى استخدام مواد أولية كثيرة وأيضاً

تتجه الدول الصناعية المتقدمة إلى إحلال بدائل محل المواد الأولية الطبيعية التي تصدرها الدول النامية ولذلك تهتم الدول النامية بعملية التصنيع لتنويع هيكل الاقتصاد القومي فيها.

٣- رفع مستوى الإنتاجية :

يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية كما أن قطاع الصناعة لا يحدث فيه قانون تناقض الغلة بنفس الدرجة والسرعة التي يحدث بها في الزراعة لأنه في (قطاع الزراعة يكون عنصر الأرض ثابتاً نسبياً ويتزايد عنصر العمل بسرعة بسبب النمو السكاني.

وهذا يتسبب في حدوث قانون تناقض الغلة حيث يحدث نقص في الإنتاجية المتوسطة وفي الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير وهو عنصر العمل) أما في قطاع الصناعة فمن السهل تغير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج مثل عنصر العمل ونمو رأس المال وبالتالي لا يحدث تناقض الغلة الإنتاجية بنفس الدرجة الذي يحدث بها في قطاع الزراعة.

٤- رفع معدل النمو الاقتصادي :

أن نمو قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على فع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لأن هناك علاقات ترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من

مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ..إلخ. كما يعتبر قطاع الصناعة في نفس الوقت سوق لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة.

ومن ناحية أخرى نمو بعض الصناعات يمكن أن يدفع النمو في الصناعات الأخرى حيث يشجع على قيام صناعات أخرى مرتبطة بها أمامية أو خلفية، إضافة إلى قدرة قطاع الصناعة على ابتكار واختراع منتجات وسلع صناعية جديدة مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

٥- توفير موارد النقد الأجنبي :

يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

رابعاً: العوامل المؤثرة فى اتخاذ قرارات مشروعات القطاع الصناعى:

١ - الندرة النسبية للموارد:

حيث تتسم الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية ، و بالتالى فإن زيادة الطلب عليها نتيجة اتساع النشاطات الاقتصادية و تنوع الاحتياجات يعمل على ارتفاع تكاليفها . الأمر الذى يتطلب التخطيط الادارى الجيد لرفع كفاءتها مع ضمان الاستخدام الكامل لهذه الموارد .

٢ – حالة النشاط الاقتصادى:

زيادة النشاط الاقتصادى و ما يرافقه من ارتفاع الطلب على المنتجات و بالتالى زيادة أسعار تلك المنتجات و المواد الخام اللازمة لها ، أو العكس فى حالة انخفاض النشاط الاقتصادى و بالتالى انخفاض أسعار تلك المنتجات و المواد الخام اللازمة لها . كل ذلك يؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية ذات الصلة ، و لذلك يمكن القول أن التقلبات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً فى عملية اتخاذ القرار الادارى و التى تنقسم الى :

أ – تقلبات موسمية: تلك التقلبات التى تصيب بعض الصناعات ذات الطبيعة الموسمية مثل الصناعات الغذائية التى يزداد نشاطها فى موسم و يقل فى موسم آخر .

ب – تقلبات عرضية : تلك التقلبات التى تحدث بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية كالزلازل و البراكين.

جـ - تقلبات اتجاهية : تلك التقلبات التى تحدث ببطئ و تنتشر لفترة طويلة بما يؤدى الى إحداث تغيرات فى الإنتاج و السكان لفترات طويلة الأجل

د - تقلبات دورية : تلك التقلبات التى تحدث بانتظام فى فترات متعاقبة مثل الرواج و الكساد.

٣ – طبيعة السوق:

تتفاوت درجة تأثير السوق على طبيعة القرارات الإدارية حسب درجة احتكار السوق و لا يكون هناك تأثير فى حالة المنافسة الكاملة حيث تزداد فى حالة الاحتكار التام و تقل فى حالة احتكار القلة و تكون أقل فى حالة المنافسة الاحتكارية و ينعدم تأثيرها فى حالة المنافسة الكاملة .

٤ – حالة عدم التأكد:

تلك الحالة التى ترتبط بعدم الانتظام فى عمل النشاطات الاقتصادية التى تقوم بها المشرعات نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية و الدقيقة عن جوانب العمل سواء المتصلة بالمدخلات أو المتصلة بالمخرجات ، تلك الحالة تعمل على وصف القرار الادارى بالحيطة و الحظر أو بالمغامرة .

٥ – درجة التطور الاقتصادى :

تؤثر هذه الدرجة من التطور الاقتصادى الذي تمر به الدول فى القرارات الإدارية حيث أن الدول التى حققت درجة أكبر من التطور الاقتصادى تتوافر فيها إمكانيات كبيرة من توافر عناصر الإنتاج و مستلزماته الأمر الذي يؤدى الى ظهور مشروعات تتسم بالحجم الكبير و الضخامة فى استخدام المستلزمات و رؤوس الأموال و الإنتاج الواسع و هو الأمر الذي لا يتحقق فى المشروعات الصغيرة و بالتالى فإن درجة التطور تؤثر فى القرارات الإدارية

خامساً: أنواع مشروعات القطاع الصناعى:

يصعب تصنيف المشروعات الاستثمارية ، ويرجع ذلك لتعدد المعايير التى من الممكن الاستناد إليها عند القيام بهذا التقسيم حيث نجد أن نفس المشروع قد يدخل فى أكثر من تقسيم واحد .

و بالتالى، فإن المشروع الواحد يصلح أن يدخل فى تصنيفات متعددة و معايير مختلفة لأن كل معيار يلزم جانب واحد من جوانب المقارنة ، و يمكن الاكتفاء بمجموعة المعايير التالية لتقسيم المشروعات :

١ ــ معيار طبيعة المشروع

٢ ــ معيار ملكية المشروع

٣ ــ معيار طبيعة السوق الذي يتعامل معه المشروع

المعيار الأول: معيار طبيعة المشروع:

يمكن تقسيم المشروعات المختلفة طبقاً لهذا المعيار إلى مشروعات صناعية، مشروعات زراعية، مشروعات تجارية، مشروعات خدمية ، مشروعات التشييد و البناء، وذلك علي النحو التالي:

أ ــ مشروعات صناعية:

تنقسم المشروعات الصناعية إلى مجموعة متنوعة من الصناعات والتى يمكن تصنيفها كما يلى :

١- صناعات رأسمالية : تشمل المشروعات المتخصصة فى انتاج الآلات و المعدات الثقيلة أى تلك التى تنتج سلع الإنتاج أى أنها تنتج الأدوات التى تعتمد عليها مشروعات أخرى فى انتاج منتجاتها .

٢- صناعات استهلاكية: تشمل المشروعات المتخصصة فى انتاج سلع استهلاكية سواءً أكانت سلعاً معمرة مثل الثلاجات و السيارات و أدوات الاستخدام المنزلى أو سلعا غير معمرة مثل السلع الغذائية.

٣- صناعات هندسية: تشمل المشروعات المتخصصة فى انتاج أنواع مختلفة من الأجهزة الدقيقة مثل الآلات الحاسبة و أجهزة الكمبيوتر أو التلفزيونات و الأجهزة الطبية و المعملية .

٤- صناعات معدنية: تشمل بطبيعة الحال جميع الصناعات التى تهتم بتشكيل المعادن مثل صناعة الحديد و الصلب و الصناعات المختلفة القائمة عليها مثل صناعة المواسير و حديد التسليح و السفن و صناعات أخرى و صناعات الألومنيوم و القصدير و الفوسفات و جميع المعادن الأخرى .

ب – مشروعات زراعية:

تشمل المشروعات المتخصصة فى الإنتاج الزراعى بأشكاله المختلفة حيث توجد مشروعات استصلاح الأراضى الزراعية و كذلك مشروعات الرى و مشروعات تربية الماشية و تسمينها و تربية الدواجن لإنتاج البيض ، كذلك صناعات الألبان و غيرها .

جـ – مشروعات تجارية:

تلك المشروعات التى تقوم بعرض السلع فى الأسواق . أى تقوم بدور حلقة الوصل بين المنتجين و المستهلكين و قد تقوم هذه المشروعات بعرض سلع تم إنتاجها فى الداخل فى السوق المحلى أو بعرض سلع تم إنتاجها فى الداخل فى السوق الخارجى أو العكس نتيجة القيام باستيراد سلع منتجة خارجياً لعرضها فى السوق المحلى .

د – مشروعات خدمية:

تلك المشروعات التى تقدم خدمات أى أن إنتاجها ليس سلعاً مادية ملموسة و إنما خدمة مثل خدمات النقل و التخزين . و تتعدد الخدمات التى من الممكن أن تؤديها مثل هذه المشروعات كخدمات الدفاع و الأمن و القضاء و المطافى (و هذا النوع من الخدمات تقوم به الحكومات) و خدمات أخرى مثل الصحة و التعليم و الترفيه و الفندقة (هذه الخدمات التى يشترك فى القيام بها كل من الحكومة أو القطاع الخاص).

هـ – مشروعات التشييد و البناء

قد تكون طبيعة المشروع هو تنفيذ مقاولات البناء و التشييد مثل شركة المقاولون العرب و هذا النوع من المشروعات يتخصص فى جميع الأعمال الخاصة بالتشييد و البناء من إقامة كبارى أو مبانى حكومية أو تجمعات عمرانية كاملة كما هو الحال فى مصر بالنسبة للمدن الجديدة التى أقيمت فى السنوات الأخيرة.

المعيار الثانى: معيار ملكية المشروع:

يقسم هذا المعيار المشروعات طبقاً للجهة التى تملك المشروع ، فإذا كان المشرع مملوكاً للأفراد أطلق عليه المشروع الخاص ، أما إذا كان المشرع مملوكاً للدولة أطلق عليه المشروع العام

أ - المشروع الخاص:

فى هذا النوع نجد أن الأفراد المالكين للمشروع تسيطر عليهم أهدافهم الخاصة و أهمها على الإطلاق هدف تحقيق أقصى ربح . فالمعيار الأساسى الذى يقيم به صاحب المشروع الخاص مدى صلاحية المشروع و الاستمرار فى بقاءه هو ما يدره عليه هذا المشروع من أرباح و إلا فإنه لن يستمر فى الإنتاج و يكون عليه تحويل موارده المادية للاستمرار فى مجال آخر يمكن ان يدر عليه أرباحاً أكبر و هكذا .

ب - المشروع العام:

فى هذا النوع من المشروعات نجد أن هدف الربح ليس غائباً عنه و لكنه ليس هو الهدف الوحيد و إنما هناك أهداف أخرى من إقامة المشروع العام بل قد يتراجع هدف الربح فى المشروع العام و تتقدم عليه أهداف اقتصادية و اجتماعية أكثر أهمية ، بل قد يلغى كلياً هدف الربح و يعمل المشروع العام لأهداف أخرى سواءً اجتماعية أو اقتصادية .

المعيار الثالث: معيار طبيعة السوق الذي يتعامل معه المشروع:

يمكن تقسيم المشروعات من هذه الناحية الى مشروع تنافسى ومشروع احتكارى :

أ - المشروع التنافسى :

يعمل هذا النوع من المشروعات فى ظل سعر معطى من قبل السلطات أى انه لا يحدد السعر و إنما يعمل باعتبار أن السعر أمر واقع ، ويكون هناك عدد كبير من المنتجين فى نفس المجال و بالتالى يتنافس مع المشروعات الأخرى فى تدنية التكاليف لتحقيق أقصى ربح ، و على ذلك فإنه فى السوق الذي تتحقق فيه المنافسة الكاملة لا توجد نفقات للإعلان على الإطلاق الأمر الذي يعمل على تدني التكاليف بما يعود فى النهاية بالفائدة على المستهلك .

ب - المشروع المحتكر:

فى هذا النوع من المشروعات ينفرد منتج وحيد بالعملية الإنتاجية فيسيطر على السوق بمفرده و يكون هو المحدد للأسعار بشكل تحكمى ، و طالما أنه لا ينافسه أحد فهو لا يجتهد كثيراً فى تحقيق الكفاءة التخصصية للموارد وغالباً ما ينتج عند تكاليف أكثر ارتفاعاً من المشروع التنافسى الأمر الذي يؤدى الى انخفاض أو انعدام لفائض المستهلك .

المبحث الثاني

تاريخ النشاط الصناعي

يرتبط ظهور الصناعة بنشوء الحضارة البشرية ، فالإعمال الحرفية الأولى تعد أساس النشاط الإنتاجي القديم، والتي أدت الى التحول من اعتماد الإنسان المباشر على الطبيعة في الحصول على غذائه الى انتاج هذا الغذاء وتهيئة الوسائل المناسبة لذلك ، مما غير مجرى حياته الاولى ، فبدأ الاستقرار بدلاً من التجول والترحال من مكان لاخر .

ان الصناعة باعتبارها نشاطاً بشرياً رافقت ارتقاء الانسان سلم التطور الحضاري. ولقد ارتبطت الصناعات الأولى بالمواد الأولية المحلية التي تتوافر في البيئة الطبيعية أذ تمكن الانسان من استثمار بيئته المحلية في العمليات الصناعية من الحجارة والخشب والعظام في العصور الحجرية، وازدادت المواد التي اخذ يستخدمها وحصل اكبر تطور في ذلك بتعرفه على المعادن الفلزية وفي مقدمتها النحاس ثم الحديد واستخدامها في صناعة الالات الزراعية وعربات النقل ومعدات الحرب كما اتسع استخدام المتوفرة في الطبيعة بعد تحسن الالات التي صنعها من المعادن ، كما اتسعت أعمال البناء منها الجسور والسدود وتحسين انتاج وسائط النقل من العربات والسفن وظهور افران الصهر وتشكيل المعادن واستمر التوسع في استثمار البيئة وتنوع المنتجات .

وبالتالي، يعد الانتاج الصناعي ونمطه وحجمه ومداه من أعظم التطورات التي حصلت في الطبيعة. ولقد وجاءت بعد الثورة الصناعية وما يتبعها من تغير في مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط الاستيطان وتوزيع الثروة ، وهي

لذلك تعد مرحلة مهمه في حركة التقدم الحضاري أدت الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية كما ونوعاً ، كما أدت الى ظهور منتجات جديدة لاحصر لها لمواكبة التقدم الحضاري .

ولقد ظهرت الثورة الصناعية بإنجلترا في القرن الثامن عشر، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى دول غرب أوروبا، أمريكا الشمالية ، اليابان، وأخيرا إلى بقية دول العالم. وقد كانت إنجلترا الدولة الأولي التي ظهرت فيها الثورة الصناعية (كما ظهرت فيها الثورة الزراعية من قبل) لعدة أسباب منها: أنها كانت قوية اقتصاديا ولمواردها الاقتصادية والتي منها الفحم تحديدا والوفرة النسبية في اليد العاملة، موقعها الجغرافي المهم. ويمكن القول بأن نشوء وتطور الصناعة يرجع إلى فترات تاريخية طويلة ، أي منذ بداية تكوين المجتمعات ولكن سرعة تطورها من مجتمع لأخر يعتمد علي عدة اعتبارات والتي تختلف باختلاف الشعوب والاقاليم الجغرافية والموارد والحضارات وغيرها . وهذا التطور ينعكس على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد رسخت الثورة الصناعية أولا في بريطانيا، فازدهرت صناعة النسيج واستخراج الفحم الحجري وصناعة الصلب، وتوسعت شبكات المواصلات وظهرت الجسور الحديثة، وإن كانت السكك الحديدية لم تظهر إلا في أواسط القرن التالي. وعلى المستوى الاجتماعي نشأت طبقة عاملة حول المناطق الصناعية وظهرت حرف صناعية، وبدأ الواقع الجديد يُغير بشكل ملموس أنماط العيش وعادات الناس، وأخذ مفهوم التمدن في التبدل فأصبح معياره الأساسي وجود المصانع التي باتت تميز الحواضر الكبرى عن الوسط القروي، الذي كان في أغلبه لا يزال يعيش عصر ما قبل الصناعة.

وعليه، فإن المجتمعات قد انتقلت من مرحلة إلى أخرى بسرعة أو ببطء. وبصورة عامة كان المجتمع رعويا ، يعمل برعي الماشية، ثم أصبح زراعياً، ثم صناعياً، حتي أصبح اليوم يعرف بالمجتمع المعرفي .

أولاً: الصناعة فى التاريخ الاقتصادي:

يرجع نشوء وتطور الصناعة إلى فترات تاريخية طويلة، أي منذ بداية تكوين المجتمعات، ثم تطورت لتصل إلى ما هي عليه الآن في العصور الحديثة ، ومن أبرز هذه المراحل، ما يلي:

أولاً: مرحلة الصناعة المنزلية:

عُرفت الصناعة في بداياتها كشكل من أشكال النشاط المنزلي، الذي كانت تمارسه العائلة، من قبيل حياكة الملابس والغزل، وصناعة ادوات الطبخ وألخ. وكل ذلك كان يهدف إلى تلبية احتياجات الأسرة، دون ان يخصص منه شيئاً للتجارة أو الحصول على ربح ما. ويعود السبب في ذلك لقلة الانتاج الذي بالكاد يكفي أفراد الأسرة. إلا أن هذا النوع من الانتاج استمر حتى تحول إلى مورد أساسي لتلك العوائل.

ثانياً: مرحلة الحرفية:

تأتي هذه المرحلة مكملة لمرحلة الصناعة المنزلية، إذ تحول بعض المنتجين المنزليين إلى تجار وحرفيين في مدنهم وقراهم، مثل الحدادين والنجارين والنساجين وغيرهم. وظلت هذه المرحلة قائمة حتى القرون الوسطى، إذ وصلت الحرفية، كنمط صناعي سائد في تلك، إلى أعلى المستويات خاصة في فترة البناء الورشي في أوروبا.

ثالثاً: مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة:

خلال هذه المرحلة تم الانتقال إلى العمل في الورش او المحال، التي تجمع عدداً من العمال الحرفيين لقاء أجر معين يتم الاتفاق عليه، إلا أن هذا النوع من التعاون الانتاجي، ظل محدود الفائدة؛ وذلك بسبب غياب تقسيم العمل؛ لما له من أهمية كبيرة في رفع انتاجية العمل وزيادة الانتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الاراح.

رابعاً: مرحلة المشغل الرأسمالي:

في هذه المرحلة تم تمثيل الشكل التنظيمي الأساسي للانتاج الرأسمالي. عندما يقوم رب العمل باستخدام عدد كبير من العمال في عدد من المشاغل. وأنتشرت هذه المشاغل في عدد من الدول الأوروبية، منذ اواسط القرن١٦ وحتى قيام الثورة الصناعية في إنكلترا لتستمر إلى دول أخرى.

خامساً: مرحلة الصناعة الآلية:

شهدت هذه المرحلة دخول انواع جديدة من الآلات والمكائن بعد الثورة الصناعية، والتي جاءت على خلفية التطور الهائل والتقدم العلمي والتكنلوجي. وفي هذه المرحلة أيضاً تم الانتقال من الصناعات الخفيفية إلى الصناعات الثقيلة.

ثانياً: مراحل النشاط الصناعي:

لقد مر تطور النشاط الصناعي بعدة مراحل، و يمكن ان نحدد المراحل التي مر بها التطور الصناعي منذ بداية الثورة الصناعية حتى الوقت الحاضر بما يأتي :

المرحلة الأولى: مرحلة تطور الصناعة الحديثة:

لقد كانت البداية الاولى للنشاط الصناعي متمثلة في الثورة الصناعية، حيث تعرف الثورة الصناعية بكونها سلسلة من التغيرات التي حصلت في الصناعة وأدت الى نقل طرائق الانتاج الى أساليب جديدة في العمليات الإنتاجية وطبيعة الانتاج وتقسيم العمل ، وامتداد نتائجها لتشمل المعيشة والعمل والانتقال ، بحيث شملت التغيرات جميع نواحي الحياة الانسانية ، ومن أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي :

١- الاحلال الواسع للالة محل الجهد البشري ، مما أسهم في تحقيق قدرات كبيرة في العمليات الإنتاجية تزيد من طاقة الإنسان الفردية .
٢- التوسع في استخدام الطاقة ، سواء من المصادر مباشرة كالمساقط المائية او غير المباشر كقوة البخار والطاقة الكهربائية التي تعتمد الفحم والنفط والغاز الطبيعي واليورانيوم .
٣- الاستخدام الواسع لقدرة الطاقة الكهربائية في الصناعة كعمليات التحليل الكيماوي وتحريك الالات وتوفير الإضاءة والطاقة الحرارية ، مما أدى الى التوسع في انتاج المعادن وتنقيتها .
٤- الزيادة الكبيرة في استخدام الحديد والصلب بحيث اصبحا يشكلان قاعدة التطور الصناعي الحديث.
٥- ظهور وسائط وطرق جديدة للنقل كالقطارات والسيارات والبواخر ثم السفن ، كما اتسعت وتيسرت سبل الاتصال السلكي واللاسلكي.
٦- اتساع حركة الاختراع والاكتشاف وانتقال نسب متزايدة من السكان الى الانتاج الصناعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى على حساب الانتاج الزراعي والحرف الاولية .
٧- حل الانتاج في الورش والمصانع محل الانتاج في البيوت الضيقة النطاق .

أما المظاهر الاجتماعية للثورة الصناعية أهمها :

١- التقدم العلمي الهائل اذ قدمت الصناعة وسائل ساعدت العلوم في عملية اكتشاف الكون والحياة العضوية والموارد الطبيعية في باطن الارض .

٢- التحسن الكبير في الصحة العامة وانحسار الأمراض ووقف زحف الأوبئة الوافدة منها والقضاء على بعض أنواع الأمراض تماماً نتيجة للتقدم في أساليب الوقاية والعلاج .

٣- بناء المدن وتوسعها وزيادة سكانها وظهور المدن التي تضم ملايين الناس

٤- زيادة معدل عمر الانسان وانخفاض معدل الوفيات الطفل.

٥- التنوع الطلب على المنتجات الصناعية وظهور منتجات صناعية جديدة وبصورة مستمرة لتبية الحاجات المتزايدة والمتنوعة التي يخلفها التطور الاقتصادي والاجتماعي.

٦- التغيير في طبيعة الأنظمة السائدة وظهور النظام الرأسمالي فالاشتراكي مع قيام المنظمات الاجتماعية المتعددة والأهداف كالمنظمات المهنية والاجتماعية والسياسية التي اخذت تضم في صفوفها اعداد كبيرة وطنياً واقليمياً ويتجاوز بعضها ذلك بشكل اتحادات دولية مثل الاتحاد الاوربي .

٧- ظهور الدول القومية ورسم الحدود السياسية وتبلور فكرة الاستقلال القومي ، كما أن الحروب والمنازعات التي رافقت انتشار الاسلحة المتطورة أدت الى قيام منظمات دولية غرضها سيادة السلام في العالم وحل المنازعات بين الدول وتأكيد الحقوق الاساسية للانسان وايجاد التعاون الدولي .

المرحلة الثانية: مرحلة الاستخدام الواسع للطاقة في الصناعة :

إن الثورة الحقيقية للصناعة هي التي رافقت اتساع واستخدام الفحم في انتاج الطاقة الحرارية والاستفادة المباشرة منها في المركبات وصهر الحديد وإنتاج الصلب ، ومن ثم صناعة وبناء الالات والماكينات وفي صناعة وسائط النقل الجديدة ، كما استخدمت طاقة البخار في حركة وسائط النقل كالقطارات والبواخر.

ولما كانت بريطانيا هي السباقة في استثمار الفحم فقد اضحت مواقعه من أهم المرتكزات الصناعية وبالتالي اسهم في بناء الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كما أصبحت مراكز مناجم الفحم في غرب اوربا وشرق الولايات المتحدة تمثل المراكز الصناعية المهم ، الا ان حقوق الفحم لم تعد لها مثل قوتها السابقة في جذب الصناعة ، بسبب المصادر الاخرى للطاقة من النفط والغاز الطبيعي على الرغم من أن استعمله البابليون قديماً في اعمال البناء او في علاج بعض الامراض لكن انتاجه التجاري للاستخدام الصناعي حصل في منتصف القرن التاسع عشر عند حفر اول بئر للنفط التجاري في ولاية بنسلفانيا الامريكية .

وقد أخذت أهمية النفط بالازدياد واتسع استخدامه بعد التعرف على طريقة تكريره وبعد اختراع الآت الاحتراق الداخلي التي اعتمدت علي المشتقات النفطية كوقود لها ، ثم اخذ ينافس الفحم ، تزويد الصناعة والنشاطات الاخرى بالطاقة ، ولكن يبدو ان امتلاك الدول النامية للنفط جعل الدول الصناعية الراسمالية تنظر باستياء للموارد الطبيعية التي تحصل عليها تلك الدول، مما حدى بها الى اعادة النظر في حجم استيرادها من النفط بل والبحث عن مصادر بديله غير احفورية مثل الطاقة النووية ومصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية والكهرومائية وطاقة الرياح والمد والجزر وطاقة حرارة باطن الارض والطاقة الحيوية مع اعادة الاعتماد على الفحم الذي يتوافر في اراضيها عموماً مما جعل نصيب النفط بسيط في مصادر الطاقة .

المرحلة الثالثة: مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة :

لقد اسهمت حركة الاختراعات في القرنين السابع والثامن عشر وتطبيقاتها في تقدم الصناعة واحداث ثورة في طبيعتها ، كما اسهمت في توفير الاجهزة العلمية للعلوم التجريبية وتبادل المعرفة العلمية والتأثير علي التطور الصناعي ، واخذت العلاقة بينهما في النمو حتى اصبح التطور الصناعي مرتبطاً بقوة بتطور العلوم ونمت الصناعة الحديثة من قلب الجامعات ومراكز الابحاث .

أن ما يسمى حالياً بالثورة العلمية التكنولوجية أخذت تحدث في عالمنا تغييرات جذرية سواء أكان ذلك في تغيير البيئة الطبيعية أم الاجتماعية بشكل لم يعرفه المجتمع البشري من قبل ، ومن ذلك ما يحصل الان من تطور الفضاء ، وفيما يطلق عليه بالثورة البيولوجية في اجراء تغير في سلالات الحبوب والمنتجات الزراعية والحيوانية ويطلق عليها بالثورة الخضراء في الزراعة ، فضلاً عن ثورة المعلومات التي جسدها الكمبيوتر وثورة الاتصالات والانترنت التي تجسدها الاقمار الصناعية واجهزة الاتصال السلكي واللاسلكي . ويمكن تحديد خصائص الثورة العلمية - التكنولوجية كما يلي :

١- الاعتماد الكبير على الاكتشافات العلمية والاستفادة من تطبيقات العلوم في الانتاج الصناعي .
٢- اعتماد الصناعات الاساسية والمؤسسات الرئيسية على مراكز الابحاث المتخصصة في تطوير إنتاجها والذي أصبح هدفاً ثابتاً لتلك المراكز .
٣- التوسع في اتجاهات التخصص الصناعي واعتماد المشاريع على بعضها في الوصول الى المنتجات النهائية أي اتساع الترابط والتشابك الصناعي .

٤- تنامي الحاجة الى المهارات العالية والى العمل الذهني والخبرة وتناقص الاعتماد على الايدي العاملة غير الماهرة وغير المدربة ، مع العمل بالتدريب الذي يواكب التغيرات السريعة في التكنولوجية .

٥- الاستخدام الواسع للاجهزة الالكترونية للسيطرة على عمليات الانتاج وتحقيق اعلى درجات الدقة من خلال استخدام التشغيل الذاتي .

٦- ازدياد التحفظ على الاسرار التكنولوجية الحديثة والتحفظ في نقلها الى بلدان العالم الثالث ، بسبب عوامل اقتصادية من زيادة تكلفة مراكز الابحاث والمنافسة بين الشركات في كسب السوق ، والى عوامل استراتيجية بالمحافظة على اسرارة الصناعات الاستراتيجية .

أن المظاهر المذكورة للصناعة والتي يطلق عليها بالثورة التكنولوجية من استخدام اجهزة السيطرة الالكترونية والاستخدام الواسع للحاسبات والرجل الالي Robot والتوسع في استخدام الطاقة النووية واشعة الليزر واستثمار الفضاء الخارجي للاتصالات والانترنت وأبحاث ودراسة الموارد الطبيعية واستخدامات الارض وتطوير الاستفادة من الطاقة الشمسية ، تعد خطوات اساسية في التقدم الصناعي – العلمي الحديث .

المبحث الثالث

استراتيجيات التصنيع

إن استراتيجيات القطاع الصناعي تشير إلي مجموعة من الإجراءات والأهداف التي تسعي الدولة إلي تحقيقها من خلال قطاع الصناعة. ويطلق علي هذه الاستراتيجيات أسم استراتيجيات التصنيع:

ويمكن النظر إلى استراتيجيات التصنيع المتبعة في الدولة من عدة جوانب أهمها:

١- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات (خاصة أو عامة).
٢- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعات (صناعات ثقيلة وصناعات خفيفة).
٣- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المستخدم (الفني الإنتاجي الكثيف العمل – الفن الإنتاجي الكثيف رأسمال)
٤- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة من عملية التصنيع (إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات – استراتيجيات التصنيع للتصدير)

أولاً: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات (خاصة أو عامة):

إن حجم كل من القطاع الخاص والقطاع العام الحكومي ودور كل قطاع في نمو قطاع الصناعة يختلف لعدة أسباب أهمها:

١. النظام الاقتصادي السائد في المجتمع:

وهل هو نظام رأس مالي أو اشتراكي أو نظام مختلط. فالدول التي تتبع نظام رأس مالي ترتفع فيها الأهمية النسبية بالقطاع الخاص والمشروعات الخاصة. وتزداد الأهمية النسبية للقطاع العام الحكومي في الدول التي تتبع نظام اشتراكي.

٢. مرحلة النمو الاقتصادي:

حيث يحتاج الاقتصاد لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي في بداية مرحلة النمو الاقتصادي وذلك لإنشاء مشروعات البنية الأساسية أو التجهيزات الأساسية في المجتمع والتي تعتبر ضرورية في عملية التنمية والتصنيع مثل: مشروعات توليد الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات والاتصالات وأيضاً لإقامة الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال ومع النمو الاقتصادي تزداد قدرة القطاع الخاص وترتفع أهميته النسبية.

٣. نوع الصناعات التي يتم إقامتها:

هل هي صناعات ثقيلة أم خفيفة فالقطاع الخاص يقبل أساساً على الصناعات الخفيفة وهي الصناعات الاستهلاكية أساساً والتي لا تحتاج إلى حجم كبير من رؤوس الأموال ويرتفع فيها معدل الربح وتقل فيها درجة المخاطرة.

أما الصناعات الثقيلة فغالباً تقوم فيها الحكومة من خلال مشروعات القطاع العام لأنها تحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال ولا تحقق ربحاً سريعاً وترتفع فيها درجة المخاطرة مثل: صناعة الآلات والمعدات والحديد والصلب والبتروكيماويات. وقد تلجأ الحكومة إلى إشراك القطاع الخاص في ملكية بعض المشروعات بعد ذلك.

٤. الوفورات والآثار الخارجية الإيجابية والسلبية:

وهنا يحتاج الأمر أن تدخل الحكومة فبالنسبة للمشروعات التي تتولد عنها وفورات خارجية إيجابية فهذه المشروعات يعود منها النفع على المجتمع ويكون العائد الاجتماعي فيها أكبر من العائد الخاص وهنا تظهر الحاجة لتدخل الحكومة لإقامة هذه المشروعات خاصة في بداية عملية التنمية أو إعطاء دعم للقطاع الخاص في حالة قيامه بهذه المشروعات مثال: مشروعات توليد الكهرباء، مشروعات المياه، مشروعات السكك الحديدية، والمشروعات التي يترتب عليها تدريب القوة العاملة.

أما بالنسبة للمشروعات التي يتولد عنها وفورات خارجية سلبية أي آثار ضارة على المجتمع، مثل: المشروعات الملوثة للبيئة فإن العائد الاجتماعي لتلك المشروعات يكون أقل من العائد الخاص وتكون التكلفة الاجتماعية لمشروع (أي تكلفته على المجتمع) أكبر من التكلفة الخاصة له، وهنا يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومة بإقامة هذه الصناعات في مناطق صناعية خارج المناطق السكنية وأن تستخدم الأساليب التكنولوجية المتطور التي تقلل معدلات التلوث لتلك المشاريع. وفي حالة ترك هذه المشروعات للقطاع الخاص فيمكن أن تتدخل الحكومة أيضاً عن طريق إجبار المشروعات الخاصة على استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تقلل معدلات التلوث ويمكن أن تتدخل من خلال فرض ضرائب على تلك المشروعات.

ثانياً: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعات:

وهنا يتم الاختيار بين إستراتيجية التصنيع الخفيف أو الثقيل، وذلك علي النحو التالي:

أ) إستراتيجية التصنيع الخفيف:

وترتكز هذه الاستراتيجية على البدء بإقامة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: الملابس والأغذية. حيث يتوفر الطلب على تلك السلع أي يتوفر السوق اللازم لتلك الصناعات في البداية ثم يتم الانتقال بعد ذلك لإقامة صناعات السلع الوسيطة وهي الصناعات التي تنتج مستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات الأخرى.

مثل: صناعة الغزل والنسيج – صناعة مواد البناء والأسمدة وغيرها ثم يتم الانتقال في النهاية إلى إقامة الصناعات الرأس مالية الثقيلة مثل: صناعة الآلات والمعدات وهي الصناعات التي تحتاج إليها الصناعات الأخرى سواء الاستهلاكية أو الوسيطة. هذا النمط للتصنيع اتبعته الدول الصناعية الغربية.

ب) إستراتيجية التصنيع الثقيل:

وترتكز هذه الاستراتيجية على البدء بتنمية وإقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة كالآلات والمعدات على أساس أن توفير العرض من تلك السلع الرأسمالية سوف يولد الطلب عليها مستقبلاً لأنه سيشجع على إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة التي تستخدم تلك الآلات والمعدات أي أن هذه الإستراتيجية تعتمد أساساً على السوق المتوقع مستقبلاً وليس السوق الحالي. ومن الدول التي اتبعت تلك الإستراتيجية، الدول الاشتراكية (الاتحاد

السوفيتي سابقاً). وهناك عدة عوامل تؤثر على نمط الاختيار بين التصنيع الخفيف والثقيل وهذه العوامل تمثل في نفس الوقت مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص، وهي علي النحو التالي:

١. حجم السوق:

يعتبر اتساع حجم السوق من المقومات الأساسية للتصنيع بشكل عام ومن مقومات التصنيع الثقيل بشكل خاص. فكلما اتسع السوق يشجع ذلك على إقامة مشروعات ثقيلة ويعتبر ضيق السوق من المعوقات الأساسية للتصنيع في الدول النامية.

٢. عوامل الإنتاج:

وتشمل عوامل الإنتاج علي ما يلي:

١/٢) العنصر البشري والقوة العاملة المؤهلة والمدربة:

فالصناعة بشكل عام والثقيلة بشكل خاص تحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة والخبرات التنظيمية والإدارية.

٢/٢) رؤوس الأموال اللازمة لتحويل المشروعات الصناعية:

يعتبر هذا من مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص لأن الصناعات الثقيلة بطبيعتها صناعات كثيفة رأس المال وتحتاج إلى حجم ضخم من رؤس الأموال كما أن إقامة تلك المشروعات بالحجم الأمثل لها يحتاج لحجم كبير من رؤوس الأموال (الحجم الأمثل للمشروعات هو الحجم الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة لأقل مستوى لها وتصل الكفاءة الإنتاجية إلى أعلى مستوى لها). وإذا توفرت رؤوس الأموال فهذا يشجع على إقامة المشروعات الثقيلة.

٣/٢) الموارد (المواد الأولية):

فإذا توفرت المواد الأولية اللازمة للصناعات الثقيلة فهذا يشجع على اختيار نمط التصنيع الثقيل. فمثلاً توفر الحديد الخام في الدول يشجع على إقامة صناعات الحديد والصلب وتوفر البترول والغاز الطبيعي يشجع على إقامة صناعة تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات.

٤/٢) توفر البنية الأساسية في المجتمع:

أي توفر مشروعات التجهيزات الأساسية مثل: الطرق ووسائل المواصلات والاتصالات والسكك الحديدية ومشروعات توليد الكهرباء والمياه..إلخ وهذا من مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص وهناك أيضاً ما يسمى بالبنية التحتية غير المادية وتشمل الظروف والبيئة الملائمة للتصنيع مثل القوانين والأنظمة الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الصناعي ومؤسسات التعليم والتدريب التي تهيئ الظروف للتصنيع وتساعد على استخدام التكنولوجيا المتطورة والتي تعتبر من مقومات الصناعة في العصر الحديث.

ثالثاً: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المستخدم:

يعبر الفن الإنتاجي المستخدم عن نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في عمليات الإنتاج، فهناك فن إنتاجي كثيف العمل، وفن إنتاجي كثيف رأس المال، حيث:

يعتمد الفن الإنتاجي كثيف العمل على استخدام عنصر العمل بدرجة أكبر من استخدام عنصر رأس المال (الآلات) أما الفن الإنتاجي كثيف رأس المال يعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من استخدام عنصر العمل . ويتوقف الاختيار بين فن إنتاجي كثيف العمل وكثيف رأس المال علي عدة عوامل، أبرزها ما يلي:

أ) الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج والتي تتوقف أساساً على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لتلك العناصر في الدول فالعناصر الأكثر وفرة يكون منخفض الثمن نسبياً والعكس صحيح. ويلاحظ أن هذه الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) يمكن أن تتأثر أيضاً بالسياسات التي تتبعها الحكومة فمثلاً: تدخل الحكومة بتحديد حد أدنى لأجور العمل يجعل مستوى أجور العمال مرتفع، أو تتدخل وتؤثر على ثمن الآلات عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على استيرادها. وهذا يشجع على استخدام الفن الإنتاجي كثيف رأس المال.

ب) نوع الصناعات التي يتم إقامتها وهل هي صناعات ثقيلة أو خفيفة. فالثقيلة بطبيعتها تعتمد على استخدام فن إنتاجي كثيف رأس المال عكس الخفيفة مثل (الصناعات الاستهلاكية) فيمكن أن تعتمد على الفن الإنتاجي كثيف العمل.

ج) مدى إمكانية وسهولة الإحلال بين عناصر الإنتاج في عملية إنتاج السلعة. فبعض الصناعات تعتمد على طريقة فنية محددة أي نسبة محددة من عناصر الإنتاج (الآلات، العمالة) ويكون من الصعب إحلال عنصر محل آخر في عملية تصنيع السلع. أي يصعب إحلال العمالة محل الآلات والعكس (مثل صناعة الحديد والصلب).

رابعاً: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة فى عملية التصنيع:

أ) إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات (والتى تستهدف السوق المحلى):

إحلال الواردات: أي يتم الإنتاج محلياً لسلع محددة يغرض أن تحل هذه السلع مكان السلع المستوردة من الخارج أو التي كان يمكن استيرادها إذا لم يتم إنتاجها محلياً.

(أ/١)- قياس إحلال الواردات:

هناك طريقتان لقياس إحلال الواردات:

١) تطور نسبة الواردات من السلعة إلى العرض الكلي:

إذا قلت نسبة الواردات من السلعة إلى العرض الكلي عبر الزمن يكون هناك إحلال واردات أي:

$$(\ و/ع\ )_{٢} < (\ و/ع\ )_{١}$$

حيث:

و= واردات ،

ع= العرض الكلي (الإنتاج المحلي + صافي الواردات)،

١ ، ٢ = الفترات الزمنية الأولى والثانية .

٢) تطور نسبة الإنتاج المحلي من السلعة إلى العرض الكلي:

إذا زادت نسبة الإنتاج المحلي من السلعة إلى العرض الكلي منها عبر الزمن يكون هناك إحلال واردات أي:

$$(ج/ع)_{٢} > (ج/ع)_{١}$$

حيث:

ج = الإنتاج المحلي من السلعة

(أ/٢)- الوسائل التي اتبعتها الدول النامية لتنفيذ إستراتيجية إحلال الواردات:

أهم هذه الوسائل يتمثل في توفير الحماية الجمركية للسلع الاستهلاكية المنتجة محلياً عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي. وبالتالي يرتفع سعرها ويزداد الطلب على الإنتاج المحلي ويزداد معدل الربح في إنتاج الصناعات الاستهلاكية محلياً. وهذا يشجع المنتجين على إقامة تلك الصناعات.

كما تقوم الحكومة في نفس الوقت بتخفيض تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الاستهلاكية.

(أ/٣)- مزايا وعيوب إستراتيجية إحلال الواردات:

- **مزايا إستراتيجية إحلال الواردات:**

١. يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال: تقليل الاستيراد من الخارج أي (تقليل استيراد السلع الاستهلاكية) وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل التبعية للخارج.

٢. يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في علاج مشكلة البطالة في الدول النامية لأن إقامة صناعات محلية تحل محل الواردات يمكن أن يوفر فرص للعمالة مما يؤدي إلى تقليل مشكلة البطالة ولكن بشرط الاعتماد على الطرق (الفنون) الإنتاجية كثيفة العمل.

٣. هذه الإستراتيجية تقوم على أساس إنتاج سلع استهلاكية أساساً يتم تسويقها في السوق المحلي وهذا يجنب الدول النامية مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية خاصة أن الدول الصناعية المتقدمة تلجأ لوضع العراقيل والعقبات أمام صادرات الدول النامية من السلع الصناعية.

٤. هذه الإستراتيجية تعتبر أسهل طريقة لتنمية قطاع الصناعة ورفع نسبة مهام قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي وتنويع هيكل الإنتاج في الدول النامية.

- **عيوب إستراتيجية إحلال الواردات:**

١. قد يؤدي استمرار الحماية الجمركية للصناعة المحلية إلى تمتع المنتجين بوضع احتكاري حيث لا يواجهون منافسة من الخارج وهذا يمكنهم من رفع سعر السلعة المنتجة وقد لا يكون لديهم حافز على الاهتمام بجودة السلعة المنتجة وبالتالي يتحمل المستهلك انخفاض جودة الإنتاج المحلي وارتفاع السعر.

٢. عند تطبيق هذه الإستراتيجية في معظم الدول النامية وجد انها لم تسهم بشكل فعال في علاج مشكلة البطالة بسبب اعتماد المنتجين على فنون إنتاجية كثيفة رأس المال أي تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من استخدام العمالة. بسبب انخفاض أسعار الآلات والمعدات عليها لأن الرسوم الجمركية عليها منخفضة أو ملغاة بينما أن أجور العمال مرتفعة نسبياً بسبب قيام الحكومة في بعض الدول النامية بتحديد حد أدنى لأجور العمال.
٣. تطبيقها في غالبية الدول النامية لم يسهم بشكل فعال في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات بسبب زيادة الطلب على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتصنيع السلع الاستهلاكية إضافة إلى زيادة استيراد الغذاء من الخارج لأن قطاع الزراعة لم ينمو بالشكل الكافي لمواجهة الزيادة في الطلب على الغذاء والتي حدثت بسبب النمو السكاني السريع وزيادة الدخل نتيجة لعملية التصنيع.

ب) <u>إستراتيجية التصنيع للتصدير(والتي تستهدف السوق الخارجي)</u>:

بعض الدول النامية خاصة التي يكون فيها السوق المحلي ضيق اتجهت لاتباع هذه الإستراتيجية ومن أهم الدول النامية التي اتبعتها، دول جنوب شرق آسيا مثل: كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورا، هونج كونغ، ماليزيا.

(ب/١)- الأسس التي تقوم عليها إستراتيجية التصنيع للتصدير:

١. تشجيع إقامة صناعات بغرض التصدير للسوق الخارجي+ اشباع حاجة السوق المحلي. وتتمتع الدول بميزة نسبية في هذه الصناعات بسبب توفر الموارد (بترول، غاز طبيعي، الحديد الخام) التي تساعد على إقامة العديد من الصناعات.

٢. تشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية في إقامة الصناعات التصديرية في الدول النامية من خلال المشاركة مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات (دولية النشاط) للاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والمساعدة في تسويق المنتجات في الخارج والاشتراك في تمويل إقامة الصناعات التصديرية الكبيرة.

٣. إصدار قوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائمة مثل توفير الخدمات والعمالة بأسعار منخفضة، الإعفاءات الضريبية والجمركية، حرية تحويل الأرباح للخارج، التي تجذب رأس المال الأجنبي للاسهام في إقامة الصناعات التصديرية في الدول النامية.

(ب/٢)- مزايا وعيوب استراتيجية التصنيع للتصدير:

- **المزايا المتوقعة لاستراتيجية التصنيع للتصدير:**

١. توسيع نطاق السوق :

يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في توسيع نطاق السوق ليشمل الأسواق الخارجية بالإضافة للسوق المحلي لأن توسيع نطاق السوق يؤدي إلى التوسع في الإنتاج والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير والوصول إلى الحجم الأمثل للمشروع وبالتالي انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وارتفاع الكفاءة الإنتاجية والمعروف أن ضيق نطاق السوق من أهم العقبات أمام عملية التصنيع في الدول النامية.

٢. ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية :

يمكن أن تثمر هذه الإستراتيجية في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات حتى يمكن تسويقها في الخارج أي أن المنتجات المحلية تكون معرضة للمنافسة الخارجية.

٣. استغلال المزايا النسبية لبعض الدول:

تساعد هذه الإستراتيجية على استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول النامية والمتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية حيث يمكن تصنيع تلك المواد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها (أي زيادة الدخل الصافي منها).

٤. علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات :

يمكن أن تسهم في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وزيادة موارد النقد الأجنبي فيها عن طريق زيادة الصادرات للسلع الصناعية.

٥. تنويع هيكل الصادرات :

يمكن أن تسهم في تنويع هيكل الصادرات في الدول النامية من خلال زيادة الصادرات من السلع الصناعية وعدم الاعتماد على تصدير المواد الأولية فقط لأن غالبية الدول النامية تخصصت في إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة أو عدد قليل من تلك المواد الأولية وهذا يعرضها لمشكلة تقلب قيمة الصادرات وقيمة الدخل فيها.

- **عيوب إستراتيجية التصنيع لتصدير:**

١. اعتمادها على الأسواق الخارجية:

حيث تلجأ الدول الصناعية المتقدمة إلى وضع العقبات على صادرات الدول النامية من السلع الصناعية، مثل فرض رسوم جمركية على تلك السلع.

٢.شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي سبقت في مجال التصنيع:

وبالتالي يصعب على الدول النامية إقامة صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وهذا يتطلب من الدول النامية رفع مستوى إنتاجها حتى ينجح تصديرها للخارج.

٣.إسهام رأس المال الأجنبي (الاستثمارات الأجنبية):

حيث إن إقامة الصناعات الإستراتيجية في الدول النامية لا يتم بسهولة وإنما يحتاج توفر شروط معينة، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار منخفضة وتوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة وقد يصعب على بعض الدول النامية توفير هذه الظروف.

أسئلة الفصل الأول

١- ماذا يقصد بالصناعة من الناحية الاقتصادية؟

٢- وضح أبرز مجالات النشاط الصناعي؟

٣- ما الذي يميز قطاع الصناعة عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخري؟

٤- وضح مدي أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي؟

٥- وضح مراحل تطور الصناعة في التاريخ الاقتصادي؟

٦- وضح دور كلاص من القطاعين الخاص والحكومي في نمو قطاع الصناعة؟

الفصل الثانى

تحليل سلوك المنشآت الصناعية وفقاً لطبيعة السوق

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) **العوامل المحددة لهيكل الصناعة .**

٢) **الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها.**

٣) **هيكل الصناعة من حيث شكل السوق الموجودة في الصناعة.**

٤) **لتحديد حجم الإنتاج التوازني والسعر في المنشأة.**

٥) **أداء المنشآت الصناعية.**

٦) **تقدير الطلب علي منتجات المشروع.**

الفصل الثانى

تحليل سلوك المنشآت الصناعية وفقاً لطبيعة السوق

تمهيد:

يشير مصطلح هيكل الصناعة إلي عدد وحجم المنافسين وتوزيعهم في قطاع صناعي محدد. فبعض الصناعات يحتوي علي العديد من الشركات، وبعضها الأخر لا يحتوي سوي علي عدد قليل نسبياً من المنافسيين. كذلك تتكون كل صناعة من منافسيين مختلفي الحجم. ويؤثر عدد وحجم المنافسين بالإضافة لعوامل أخري علي ربحة الشركة، لذلك من المهم أن يتم التعرف علي هيكل أو بنية القطاع الصناعي المراد العمل فيه.

كذلك تؤثر طبيعة السوق علي هيكل المنشآت الصناعية، كما يتأثر سلوك المنشآت أو المشروعات الصناعية الموجودة في الصناعة ومستوى أدائه بطبيعة هذه السوق. فهناك بعض العوامل المحددة لهيكل الصناعة. كذلك هناك بعض العوامل التي تؤثر على سلوك المنشآت الصناعية فيما يتعلق بتحديد حجم الإنتاج والمبيعات وتحديد سعر السلعة المنتجة . بالَإضافة إلي أن تقدير حجم الطلب علي انتاج المشروع يلعب دور هام في إقدام المستثمريين علي نوعية محددة من الصناعات.

المبحث الأول

العوامل المحددة لهيكل الصناعة

إن هيكل المنشآت الصناعية وفقاً لطبيعة السوق، يؤثر على سلوك المنشآت أو المشروعات الصناعية الموجودة في الصناعة ومستوى أدائها.

العوامل المحددة لهيكل الصناعة:

العامل الأول: مستوى التركز الصناعي.

العامل الثاني: عوائق الدخول الصناعي.

العامل الثالث: التميز في المنتجات داخل الصناعة.

وسوف ندرس تلك الجوانب الرئيسية المحددة لشكل الصناعة.

العامل الأول :التركز الصناعي:

يمثل أحد مفاهيم الجغرافيا الاقتصادية، ويشير إلى كثافة عالية للنشاط الصناعي على مساحة محددة. ويدل أيضا على وجود صناعات مختلفة في إقليم معين، لديه القدرة على جذب مزيد من الصناعات، وذلك عبر توفير الهياكل الارتكازية، منافذ التسويق، ومن خلال التضاعف الصناعي. من المناطق الصناعية الأكثر فاعلية على سطح الكرة الأرضية (تجمعات صناعية كبرى) مثل (شمال شرق الولايات) المتحدة، (طوكيو باليابان)، (الروهر بالهند).ويعتمد التركز الصناعي على عدد المنشآت الموجودة في الصناعة وحجمها النسبي. ويقيس التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة على المنشآت الموجودة في تلك الصناعة. أي أن العناصر الأساسية في قياس التركز الصناعي هي:

أ) عدد المنشآت في الصناعة.

ب) حجم كل منشأة ونسبة أسهامها في الحجم الكلي للصناعة

زيادة درجة التركز ⟵ زيادة درجة الاحتكار في السوق

ويحدث ذلك إذا كان:

عدد المنشآت (قليل) وحجم هذه المنشآت (كبير) مما يؤدي إلى زيادة نسبة اسهام كل منشأة في الحجم الكلي، اي انخفاض درجة المنافسة في السوق.

وبالعكس إذا ازداد عدد المنشآت وانخفض حجم المشروعات مما يؤدي إلى انخفاض اسهام كل منشأة في الحجم الكلي للصناعة .

فإن انخفاض درجة التركز ⟵ زيادة درجة المنافسة في السوق.

ويمكن الاعتماد على عدة مقاييس أو معايير لقياس حجم الصناعة وحجم المنشأة الصناعية، مثل حجم الإنتاج في المنشأة وفي الصناعة. أو حجم العمالة في المنشأة وفي الصناعة أو حجم رأس المال المستثمر أو قيمة المبيعات .

(أ)- عوامل التركز الصناعي (التوطن الصناعي):

كل مؤسسته صناعية تعتمد على مجموعة من العوامل من اجل قيام هذه الصناعة واستمرارها وتشمل كل من :

(أ/١)- المواد الاولية :

تقوم الصناعة التحويلية بتغيير شكل او حالة المادة الاولية لخلق او زيادة منفعتها للانسان عن طريق العمليات الانتاجية بأنواعها المختلفة أي قدرتها على

اشباع الحاجات البشرية ، ان الدور الذي يمكن ان تؤدية المادة الاولية في تحديد مواقع الصناعات او المشاريع يأتي من خلال نسبة مساهمتها في التكلفة الاجمالية للانتاج.

وقد وجد ان عنصر تكلفة المواد الاولية تعد أهم عامل في الصناعة في العراق حيث وصلت نسبته الى ٤٧% من اجمالي نفقات الانتاج ، بينما كان معدل تكلفة العمل نحو ٣٠% ، وجاءت نفقات الطاقة والوقود بنسبة ٩% من اجمالي تكلفة الانتاج ، مع ذلك فان الواقع الصناعي في العالم يكشف عن حقائق عديدة منها :

١- ان وجود المادة الاولية وإن كان شرطاً اساسياً لقيام الصناعة ، الا أنه لايعد الشرط الوحيد لقيامها ، لان توفره لايكفي لقيام الصناعة ، بل هناك مقومات كثيرة فهناك دول تعد فقيرة من ناحية المادة الاولية ولكنها متقدمة صناعياً كاليابان مثلاً واخرى غنية بالمواد الاولية ولكنها مازالت تعد من الدول الفقيرة في مجال الصناعة والتصنيع كما هو الحال في الدول النامية .

٢- ان وجود المادة الاولية فقط لايكفي لقيام الصناعة او توطنها مالم يكن هذا الموجود مستثمر بشكل اقتصادي أي ضمان الحصول وبالمواصفات نفسها .

٣- إن ضرورة وجود المادة الاولية كماً ونوعاً يعمل على تخفيض تكلفة الانتاج الصناعي ثم تخفيض كلف السلعة المنتجة ، وبذلك تستطيع الصناعة من الاستمرار والتوسع والتطور.

الصناعة لا تعتمد على المواد الاولية المستخرجة من باطن الارض او الزراعة ، بل هناك صناعات تعتمد اساساً في العملية الانتاجية على مخرجات صناعات أخرى وقد لا تعتمد على مادة من نوع واحد بل تعتمد على عدة مواد اولية سواء كمواد اساسية او مساعدة وبنسب مختلفة ، لذا فكمية المواد الاولية تعد عاملاً في تحديد واختيار المواقع الصناعية لتوطين عملية التصنيع. فاختيار الموقع قرب المواد

الاولية، يقلل من تكاليف النقل مثل انشاء مصانع قصب السكر بجانب مزارع قصب السكر. والموقع المناسب للصناعة ينبغي ان يتمتع بادنى تكاليف نقل وقد قدم (فيبر) ما اسماه الرقم القياسي للمواد ويعني ذلك نسبة المواد الاولية الى نسبة المنتجات

$$\text{نسبة المواد} = \frac{\text{وزن المواد الاولية في الانتاج}}{\text{وزن المنتجات}}$$

وكلما كانت النسبة اكثر من واحد صحيح كان المصنع قريب من المادة الاولية ، اما اذا انخفضت هذه النسبة الى اقل من الواحد الصحيح فأن المصنع يصبح موقعه من المواد الاولية بعيداً. ومن أمثلة الصناعات التي تنجذب نحو مصادر المواد الخام، ما يلي:

- **الصناعات التي تكون خاماتها سريعة التلف او التي لاتتحمل النقل لمسافات طويلة كصناعة الالبان وتعليب الفواكه والخضر واللحوم وتعليب الاسماك .**
- **الصناعات التي تستخدم منتجات او مخرجات صناعات أخرى مثل صناعة المواد الانشائية بالقرب من مصانع الاسمنت وصناعة الورق قرب الغابات.**
- **الصناعات التي تستخدم مواد خام كبيرة الحجم وثقيلة الوزن وتكاليف نقلها كبيراً كالاحجار الجيرية التي تدخل في صناعة الاسمنت وكذلك احجار المرمر والرخام .**
- **الصناعات التي تستخدم مواد خام كبيرة الحجم ثقيلة الوزن والتي يقل حجمها ووزنها اثناء العملية الانتاجية كخامات المعادن الثقيلة وصناعة السكر .**

ولأهمية المادة الخام وتوافرها فأصبحت في الوقت الحاضر ذات اهمية نسبية وليست مطلقة وخاصة بعد التطور التكنولوجي في مجال التصنيع والتطور في وسائل النقل الذي ادى بدوره الى تخفيض مجمل تكاليف السلعة الصناعة .

(أ/٢)- السوق :

السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لعقد صفقات سواء كانت سلعاً او خدمات ، واكد الاقتصادي السويدي بالاندر على أهمية حجم السوق ودرجة قدرته على الاستيعاب للسلع والمنتجات الصناعية ، اما هو فاهتم بتكاليف النقل ولاحظ ان موقع المشروع الانتاجي ليس بالضرورة ان يكون بالقرب من السوق والمواد الخام وانما قد يكون في مكان متوسط بينهما ، وأن تكاليف النقل وتكاليف الانتاج هي عوامل محددة للموقع ، أما (الدش) فقد اهتم بالموقع الذي يحقق المشروع فيه اكبر قدر من الربح .

ولما كان الغرض النهائي من قيام الصناعة هو انتاج السلع التي يطلبها افراد المجتمع لاشباع حاجياتهم او انتاج السلع التي تستخدم في انتاج السلع التي يطلبها الافراد ، أي توفير السلع التي يتوفر عليها الطلب، لذلك يعد السوق من اهم مقومات قيام الصناعة وتطورها وأن حجم السوق يعد كذلك عاملاً من عوامل نجاح الصناعة حيث ان حجم السوق يعتمد على السكان ومستوى دخل الفرد .

فقد تتوافر مقومات قيام الصناعة من مواد خام وقوى عاملة وراس مال وغيرها ولكن عدم توفر السوق المناسب قد يكون عقبة اساسية امام قيامها ونجاحها وقد يكون السوق عاملاً حاسماً في نجاح الصناعة وقيامها واستمرارها وتطورها على الرغم من افتقار الدولة الى بعض المقومات الاخرى لها .

ويعتمد السوق علي الطلب الذي قد يكون اما داخلياً او خارجياً أي السوق قد يكون محلياً او اجنبياً، مما يحدد أنواع الأسواق. ويعتمد السوق المحلي على مرحلة النمو الاقتصادي الذي يمر به البلد وما نتج عنه من ارتفاع او انخفاض متوسط دخل الفرد بالاضافة الى عدد السكان ومدى تأثيرهم وانتشارهم على المساحة الجغرافية، اما ما يحدد السوق الخارجي فهو قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في الاسواق العالمية ومواصفات السلعة من رخص الثمن نسبياً والجودة العالية اضافة الى الاتفاقيات التجاريةسعر صر عملة هذه الدولة . وتبرز أهمية السوق من خلال تكاليف نقل السلع الصناعية الى اسواق تصريفها وتأثيرها على اجمالي التكلفة لهذه السلع ومقارنتها بتكلفة نقل المواد الاولية من مواطن انتاجها الى موقع المشروع الصناعي .

وعموماً فان الصناعات التي تتميز ببعض السمات وتجعلها تنجذب نحو السوق هي :

١. الصناعات التي تكون منتجاتها سريعة التلف مثل صناعة الالبان او الثلج مما يؤدي الى انخفاض وتدهور قيمتها لو اقيمت بعيداً عن السوق.
٢. الصناعات التي تكون منتجاتها قابلة للكسر كصناعة الزجاج ولاتتحمل النقل لمسافات طويلة ، مما يؤدي الى زيادة التكلفة الاجمالية لتلك السلعة .
٣. الصناعات التي تنتج سلعاً كبيرة الحجم والوزن كالطوب والأعمال الجصية (الجبس) وغيرها ، فتكاليف نقلها الى الاسواق تكون مرتفعة إذا ابتعدت أماكن انتاجها عن أسواق طلبها.
٤. المادة الاولية التي يزداد وزنها اثناء العملية الانتاجية كما هو الحال في صناعات المشروبات الغازية وتجميع السيارات حيث تعادل السيارة وهي مجمعة نحو (٥-٦) امثال حجم المادة الخام الداخلة في صناعتها ففي هذه الحالات يفضل ان تكون موقع الصناعة قريباً من السوق .

٥. الصناعات التي تتوطن بالقرب من صناعة قائمة بسبب الارتباطات الخلفية واستخدامها لمنتجات تلك الصناعة بصفة مدخلات في انتاجها مثل صناعة العلف الحيواني والالبان .

٦. صناعات الذوق والطلب الاني والمستمر والتي تتطلب ان يكون المنتج على اتصال مباشر بالمستهلك مثل صناعات الموضة والصناعات التي تتعرض لمنتجاتها بصورة مستمرة للتغيير في انماطها او في رغبات المستهلكين واذواقهم مثل صناعات النسيج والملابس والاحذية والعطور والتحف والسيارات والاجهزة الكهربائية والهاتف النقال .

(أ/٣)- رأس المال :

ان قيام أي نشاط اقتصادي يحتاج الى راس المال سواء لشراء المواد الخام التي يعتمد عليها في العملية الانتاجية او للحصول على المعدات والالات اللازمة لانجاز العملية الانتاجية الصناعية . فالصناعة بحاجة الى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد والخام ودفع اجور العمال والموظفين، وهي بحاجة الى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات واقامة الانشاءات والمباني ، وكلما كبر حجم المشروع ازدادت الحاجة الى راس مال اكبر فالاحتياجات من راس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الاساسية على طبيعة الصناعة ومدى تطور الاسلوب التقني فيها .

ان توفر رأس المال المطلوب للصناعة لايمثل مشكلة للدولة الصناعية الا ان الدول النامية تعاني من نقص حاد في تحويل الصناعة لان اقتصادياتها في طور النمو لذا تلجأ الى أحدى الطرق او كليهما : الادخار او الاقتراض وفي الادخار نعتمد على امكاناتها المحدودة اصلاً وهذه ترتبط بمقدار الناتج المحلي وثم الدخل

الفردي ومقدار الفائض منهما والمتاح منه للاستثمار . وعلى طبيعة الانظمة السياسية والاقتصادية والمالية القائمة والقوانين وعلى النشاط المصررفي وتطوره ومقدار الفائدة المصرفية ، فضلاً عن الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين ومقدار اطمئنانهم على مستقبل المشاريع التي يرغبون باقامتها في البلد ، ويلاحظ في هذه البلدان شيوع النزعة للاستثمار في القطاعات غير الصناعية كالعقارات والتجارة او حتى نقل او تهريب الاموال الوطنية خارج البلد مما يعد عائقاً امام تطور الصناعة .

ويمكن تحقيق نجاحات هامة في تكوين وتراكم راس المال وفي استثمارها في القطاع الصناعي بترشيد الاستهلاك وتحسين الانتاجية في الانشطة الاقتصادية المختلفة استثمار الموارد المتاحة بشكل افضل ، محاربة الفساد ورفع كفاءة النظام الضريبي ، الا ان مقدار النجاح يتباين من بلد لاخر بحسب الامكانات وطبيعة الخطط المنفذة مع تشخيص أهم المشاكل ووضع خطط زمنية لمعالجتها.

اما القروض فهي الوسيلة التي تلجأ اليها كثير من الدول بهدف تحسين أحوالها الاقتصادية الا ان مقداراً لايستهان به من تلك القروض ينفق على انشطة اخرى مما يثقل كاهل هذه الدول لاحقاً وتتعد مصادر هذه القروض فمنها ماهو داخلي او خارجي من مصارف او هبات خاصة او حكومية او من حكومات او صندوق النقد الدولي ، كما تختلف مقاديرها وشروطها وظروف منحها تعتمد قدرة الدولة في الحصول على القروض الخارجية على علاقاتها الخارجية وسلامة اقتصادها ومدى استجابتها للضغوط الخارجية التي تفرض عليها غالباً وتجعلها تقدم باجراءات وتغيرات في سياستها الخارجية او الداخلية او الاقتصادية .

وفي العقود الاخيرة تبلور اتجاه جديد في هذا المجال تمثل في فتح الدول ابوابها امام الاستثمارات الاجنبية التي تقودها الشركات متعددة الجنسية وقد نجحت بعض الدول في الاستفادة من هذه الاستثمارات مثل كوريا الجنوبية واندونسيا وماليزيا الا ان دولاً اخرى تعرضت اقتصادياً الى انتكاسات خطيرة واثقلت بالديون مثل البرازيل والمكسيك .

(أ/٤)- القوى العاملة :

القوى العاملة عنصر مهم في جميع العمليات الصناعية إلا ان دور هذا العنصر في اختيار موقع الصناعة يختلف من صناعة لاخرى ومن مصنع لاخر ، ففي بعض الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة وسائل النقل والغزل والنسيج يجري استخدام اعداد كبيرة من العمال ، بينما تتطلب صناعات أخرى اعداداً قليلة من اليد العاملة كصناعة البتروكيمياويات وتحتاج بعض الصناعات عمالاً على درجة عالية من الخبرة الفنية كصناعة العدسات في حين لاتشترط الاخرى عمالاً مهرة كصناعة مواد البناء ، وتحتل تكلفة العمل في بعض الصناعات مثل صناعة العدسات وصناعة المجوهرات وصناعة الملابس الجاهزة نسبة كبيرة من اجمالي تكلفة الانتاج ، وفي بعض الصناعات لاتكون تكلفة العمل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي تكلفة الانتاج مثل صناعة تكرير البترول.

ففي بعض المناطق المزدحمة بالسكان تستفيد الصناعة من وفرة اليد العاملة اذ يكون بامكانهما استخدامهم بأجور منخفضة ، وذلك عكس الحال في المناطق القليلة السكان والتي ترتفع فيها اجور العمال ، كما أن المناطق المزدحمة بالسكان في البلدان النامية والمتخلفة من السهل الحصول على العدد المطلوب من العمال غير الماهرين ولكن من الصعوبة الحصول على العمال الماهرين ، أما في

البلدان الصناعية فمن السهل الحصول على اليد لعاملة غير الماهرة والماهرة في المدن الكبيرة وفي مناطق التركيز الصناعي ، وهنا يكون تدريب العمال من الامور السهلة لان العمال على علم بمبادئ الصناعة والتكنلوجيا ، أما البلدان المتخلفة تكون مشكلة الحصول على العمال الصناعيين مسألة مهمة لان السكان يفتقرون الى المبادئ الاساسية في التكنلوجيا والحياة الصناعية .

والواقع ان اهم المشكلات في البلدان النامية عدم الاستخدام الفعال للكوادر الموجودة بصورة متخصصة وباقصى مدة ممكنة ، فضلاً عن عدم وجود صلة بين نظام التعليم السائد فيها وبين متطلبات التنمية الاقتصادية ، ولما كانت غالبية البلدان النامية والمتخلفة تتميز بوفرة عنصر العمل وندرة راس المال ، فان خلق العمالة كان هدفاً من اهداف مشاريع التنمية الصناعية في هذه البلدان .

وان اختيار موقع الصناعة في مناطق توافر العمال او في المناطق الحضرية يوفر على اصحاب المشاريع انفاق راس المال على الاسكان ومشاريع الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم وخدمات النقل والمواصلات وهذا يعني ان عدم توافر الخدمات المذكورة او ما يعرف بالهياكل الارتكازية يزيد من راس المال المطلوب لاقامة المشاريع الصناعية ، فعلى سبيل المثال نذكر ان مصنع الاسمدة الكيمياوية في منطقة وادي دامودار الصناعية في الهند والذي بدأ الانتاج فيه عام ١٩٥٢ قد كلف راس مال ضخماً جداً يزيد على راس مال لاي مشروع مماثل له أي متقدم اذا لم ينفق هذا المال على شراء الالات والمكائن وابنية المصنع فحسب وانما انفق على مشاريع بناء الطرق وخطوط السكك الحديد الضروري للمصنع وبناء مدينة كاملة للعمال مزودة بالمدارس والمستشفيات والماء والكهرباء وباقي الخدمات الاجتماعية.

وهناك من يعطي أهمية كبيرة لتكاليف عنصر العمل في الصناعة ويرى ان انخفاض تكاليف عنصر العمل يؤدي الى تطوير الصناعة والعكس صحيح، إلا إذا ارتفعت انتاجية عنصر العمل في مقابل ارتفاع تكاليف عنصر العمل. و تتضمن تكاليف عنصر العمل بالاضافة الى الاجور تكاليف الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية وتكاليف خدمات النقل وخدمات السكن وتكلفة وجبات الطعام التي تقدم للعمال بالمصانع.

(ب)- مقاييس التركز الصناعى:

وهناك عدة مقاييس للتركز أهمها:

(ب/١) - نسبة التركز. (ب/٢) - منحنى لورنز (ب/٣) - مقياس هيرشمان - هير فندال

.....

(ب/١) - نسبة التركز الصناعى: وهي تمثل مجموع نصيب أكبر المنشآت حجماً في الصناعة بالنسبة للحجم الكلي للصناعة. وتتمثل مزايا وعيوب قياس نسبة التركز الصناعي في:

مزاياه: البساطة وسهولة التطبيق

عيوبه:

١. أنه يأخذ بالاعتبار أكبر المنشآت حجماً ولا يدخل كل المنشآت في الاعتبار.
٢. أن اختيار أكبر المنشآت حجماً في الصناعة لا يستند إلى معيار موضوعي محدد وإنما ممكن أن يختلف من باحث إلى آخر.
٣. أن نسبة التركز والتطور الذي يحدث عليها من فترة لأخرى سوف تختلف تبعاً لعدد المنشآت الأكبر حجماً التي أخذت في الاعتبار.

(ب/٢) - منحنى لورنز: هو أحد أساليب قياس العلاقة بين توزيع ظاهرة ما في اطار مساحة جغرافية، أي التعرف على درجة توزيع معين عن المثالية، وكمثال لتطبيق منحنى لورنز على المنشآت الموجودة في الصناعة وعلاقاتهم بالمساحة، فهو يقيس مدى ابتعاد التوزيع الفعلي للمنشآت الموجودة في الصناعة عن التوزيع المتساوي.

(ب/٣) - مقياس هيرشمان – هيرفندال: وهو يمثل مجموع مربعات نسبة إسهام كل منشأة من المنشآت الموجودة في الصناعة إلى الحجم الكلي للصناعة

- أهم مميزات مقياس هيرشمان:

أنه يأخذ بالاعتبار كل المنشآت الموجودة في الصناعة ولا يكتفي فقط بإسهام المنشآت الأكبر حجماً. وبالتالي فهو يأخذ بالاعتبار دخول منشآت جديدة للصناعة أو خروج بعض المنشآت من الصناعة وتأثير ذلك على رجة التركز ودرجة الاحتكار أو المنافسة بالصناعة والتطور الذي يحدث عليها.

(ج)- أهمية قياس التركز الصناعي:

١. معرفة درجة المنافسة أو الاحتكار في سوق تلك الصناعة وهذا يؤثر على قدرة المنتجين على تحديد السعر لأنه من المعروف أنه في أسواق الاحتكار تزداد قوة المنتج على رفع سعر السلعة على عكس أسواق المنافسة
٢. ارتفاع درجة التركز في الصناعة ووجود الاحتكار فيها يمكن أن يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية عير مستغلة في المشروعات وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. ويمكن أن يحدث ذلك إذا كانت المنشأة الاحتكارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وتلجأ إلى تحديد حجم

الإنتاج والسعر عند المستوى الذي يحقق لها هذا الهدف أي عند المستوى الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية. وهذا الحجم من الإنتاج قد لا يحقق الاستغلال الأمثل والكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع.

٣. هناك علاقة بين درجة التركز الصناعي وحجم التوظف والعمالة في المجتمع لأنه إذا ارتفعت درجة التركز، أي أن الصناعة متركزة في المنشآت كبيرة الحجم فإن هذه المنشآت غالباً ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال التي تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من العمالة وهذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة لأنه لا يوفر فرص عمالة كثيرة وبالتالي يكون له تأثير سلبي على مستوى العمالة في المجتمع.

٤. هناك علاقة بين درجة التركز وشكل توزيع الدخل في المجتمع لأنه لو ارتفعت درجة التركز وساد الصناعة المنشآت الاحتكارية الكبيرة فإن هذه المنشآت غالباً ما تحقق أرباح غير عادية مرتفعة وهذا يجعل الدخل متركز في ايدي المنتجين المحتكرين.

٥. يمكن أن يكون للتركز آثار إيجابية على مستوى التطور التقني والتكنولوجي لأن ارتفاع درجة التركز ووجود منشآت احتكارية كبيرة تحقق أرباح مرتفعة تمكن تلك المنشآت من انفاق جانب من تلك الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي، مثل وادي السليكون في أمريكا.

(د)- العوامل المؤثرة في مستوى التركز الصناعي:

(د/١) - حجم السوق في الصناعة:

أهم العوامل المؤثرة في حجم السوق (أي حجم الطلب الكلي على السلع) لصناعة ما هو: عدد المستهلكين – دخل المستهلكين – اذواقهم – أسعار

السلع الأخرى البديلة والمكملة المحلية والمستوردة، واتساع حجم السوق له علاقة بدرجة التركز ويمكن أن يؤثر عليها بطريقتين وهما:

١- أن يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة حجم المنشآت أو قد تتجه تلك المنشآت للإنتاج مع بعضها لزيادة حجمها والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير الذي ينعكس على انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وفي هذه الحالة سوف ترتفع درجة التركز في الصناعة.

٢- يمكن أن يؤدي اتساع حجم السوق إلى دخول منشآت جديدة في الصناعة وبالتالي زيادة عدد المنشآت فيها وهذا يؤدي إلى انخفاض درجة التركز.

(د/٢) - اتجاه المنشآت نحو الاندماج:

إن زيادة حجم المنشآت في الصناعة عن طريق الاندماج مع بعضها يؤدي إلى زيادة درجة التركز في الصناعة. ولكن يجب التمييز بين نوعين ن الاندماج:

١- اندماج رأسي (عمودي): أي الاندماج بين منشآت تقوم بإنتاج سلع مكملة لبعضها مثل: اندماج منشأة لصناعة السيارات مع منشأة لصناعة قطع غيار السيارات. وهذا النوع من الاندماج لا يكون له تأثير على درجة التركز لأن السلع مختلفة.

٢- اندماج أفقي: حيث يتم الاندماج بين منشآت تنتج نفس السلعة مثل: اندماج منشأتين لإنتاج السيارات. وهذا النوع من الاندماج يؤدي إلى ارتفاع درجة التركز الصناعي.

(د/٣) - مستوى أسعار السلع المستوردة (البديلة للسلع المنتجة محلياً):

انخفاض أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة درجة التركز في الصناعة لأن انخفاض أسعار السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي يؤدي إلى خروج

بعض المنشآت من الصناعة وتوقفها بسبب عدم قدرتها على المنافسة مما يؤدي إلى انخفاض عدد المنشآت المنافسة في الصناعة وذلك بدوره سوف يؤدي إلى زيادة درجة التركز في الصناعة.

(د/٤) - عوائق الدخول إلى الصناعة: أن صعوبة دخول منشآت جديدة في الصناعة يؤدي إلى انخفاض عدد المنشآت الموجودة في الصناعة مما يؤدي إلى زيادة درجة التركز.

العامل الثاني: عوائق الدخول إلى الصناعة:

يقصد بها جميع العوائق والأسباب التي تمنع أو تحد من دخول منشآت جديدة لصناعة معينة وكلما ازدادت العوائق انخفض عدد المنشآت مما يؤدي إلى زيادة التركز أو الاحتكار وهذه العوائق قد تكون قانونية (موضوعة من قبل الحكومة) وقد تكون عوائق اقتصادية، ومن أهم هذه العوائق، ما يلي:

١. العوائق القانونية:

أي وجود موانع قانونية تمنع دخول مشروعات من القطاع الخاص في أنواع معينة من الأنشطة أو الصناعات التي تقتضي المصلحة العامة قيام الحكومة بها مثل:

- الصناعات الاستخراجية (استخراج البترول وتكريره)
- الصناعات الإستراتيجية (الصناعات الحربية والأسلحة)
- الامتيازات التي تمنحها الحكومة لشركة معينة لتقديم خدمة أو منتج معين (احتكار).

٢. ضخامة أو كبر حجم الإنتاج اللازم للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير:

بعض الصناعات خاصة الصناعات الثقيلة تتميز بكبر حجم إنتاجها للوصول إلى الحجم الأمثل، بحيث تنتج بأقل تكلفة متوسطة ممكنة وبأعلى كفاءة ممكنة وبالتالي يمثل هذا الحجم الكبير من الإنتاج نسبة كبيرة من حجم الطلب الكلي على السلعة أو حجم السوق الكلي لها. وبالتالي، فإن إنتاج عدد قليل من المنشآت أو المشروعات سوف يكفي حجم السوق وفي هذه الحالة يكون من الصعب دخول منشآت جديدة إلى الصناعة حيث يصعب عليها تسويق وبيع منتجاتها وهذا يكون من عوائق الدخول للصناعة . ويلاحظ أن زيادة حجم الإنتاج الأمثل اللازم للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير يؤدي الى زيادة عوائق الدخول للصناعة. وكلما انخفض حجم الطلب الكلي (حجم السوق الكلي في الصناعة) ازدادت عوائق الدخول للصناعة. لأن عدد قليل من المشروعات يمكن أن يكفي حاجة السوق.

٣. تمتع المشروعات القديمة أو القائمة في الصناعة بمزايا غير متاحة للمشروعات الجديدة:

هناك مزايا تجعل تكلفة الإنتاج في المشروعات القديمة الموجودة في الصناعة أقل من تكلفة المشروعات الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعةوهذا يمكن أن يكون راجع لتمتع المنشآت القديمة بمزايا تمكنها من تقليل الـ (ت م) فيها، لعدة أسباب:

- امتلاك المشروع القديم لبراءة اختراع لا تستطيع المنشآت الجديدة الحصول عليها إلا عن طريق شرائها ودفع تكلفتها.

- قدرة المنشأة القديمة على الحصول على عوامل الإنتاج (مثل عنصر الأرض والمواد الأولية) بتكلفة منخفضة بالمقارنة مع المشروعات الجديدة.
- قدرة المنشأة القديمة على الحصول على مصادر تمويل بسهولة وبتكلفة منخفضة بالمقارنة مع المشروعات الجديدة. لقوة مركزها المالي وخبرتها كما قد يكون لديها مصادر للحصول على النقد الأجنبي من التصدير يمكنها من استيراد مستلزمات إنتاجها بسرعة وسهولة بالمقارنة مع المشروعات الجديدة.

٤. الطاقة الإنتاجية الفائضة:

يقصد بها: الفرق بين حجم الإنتاج الفعلي في المنشأة وحجم الإنتاج الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة لأدنى مستوى لها. فإذا كانت المنشآت الاحتكارية الموجودة في الصناعة تنتج بأقل من طاقتها الإنتاجية الكاملة، أي لديها طاقات إنتاجية فائضة وغير مستغلة فإنها إذا لجأت إلى استغلال هذه الطاقات الإنتاجية الفائضة ولجأت إلى زيادة حجم الإنتاج وتخفيض سعر السلعة فإن هذا السعر المنخفض قد لا يمكن للمنشآت الجديدة الراغبة في دخول الصناعة من تغطية التكلفة المتوسطة عندها.

بمعنى أن هذا السعر المنخفض قد يكون أقل من التكلفة المتوسطة في المنشآت الجديدة وهذا يعرضها للخسارة وبالتالي قد تتردد تلك المنشآت في الدخول إلى الصناعة وهذا يعتبر من عوائق الدخول إلى الصناعة؟

٥. سياسات التسعير من قبل المنشأة الموجودة في الصناعة لإعاقة دخول منشآت جديدة إلى الصناعة:

أحياناً تلجأ المنشآت الموجودة في الصناعة إلى تخفيض سعر السلعة بحيث لا يشجع السعر المنخفض المنشآت الجديدة على الدخول إلى الصناعة وأحياناً قد يتبعون سياسة تسعير إفتراسية حيث يكون السعر اقل من أو مساوى لـ (ت م) للوحدة (س< ت م للوحدة المنتجة).

وقد يتعرضون للخسارة بشكل مؤقت وذلك بهدف منع دخول منشآت جديدة منافسة لهم في الصناعة. وبعد ذلك قد يلجأون إلى رفع السعر مرة أخرى واستغلال أوضاعهم الاحتكارية.

٦. توقعات المنتجين الجدد أو المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول للصناعة بشأن تأثير دخولهم للصناعة على مستوى سعر السلعة في السوق:

إذا توقع المنتجون الجدد أو المنشآت الجديدة أن دخولهم للصناعة سوف يؤدي إلى زيادة عرض السلعة في السوق مع ثبات الطلب عليها، بحيث ينخفض سعر السلعة في السوق فهذا قد يجعلهم يترددون في الدخول إلى الصناعة. لأن انخفاض السعر يعرضهم للخسارة.

العامل الثاث: التميز في المنتجات داخل الصناعة:

يعتبر التميز في المنتجات احد الجوانب الرئيسة المؤثرة على هيكل الصناعة كما أنه يعتبر من عوائق الدخول إلى الصناعة فيعتبر تميز صنف السلعة المنتجة والتنويع والتجديد في المنتجات من جانب المشروعات أو الشركات الموجودة في الصناعة من العقبات التي تحد أو تقلل من دخول منشآت جديدة للصناعة لأنها لا تستطيع منافسة الشركات القديمة التي تنتج تلك الأصناف المتميزة من السلعة.

وتعتبر الدعاية والإعلان أحد الوسائل الهامة التي تلجأ إليها الشركات لإقناع المستهلكين بتميز السلعة المنتجة سواء من حيث نوعيتها أو مظهرها أو طريقة استخدامها أو خدمات الصيانة المقدمة إلى المستهلك بعد شراءه للسلعة ... إلخ. وبالتالي يكون من الصعب على المنشآت الجديدة دخول الصناعة وهذا يعتبر أحد عوائق الدخول للصناعة واحد العوامل الأساسية المحددة لهيكل الصناعة.

المبحث الثانى

تحليل سلوك المنشآت الصناعية

أهم العوامل التي تؤثر على سلوك المنشآت الصناعية فيما يتعلق بتحديد حجم الإنتاج والمبيعات وتحديد سعر السلعة المنتجة هي:

أولاً: الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها.

ثانياً: هيكل الصناعة من حيث شكل السوق الموجودة في الصناعة وهل هي سوق احتكارية أو تنافسية ونحلل هذه العوامل كالتالي:

أولاً: الأهداف التى تسعى المنشأة إلى تحقيقها:

أن هدف المنشأة يؤثر على سلوكها فيما يتعلق في تحديد حجم الإنتاج وتحديد السعر، وهناك عدة أهداف يمكن أن تسعى المنشأة إلى تحقيقها وهي:

١. تحقيق أقصى ربح ممكن:

وهو الهدف الأساسي الذي افترضته النظرية الاقتصادية والمعروف أن:

الربح الكلي = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية

= (كمية × السعر) – (الكمية × تم للوحدة).

وإذا كان هدف المنشأة هو تحقيق اقصى ربح ممكن فإنها تحدد حجم الإنتاج والسعر عند المستوى الذي يكون عنده الإيراد الحدي = التكاليف الحدية.

٢. هدف زيادة المبيعات مع تحقيق حد أدنى معين من الربح:

تحدد المنشأة مستوى الربح المستهدف تحقيقه وتحدد حجم الإنتاج من المبيعات ومستوى السعر الذي يحقق لها هذا الهدف.

٣. هدف زيادة المبيعات وتحقيق أقصى إيراد ممكن:

تحدد المنشأة حجم الإنتاج عند المستوى الذي يكون عنده الإيراد الحدي = صفر وهنا يصل الإيراد الكلي إلى أعلى مستوى له.

٤. هدف إعاقة دخول منشآت جديدة منافسة إلى الصناعة:

تلجأ المنشأة إلى تحديد سعر منخفض من السلعة حتى تمنع دخول منشآت جديدة منافسة، وهذا السعر قد يكون مساوياً للتكلفة المتوسطة للوحدة وفي هذه الحالة يكون الإيراد الكلي = التكاليف الكلية.

وتحقق المنشأة الربح العادي فقط (ربح المنظم (صاحب المنشأة) المحسوب ضمن تكاليف الإنتاج) وبالتالي يكون الربح الاقتصادي (الربح غير عادي) = صفر وقد يكون السعر المحدد من قبل المنشأة أحياناً أقل من التكلفة المتوسطة وتتعرض المنشأة للخسارة بشكل مؤقت حتى تمنع دخول منشآت جديدة منافسة.

ثانياً: هيكل الصناعة وشكل السوق الموجودة في الصناعة:

أن هيكل الصناعة وشكل السوق الموجودة فيها من حيث درجة الاحتكار والمنافسة تؤثر على سلوك المنشأة بشأن تحديد حجم الإنتاج والسعر ففي الأسواق الاحتكارية: يكون الطلب على السلعة قليل المرونة (غير مرن) وتزداد قدرة المنتج (المنشأة) على رفع السعر، أما في الأسواق التنافسية التي ترتفع فيها درجة المنافسة: يكون الطلب على السلعة أكثر مرونة (طلب مرن). حيث يكون هناك بدائل للسلعة تنتجها المنشآت الأخرى للمنافسة وفي هذه الحالة تقل قدرة المنتج أو المنشأة على رفع السعر.

تحليل أنماط سلوك المنشآت الصناعية في الأنواع المختلفة للأسواق:

يختلف سلوك المنشأة بشأن تحديد حجم الإنتاج وسعر السلعة بإختلاف أنواع الأسواق، وسوف نحلل سلوك المنشأة الصناعية في الأنواع المختلفة للأسواق وهي:

- سوق المنافسة التامة.
- سوق الاحتكار التام.
- سوق المنافسة الاحتكارية.
- سوق احتكار القلة.

(أ)- تحليل المنشأة الصناعية في سوق المنافسة التامة:

خصائص سوق المنافسة التامة:

١. وجود عدد كبير من المنتجين (المنشآت) ينتجون السلعة في السوق أو الصناعة.
٢. تجانس السلع المنتجة تماماً عند جميع المنتجين.
٣. توفر المعلومات في السوق لجميع المنتجين.
٤. حرية الدخول والخروج في السوق أو الصناعة، وهذا يعني عدم وجود عوائق دخول منشآت جديدة للصناعة.

وتكون نتيجة هذه الخصائص أن يكون هناك سعر واحد للسلعة، يتحدد بالتفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في السوق، ولا يستطيع أي منتج بمفرده أو أي منشأة أن تؤثر على سعر السلعة المحدد في السوق، ويمكن لأي منشأة أن تبيع أي كمية من السلعة بنفس السعر المحدد في السوق.

وبالتالي يكون منحنى الطلب الذي يواجهه المنتج أو المنشأة وهو نفسه خط الإيراد المتوسط وهو عبارة عن خط أفقي مستقيم يرتفع بمسافة رأسية ثابتة عن المحور الأفقي تمثل سعر بيع الوحدة المحدد في السوق ويكون السعر = أ م = أ ح .

(ب)- تحليل سلوك المنشأة الصناعية فى سوق الاحتكار التام:

مميزات أو خصائص سوق الاحتكار التام:

١. وجود منتج أو منشأة واحدة، تنتج السلعة في الصناعة.

٢. السلع المنتجة ليس لها بديل في نظر المستهلكين

٣. وجود عوائق دخول إلى الصناعة.

إذا كان هدف المنشأة الاحتكارية هو تحقيق أكبر ربح ممكن فإنها سوف تحدد حجم الإنتاج عند تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية. وقد يكون هناك أهداف أخرى غير تحقيق أقصى ربح ممكن مثل:

١. زيادة حجم المبيعات لتحقيق أقصى إيراد كلي وفي هذه الحالة تحدد حجم إنتاجها عند المستوى الذي يكون عنده أ ح = صفر. والسعر عند مستوى أقل من السعر الذي يحقق أقصى ربح ممكن.

٢. لإعاقة دخول منشآت جديدة منافسة في الصناعة فإنها تحدد مستوى سعر منخفض يمكن أن يكون مساوي لـ ت م وتحقق الربح العادي فقط.

٣. من سياسات المنتج المحتكر: سياسة التميز في السعر حيث يبيع السلعة بسعر مختلف في الأسواق المختلفة على حسب مرونة الطلب على السلعة ومدى ضرورة السلعة للمستهلكين في الأسواق المختلفة.

(ج)- تحليل سلوك المنشأة الصناعية في سوق المنافسة الاحتكارية:

أهم الخصائص أو المميزات:

١. وجود عدد كبير نسبياً من المنتجين أو المنشآت التي تنتج السلعة في الصناعة.

٢. عدم تجانس السلعة المنتجة وإنما تختلف مواصفاتها من منشأة لأخرى.
عوائق الدخول للصناعة قليلة وتتمثل أساساً في سياسة التميز في المنتجات.

(د)- تحليل سلوك المنشاة الصناعية فى سوق احتكار القلة:

خصائصه أو مميزاته:

١. وجود عدد قليل من المنشآت الصناعية المنتجة للسلعة في السوق.
٢. قد تكون السلع متجانسة أو غير متجانسة.
٣. وجود عوائق أمام دخول منشآت جديدة إلى الصناعة.

وهناك عدة نماذج تحاول تحليل سلوك المنشأة في سوق احتكار القلة أهمها:

١. نموذج اقتسام السوق.
٢. نموذج الكارتل (اتحاد المنتجين)
٣. نموذج القيادة السعرية.
٤. نموذج منحنى الطلب المنكسر.

١. نموذج اقتسام السوق:

خصائصه:

أ) وجود عدد قليل للمنشآت المنتجة للسلعة في الصناعة.
ب) وجود عوائق دخول للصناعة.
ج) السلع المنتجة ليست متجانسة تماماً وإنما تختلف مواصفاتها من منشأة إلى أخرى.
وبالتالي تختلف مرونة الطلب على السلعة من منشأة إلى أخرى.
د) تماثل أو تقارب تكاليف الإنتاج في المنشآت الموجودة في الصناعة حيث تتبع طرق إنتاجية واحدة أو متشابهة.

٢. نموذج الكارتل (Cartel):

هو يمثل اتحاد المنتجين حيث يتم الاتفاق بين المنتجين أو المنشآت الموجودة في الصناعة على تحديد حجم الإنتاج من السلعة الذي يحقق أكبر ربح ممكن والذي يتساوى عنده أ ح مع ت ح والسعر الذي تباع به (وهو سعر واحد تلتزم به جميع منشآت الكارتل) وفقا لهذا النموذج، حيث :

- **يتميز سوق احتكار القلة بالخصائص الآتية:**

١. وجود عدد قليل من المنشآت في الصناعة:

٢. وجود عوائق لدخول الصناعة.

٣. تجانس أو تماثل السلعة المنتجة في جميع المنشآت التي يتكون منها الكارتل أو اتحاد المنتجين (وبالتالي السعر واحد).

٤. امكانية اختلاف تكاليف الإنتاج بين المنشآت الموجودة في الصناعة أو الكارتل.

ومن أمثلة الصناعات التي يمكن أن ينطبق عليها هذا النموذج صناعة النفط – صناعة الألمنيوم .

- **ويتوقف قوة الكارتل علي العوامل التالية:**

١. قلة عدد المنشآت المكونة للكارتل: وهذا يسهل عملية الاتفاق بينهم لتحديد السياسة الإنتاجية والسعرية.

٢. انخفاض مرونة الطلب السعرية للسلعة المنتجة: لأنه كلما كان الطلب قليل المرونة أو غير مرن كلما كان السعر أكثر ارتفاعاً وهذا يؤدي إلى زيادة ارباح الكارتل.

٣. عدم وجود اختلاف كبير في مستوى تكاليف الإنتاج بين منشآت الكارتل: لأنه إذا كانت تكاليف الإنتاج مرتفعة لدرجة كبيرة في بعض المنشآت فإن

ربحها سوف يكون قليل وهذا يمكن أن يجعلها تخالف السياسات التي يتم الاتفاق عليها للكارتل بشأن مستوى السعر وكمية الإنتاج.

٤. تجانس (تماثل) السلع المنتجة في كل المنشآت: وهذا يسهل الاتفاق على سعر واحد للسلعة تلتزم به كل المنشآت

٥. عدم وجود قيود حكومية على عقد اتفاقات الكارتل: لأن بعض القوانين في بعض الدول تمنع تكوين مثل هذه الاتحادات بين المنتجين بغرض مكافحة الاحتكار.

٣. نموذج القيادة السعرية :

وفقاً لهذا النموذج فإن سوق احتكار القلة يتميز بوجود منشأة قائدة في الصناعة ومنشآت أخرى صغيرة تنتج السلعة وتكون السلعة متجانسة ويكون السعر واحد تحدده المنشأة القائدة حيث تقوم المنشأة القائدة بتحديد حجم الإنتاج التوازني الذي يحقق لها أكبر ربح ممكن والذي يكون عنده أ ح = ت ح و أ ح مساوي للسعر المحدد في السوق، ومن مجموع إنتاج المنشأة القائدة والمنشآت الصغيرة يتكون الإنتاج الكلي في الصناعة.

٤. نموذج منحنى الطلب المنكسر:

وفقاً لهذا النموذج يتأثر سلوك المنشأة وقراراتها بردود الفعل المتوقعة من المنشآت الأخرى المنافسة في الصناعة فيفترض أن المنشأة خفضت السعر يؤدي ذلك إلى أن المنشآت الأخرى المنافسة سوف تقوم بتخفيض السعر وفي هذه الحالة تواجه المنشأة طلب غير مرن حيث أن تخفيض السعر لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في كمية الطلب أو المبيعات من سلعتها وبالعكس إذا قررت المنشأة رفع السعر عن المستوى المحدد في السوق فأنها سوف تواجه طلب مرن لأن المنشآت الأخرى المنافسة لن تتبعها في رفع السعر وبالتالي تقل الكمية المطلوبة كثيراً على سلعة المنشأة إذا قامت برفع السعر.

أي أن هذا النموذج يفترض أن منحنى الطلب الذي تواجهه المنشأة يكون منكسراً عند نقطة معينة بحيث إذا انخفض السعر عن هذا المستوى يكون منحنى الطلب غير مرن. وإذا ارتفع السعر عن هذا المستوى يكون منحنى الطلب مرن وبالتالي تكون دالة الإيراد الحدي دالة غير متصلة أو منقطعة عند نقطة الانكسار

ثالثاً: استخدام دوال الطلب والتكاليف لتحديد حجم الإنتاج التوازني والسعر في المنشأة:

يمكن بمعلومية دالة الطلب ودالة التكاليف في المنشاة تحديد حجم الإنتاج التوازني الذي يحقق أكبر ربح ممكن ويمكن تحديد السعر الذي تباع به السلعة

الأنماط العملية لسلوك المنشآت الصناعية بشأن تحديد السياسة التسعيرية:

قد تختلف طريقة تحديد السعر في كثير من المنشآت في الواقع الفعلي عن الطريقة التي حددتها النظرية الاقتصادية لعدة أسباب:

١. وجود أهداف أخرى للمنشأة غير تحقيق اقصى ربح
٢. صعوبة تحديد دوال الإيراد الحدي والتكاليف الحدية ونقص البيانات اللازمة لذلك في كثير من المنشآت خاصة المنشآت الصغيرة.
٣. عدم معرفة بعض المنشآت بالنظريات الاقتصادية.

وسندرس بعض الطرق والأنماط المتبعة في تحديد السعر بالمنشآت الصناعية، وذلك كما يلي:

(أ)- التسعير بطريقة هامش الربح:

تعتمد على إضافة هامش معين للربح يضاف إلى التكلفة المتوسطة للوحدة وبالتالي يتحدد سعر بيع الوحدة .

مزايا وعيوب التسعير بطريقة هامش الربح:

مزاياه:

١. سهولة وبساطة تطبيقها وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة.
٢. تحقق نوع من الاستقرار في مستوى السعر واستقرار السعر يحافظ على علاقة المنشأة بعملائها.
٣. في حالة رغبة أو اضطرار المنشأة في رفع السعر فإنها يمكن أن تبرر ذلك بإرتفاع التكاليف.

عيوبه:

١. أن السعر المحدد بهذه الطريقة قد يكون مرتفع. (إذا كانت تكاليف الإنتاج في المنشأة مرتفعة) وهذا لا يمكن المنشأة من المنافسة في السوق، كما يكون هناك احتمال لدخول منتجين منافسين.
٢. صعوبة حساب التكاليف المتوسطة للوحدة في حالة إذا كانت المنشأة تنتج أكثر من منتج أو سلعة.
٣. تجاهلها لجانب الطلب على السلعة، أي تحديد السعر وفقاً لهذه الطريقة أحياناً قد لا يتلائم مع ظروف الطلب على السلعة حيث يكون طلب المستهلكين على السلعة عند السعر المحدد أقل من كمية الإنتاج التي ترغب المنشأة في بيعها وبالتالي لا تتمكن المنشأة من بيع الكمية المنتجة بالسعر الذي حددته وفقاً لهذه الطريقة.

مثال تطبيقى (١):

مصنع يوسف لصناعة الخزائن الخشبية، يود تسعير إحدى الخزائن اعتماداً على التكلفة والربح، إذا علمت أن تكلفة الخزانة الواحدة تبلغ 40 جنيه. وذلك في الحالتين التاليتين:

١-تحديد نسبة هامش الربح بمقدار 25 %.

٢- تحديد الربح بمقدار 12 جنيه للخزانة.

الحل

١- هامش الربح = 0.25 × 40 = 10 جنيه

إذن: سعر البيع = 40 + 10 = 50 جنيه.

٢- سعر البيع = 40 + 12 = 52 جنيه.

.....

مثال تطبيقى (٢) :

قامت شركة سارة للتنمية العقارية ببناء 10 شقق بلغت تكلفتها المتغيرة 750000 جنيه، وبلغت التكلفة الثابتة من إيجار مكاتب وخلافه نحو للوحدة 150000 جنيه. كما تسعي هذه الشركة لهامش ربح يقدر بـ 10 %. ما هو سعر الشقة الواحدة بالسوق؟

الحل

$$\text{التكلفة الإجمالية للوحدة} = \frac{\text{التكلفة المتغيرة + التكاليف الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

$$= \frac{150000 + 750000}{10} = 90000 \text{ جنيه}$$

هامش الربح للوحدة = 0.10 × 90000 = 9000 جنيه

إذن: سعر بيع الوحدة= 90000 + 9000 = 99000 جنيه.

.....

مثال تطبيقي (٣) :

تتوقع شركة حبيبة للأعمال اليدوية تحقيق مبيعات سنوية تبلغ 100000 وحدة. وكانت التكلفة المتغيرة لكل وحدة هي 10 جنيه، التكلفة الثابتة هي 500000 جنيه. وترغب الشركة المذكوره في تحقيق زيادة علي مرحلتين:المرحلة الأولي زيادة بنسبة 20 %على سعر البيع. المرحلة الثانية زيادة بنسبة 35 % من التكاليف. أحسب سعر الوحدة الواحدة بالسوق في كل مرحلة؟

الحل

المرحلة الأولي: تريد الشركة زيادة بنسبة 20 % على سعر البيع:

التكلفة لكل وحدة = التكاليف المتغيرة + (التكاليف الثابتة / مبيعات الوحدات)

= 10 + 500000/100000 = 15 جنيه

سعر البيع = تكلفة الوحدة / (1 – 0.2) = 15 / 0.8 = 18.75 جنيه

المرحلة الثانية: تريد الشركة زيادة بنسبة 35 % من التكاليف لكل وحدة :

سعر البيع = تكاليف الوحدة + (15 × 35 %) = 15 + 5. 25 = 20. 25جنيه

(ب)- تسعير المنتجات الجديدة:

يوجد عدة طرق لتسعير منتج جديد، مثل:

١. التسعير بأقل سعر ممكن (التسعير الإختراقي)
٢. التسعير بأعلى سعر ممكن (تسعير الاستخلاص):
٣. التسعير على أساس أسعار المنتجين المنافسين:
٤. طريقة التسعير الإحتمالي:

وذلك كما يلي:

١. التسعير بأقل سعر ممكن (التسعير الإختراقى):

في هذه الحالة تلجأ المنشأة إلى تسعير السلعة بأقل سعر ممكن لزيادة مبيعاتها وهذا يتطلب أن يتوفر في السوق ظروف معينة:

- **أن يكون الطلب على السلعة مرن جداً: حيث يؤدي انخفاض السعر إلى زيادة بدرجة كبيرة في الكمية المطلوبة مما يؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي.**
- **المنشأة يمكن ان تستفيد من مزايا أو وفورات الحجم الكبير للإنتاج عند التوسع في حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة.**
- **أن يكون هناك تهديد لدخول منتجين منافسين في السوق لأن انخفاض السعر لا يؤدي إلى دخول منتجين منافسين.**

٢. التسعير بأعلى سعر ممكن (تسعير الاستخلاص):

في هذه الحالة يتم تحديد أعلى سعر ممكن للسلعة ويكون هناك حملات دعاية وإعلان للسلعة في البداية وفي هذه الحالة تحاول المنشأة استخلاص أكبر ربح

ممكن من خلال رفع السعر عند بداية ظهور السلعة في السوق وفي هذه الحالة يجب أن يتوفر في السوق شروط معينة:

- **الطلب على السلعة غير مرن: لا يوجد بدائل أو تكون سلعة هامة للمستهلك.**
- **السلعة تكون متميزة وذات جودة مرتفعة لتبرير السعر المرتفع لها.**
- **يكون هناك فئات من المستهلكين مستعدين لدفع سعر مرتفع في بداية ظهور السلعة في السوق.**
- **يكون هناك استجابة كبيرة من جانب المستهلكين لحملات الدعاية والإعلان للسلعة.**
- **سرعة التطور في مجال إنتاج السلعة مثل: الأجهزة الإلكترونية.**

٣. التسعير على أساس أسعار المنتجين المنافسين:

في هذه الحالة تلجأ المنشأة إلى تسعير سلعتها في ضوء أسعار المنتجين المنافسين في السوق فيمكن للمنشأة تسعير السلعة عند نفس مستوى أسعار المنتجين المنافسين أو أقل منها أو أعلى منها.

ونوضح هذه الحالات:

- **التسعير عند نفس مستوى أسعار المنتجين المنافسين:**

ويحدث ذلك إذا كانت السلعة متجانسة أو متماثلة عند جميع المنتجين وهذا يحدث في حالة المنافسة التامة حيث تكون السلعة متجانسة ولها نفس الثمن عند جميع المنتجين كما يحدث في سوق احتكار القلة عندما تكون السلعة متجانسة فيمكن أن يكون هناك منشأة قائدة تحدد السعر وتلتزم المنشآت

الأخرى به وقد يكون هناك كارتل أو اتحاد منتجين حيث يتم الاتفاق على سعر واحد للسلعة عند جميع المنتجين.

- **التسعير بأقل من أسعار المنتجين المنافسين: يحدث ذلك في حالة رغبة المنشأة في جذب المشترين إليها لزيادة مبيعاتها.**
- **التسعير بأعلى من أسعار المنتجين المنافسين: يحدث ذلك في حالة إذا كانت السلعة المنتجة مميزة وأكثر جودة بالمقارنة مع سلع المنتجين المنافسين.**

٤. طريقة التسعير الإحتمالي:

وفقاً لهذه الطريقة يتم تحديد سعر السلعة في ضوء أكبر حجم طلب متوقع ، فعندها يكون : أ ك = ت ك و تتكون نقطة التعادل التي يتحدد منها حجم إنتاج التعادل ولا تحقق المنشأة أرباح اقتصادية ومع زيادة حجم الإنتاج عن هذا المستوى يصبح أ ك > ت ك والفرق بينهما يمثل الربح الذي تحققه المنشأة عند كل حجم من أحجام الإنتاج.

وطبقاً لطريقة التسعير الإحتمالي يكون هناك عدة احتمالات بحجم الطلب والمبيعات في سلعة المنشأة:

فهناك احتمال أن يكون:

١. الطلب المتوقع قليل وليكن عند مستوى ك١ وبافتراض انه يمثل توقع متشائم.

٢. وقد يكون حجم الطلب كبير وليكن ك٣ وهو يمثل توقعات متفائلة.

٣. والتوقع الأكثر احتمالاً أن تكون ك ط والمبيعات عند مستوى متوسط وليكن ك٢، ولتحديد أكبر حجم طلب متوقع يؤخذ متوسط مرجح بأوزان محددة للكميات الثلاثة المذكورة.

رابعاً: أداء المنشآت الصناعية:

المقصود بأداء المنشآت الصناعية تحقيقها للأهداف المخططة لها والتي تسعي إلى تحقيقها من خلال سياستها الإنتاجية والتسعيرية وهناك عدة مؤشرات لقياس الأداء في المنشآت الصناعية أهمها:

(أ)- مؤشر الربحية:

طبقاً للنظرية الاقتصادية فإن الهدف الرئيسي للمنشأة الصناعية هو تحقيق أقصى ربح ممكن وبالتالي يعتبر معدل الربحية في المنشأة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها قياس الأداء في المنشأة . ومن الواضح أن ربح الوحدة الواحدة من السلع المنتجة يتوقف على سعر الوحدة والتكلفة المتوسطة للوحدة لأن ربح الوحدة الواحدة = السعر – (ت م) للوحدة. وبالتالي فإن الربح يزداد إذا ازداد مستوى السعر أو انخفض مستوى (تم) للوحدة . ويتوقف مستوى الربحية في المنشأة على عدة عوامل أساسية، هي:

١. هدف المنشأة: إن الهدف الذي تسعى اليه المنشأة يؤثر على مستوى السعر بالتالي على مستوى الربحية فإذا كان هدف المنشأة هو تحقيق أقصى ربح ممكن فسيكون مستوى السعر مرتفع وهذا يرفع معدل الربحية. أما إذا كان للمنشأة أهداف أخرى مثل زيادة كمية مبيعاتها أو إعاقة دخول منشآت جديدة للصناعة فإن مستوى السعر يكون منخفض وبالتالي ينخفض معدل الربحية.

٢. **ظروف السوق التي تعمل المنشآت في ظله:** فإذا كانت السوق احتكارية يكون الطلب على السلعة غير مرن وتزداد قدرة المنشأة على رفع السعر وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الربحية وعلى العكس إذا كان السوق تسوده منافسة فإن الطلب على السلعة يكون مرن وتقل قدرة المنشأة على رفع السعر وهذا يقلل معدل الربحية.

٣. **الكفاءة الإنتاجية للمنشأة:** ارتفاع الكفاءة الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة بالتالي يرتفع مستوى الربحية.

- أهمية مستوى الربحية في المنشأة والصناعة:

١. هناك علاقة بين مستوى الربحية ومدى وجود اتجاهات احتكارية في الصناعة. فارتفاع مستوى الربحية في المنشآت يدل على وجود اتجاهات احتكارية في الصناعة لأن المنشآت الاحتكارية هي التي تحقق أرباح مرتفعة.

٢. هناك علاقة بين مستوى الربحية ودرجة الكفاءة الإنتاجية في المنشآت فاذا ارتفع مستوى الربحية معنى ذلك أن المنشأة لها قدرة على تخفيض تم للوحدة المنتجة بالتالي فإن زيادة مستوى الربحية في المنشآت الصناعية يمكن أن يكون دليل على ارتفاع كفاءتها الإنتاجية.

٣. يرتبط مستوى الربحية بالمركز المالي للمنشأة خاصة عندما يكون جزء من الأرباح المحققة في المنشأة محتجز في شكل أرباح غير موزعة فهذا يدعم رأسمال المنشأة ويقوي مركزها المالي.

٤. يمكن أن يكون مستوى الربحية المرتفعة حافزاً على التوسع في المنشآت وزيادة حجمها النسبي وهذا يؤدي لارتفاع درجة التركز في الصناعة وهذا يعني أن هناك علاقة بين مستوى الربحية ودرجة التركز.

٥. هناك علاقة بين مستوى الربحية والتقدم التقني في الصناعة لأن زيادة مستوى الربحية يمكنها من انفاق جانب من هذه الأرباح على التطوير التقني وهذا يكون له تأثير إيجابي على مستوى التطور التقني في الصناعة.

(ب)- مؤشر الكفاءة:

المقصود بالكفاءة الاقتصادية بشكل عام: كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على أكبر ناتج ممكن منها. المقصود بالكفاءة في المنشأة: كفاءة استغلال المنشأة للموارد وعناصر الإنتاج في عملية الإنتاج بحيث يتم الحصول على أكبر ناتج ممكن باستخدام تلك الموارد أو إنتاج حجم معين من الناتج بأقل حجم ممكن من الموارد أي بأقل تكلفة ممكنة. وهناك عدة مفاهيم للكفاءة أهمها:

- **الكفاءة التخصيصية:**

كفاءة استخدام الموارد بحيث يتم إنتاج السلعة بأقل تكلفة ممكنة واستخدام الطاقة الإنتاجية المثلى في المنشآت بحيث لا يكون هناك طاقة إنتاجية فائضة وتصل الكفاءة التخصيصية للمستوى الأمثل لها في أسواق المنافسة التامة حيث يتم الإنتاج بأقل تكلفة متوسطة ممكنة ويكون السعر = ت ح = ت م وتكون ت م عند أدنى مستوى لها بالتالي يحصل المستهلكين على السلعة بأقل سعر ممكن وهذا يزيد فائض المستهلك ويزيد رفاهية المستهلكين.

ولا يكون هناك طاقة إنتاجية فائضة أو غير مستغلة لأن حجم الإنتاج و ك هو الحجم الذي تصل عنده ت م لأدنى مستوى وهذا يحقق الاستغلال الأمثل للموارد ويحقق للمنتجين الربح العادي فقط وكلما ابتعد السوق عن وضع المنافسة التامة تنخفض درجة الكفاءة التخصيصية كما يرتفع مستوى السعر ويقل فائض

المستهلك ويكون هناك طاقات إنتاجية فائضه ويتبين من ذلك أن مستوى الكفاءة التخصيصية يرتبط بطبيعة شكل السوق فكلما ابتعدنا عن سوق المنافسة التامة تقل درجة الكفاءة التخصيصية.

- **الكفاءة الفنية (الداخلية):**

وهي تعني تخفيض التكلفة المتوسطة في المنشأة إلى أدنى مستوى ممكن عند كل حجم من أحجام الإنتاج أي انه كلما انخفض مستوى ت م وانتقل منحنى ت م في المنشأة لأسفل ترتفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وبالعكس كلما ارتفع مستوى (ت م) انخفضت الكفاءة في المنشأة . ومن المؤكد أن زيادة الكفاءة الإنتاجية في المنشأة يتم من خلال تخفيض التكلفة المتوسطة (ت م) وهذا يمكن أن يتم عن طريق:

١. زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل.
٢. الحصول على عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.
٣. استخدام كمية عناصر الإنتاج المثلى التي تجعل المنشأة تنتج حجم معين من الناتج بأقل تكلفة ممكنة وإحلال العنصر الأقل تكلفة محل العنصر الأعلى حتى يمكن أن تنتج بأقل تكلفة ممكنة.
٤. استخدام التكنولوجيا والأساليب الفنية المتطورة لرفع الإنتاجية وبالتالي تقليل تم للوحدة.
٥. الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في المنشأة.

ويلاحظ أن انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وبالتالي ارتفاع ت م للوحدة المنتجة يتسبب في ارتفاع سعر السلعة المنتجة في الأسواق الاحتكارية بالتالي انخفاض قدرة المنشأة على المنافسة في السوق وتقل قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة كما تقل قدرتها على التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية. كما أن ارتفاع السعر ينعكس سلبياً على المستهلكين ويقل فائض

المستهلك . ويتبين مما سبق أن كل من عدم الكفاءة بنوعيها يترتب عليه زيادة ت م و س للمنتجات كما يترتب عليه انخفاض رفاهية المستهلكين وضعف القدرة على المنافسة.

وهناك بعض الطرق العملية المستخدمة لقياس الكفاءة الإنتاجية في المنشآت الصناعية:

حيث تقاس درجة الكفاءة الإنتاجية في المنشآت عن طريق قياس إنتاجية عناصر الإنتاج وخاصة إنتاجية عنصر العمل وهناك مقاييس كمية ونقدية (قيمية)كم يلي:

١) المقاييس الكمية: ٢) المقاييس النقدية (القيمية):

- المقاييس المستخدمة في مقارنة مستوى الكفاءة الإنتاجية بين المنشآت الصناعية:

عند المقارنة بين مستوى الكفاءة الإنتاجية في المنشآت الصناعية فإنه يمكن التمييز بين حالة إنتاج سلع متماثلة في كل المنشآت أو إنتاج سلع غير متماثلة.

١) في حالة إنتاج سلع متماثلة:

٢) في حالة إنتاج سلع غير متماثلة:

- العلاقة بين مؤشر الربحية ومؤشر الكفاءة:

إن مستوى الربحية في المنشأة يتأثر بمستوى كفاءتها الإنتاجية لأنه إذا تمكنت المنشأة من رفع كفاءتها الإنتاجية وخفض ت م فإن معدل الربحية يرتفع وبالتالي فإن كثير من المؤسسات والمنشآت الصناعية تعتمد على معدل الربحية لقياس كفاءتها الإنتاجية ولكن يلاحظ أن معدل الربحية في المنشأة لا يكون مقياساً سليماً للكفاءة الإنتاجية في كل الحالات وذلك للأسباب الآتية:

١. يمكن أن يكون ارتفاع معدل الربحية في المنشأة راجع إلى تمتعها بوضع احتكاري في السوق يمكنها من رفع سعر السلعة وهذا لن يكون دليلاً على ارتفاع كفاءتها الإنتاجية.
٢. قد يكون ارتفاع معدل الربحية في بعض المنشآت الصناعية بسبب الحماية الجمركية التي تتمتع بها، حيث تقوم الحكومة بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلعة المستوردة المماثلة للإنتاج المحلي وبالتالي لا يواجه المنتج المحلي منافسة ويتمكن من رفع السعر وتحقيق معدل ربح مرتفع.
٣. قد يكون معدل الربح المرتفع في بعض المنشآت بسبب منح الحكومة دعم أو إعانات في بعض مجالات الإنتاج وهذا يرفع معدل الربحية في المنشآت وهذا لا يدل على ارتفاع كفاءتها الإنتاجية.

لكل هذه الأسباب فإن معدل الربحية في المنشأة لا يكون مقياساً سليماً لدرجة كفاءتها الإنتاجية في كل الحالات وانما يكون ارتفاع معدل الربحية مقياس سليم للكفاءة الإنتاجية في المنشأة إذا كان ارتفاع معدل الربحية راجع لانخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة أو راجع لتميز صنف السلعة المنتجة وارتفاع جودتها.

(ج)- مؤشر التطور التقني:

يقصد بالتطور التقني، تطور فنون وأساليب الإنتاج المستخدمة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة الإنتاجية وارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج مما يؤد إلى انخفاض التكلفة المتوسطة لكل حجم من أحجام الإنتاج وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى التكاليف المتوسطة في المنشأة إلى أسفل. وهناد عدة عوامل تؤثرة في التطور التقني في الصناعة، علي النحو التالي:

١) هيكل الصناعة:

لم يتفق الاقتصاديون بشأن علاقة هيكل الصناعة (شكل السوق) بمعدل التطور التقني في الصناعة وانما هناك وجهتان نظر مختلفتان وهما:

- **وجهة نظر الاقتصادي شومبيتر**
- **وجه نظر الاقتصادي مانسفيلد**

- **شومبيتر:**

وهو يرى أن العوامل الاحتكارية في السوق هي التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التطور التقني لأن المنشآت الاحتكارية الكبيرة هي التي تتمكن من تحقيق ارباح غير عادية (مرتفعة) وبالتالي تتمكن من انفاق جزء من هذه الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي وتطوير أساليب الإنتاج وهذا يكون له تأثير إيجابي على معدل التطور التقني في الصناعة.

- **مانسفيلد:**

وهو يرى أن هيكل الصناعة الذي يتميز بالمنافسة هو الذي يشجع على التطور التقني لأن المنشآت التي تعمل على ظل المنافسة تواجهه منافسة من المنتجين الآخرين وهذا يجعلها تهتم بالتطوير التقني حتى تستطيع تخفيض التكاليف المتوسطة فيها بحيث لا تضطر إلى الخروج من الصناعة في المدى الطويل بسبب (ارتفاع التكلفة فيها) أما المحتكر فإنه لا يواجه منافسة في السوق ولن يكون لديه الحافز للانفاق على البحث والتطوير التقني أو التكنولوجي

ومن وجهتي النظر السابقتين يمكن القول بأن المنشآت الاحتكارية التي تحقق ارباح مرتفعة إذا قامت فعلاً بإنفاق جزء من هذه الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي فإن هذا يكون له تأثيراً إيجابياً على ارتفاع معدل التطور التقني ومن ثم انخفاض مستوى التكلفة المتوسطة.

٢) حجم الموارد المالية المتاحة للانفاق على البحث والتطور التقني:

أن زيادة حجم الموارد المالية التي يمكن انفاقها على البحث والتطوير تؤدي إلى ارتفاع معدل التطور التقني في الصناعة واهم مصادر تلك الموارد المالية هي الأرباح التي تحققها المنشآت الصناعية والاعانات المالية التي تقدمها الحكومة لتشجيع البحث والتطوير في الصناعة.

٣) مستوى التقنية والتطور التكنولوجي السائد في المجتمع:

يشمل ذلك الاختراعات الجديدة والابتكارات والتي تتأثر بالبيئة ودرجة التقدم العلمي في المجتمع والقوانين الموجودة في الدولة مثل قوانين حماية براءات الاختراع. ويختلف ذلك في الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية حيث يكون معدل التطور في الدول الصناعية أعلى بالمقارنة مع الدول النامية.

٤) معدل العائد المتوقع من الانفاق على أنشطة البحث والتطوير:

أن الانفاق على التطوير التكنولوجي في المنشآت الصناعية يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة الإنتاجية فيها وانخفاض مستوى التكلفة المتوسطة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الربحية وبالتالي فإن ارتفاع معدل العائد المتوقع من الانفاق على التطوير التكنولوجي يكون حافز على التطوير والبحث التكنولوجي وينعكس ذلك على ارتفاع معدل التطور التقني في الصناعة.

أهمية التطور التقني في الصناعة وآثاره:

١) يؤثر التطور التقني على مستوى الكفاءة الإنتاجية في المنشأة حيث تزداد إنتاجية عناصر الإنتاج وتنخفض التكلفة المتوسطة وبالتالي يمكن أن يؤدي التطور التقني إلى ارتفاع معدل الربحية في المنشأة.

٢) يمكن أن يؤثر التطور التقني سلبياً على مستوى التشغيل والعمالة في المجتمع، خاصة إذا كانت الأساليب التكنولوجية من النوع الموفر للعمل، أي أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال وتعتمد أكثر على استخدام الآلات، وهذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة خاصة في الدول كثيفة السكان والتي لديها فائض في عنصر العمل

٣) يؤثر التطور التقني إيجابياً على قدرة المنشأة على المنافسة في السوق المحلي والخارجي لأن التطور التقني ينعكس على ارتفاع الكفاءة الإنتاجية وانخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وانخفاض السعر، كما ينعكس أيضاً على تحسن نوعية السلعة المنتجة وارتفاع جودتها.

٤) يؤثر التطور التقني في الصناعة على مستوى التطور التقني في المجتمع ككل فيمكن أن ينتقل التطور التقني من قطاع الصناعة إلى القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات. لأن هناك ارتباط بين القطاعات.

خامساً: السياسات الحكومية الصناعية:

وهي السياسات التي تتبعها الحكومة وتستطيع من خلالها أن تؤثر على حجم الاستثمار في قطاع الصناعة ونموه وامكانية دخول منشآت جديدة في الصناعة

وعدد المنشآت في الصناعة وحجمها وبالتالي تستطيع أن تؤثر على هيكل الصناعة ودرجة التركز وبالتالي التأثير على درجة المنافسة أو الاحتكار في السوق. وهذا له علاقة بسلوك المنشآت الصناعية وآدائها وبالتالي تستطيع الحكومة أن تؤثر على سلوك المنشآت الصناعية من حيث تحديد حجم الإنتاج وتحديد سعر السلعة المنتجة كما تستطيع أن تؤثر على أداء المنشآت الصناعية ومستوى الكفاءة الإنتاجية فيها بالشكل الذي يحقق أكبر مستوى من الكفاءة وأفضل استخدام للموارد في المجتمع والرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

ومن أهم أدوات السياسة الصناعية التى تتبعها الحكومة:

١) سياسة التخصيص الصناعى:

حيث تقوم الحكومة بإعطاء تراخيص للمشروعات الجديدة الراغبة في دخول الصناعة وتعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة ودرجة التركز فيها. فمن خلال هذه السياسة تستطيع الحكومة التأثير على عدد المشروعات والمنشآت في الصناعة وتحديد العدد الأمثل للمشروعات في كل صناعة بحيث تعمل تلك المشروعات بطاقتها الإنتاجية المثلى التي تجعلها تنتج بأعلى كفاءة ممكنة وبأقل تكلفة ممكنة. بحيث لا يكون هناك طاقات إنتاجية معطلة وغير مستغلة.

٢) سياسة الحماية الجمركية:

تحتاج الصناعة في بداية نشأتها للحماية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة والمستوردة من الخارج من خلال قيام الحكومة بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي وذلك لفترة مؤقتة حتى تستطيع الصناعة

المحلية أن تكتسب الخبرة وتستطيع تخفيض التكلفة المتوسطة فيها، بحيث تتمكن من منافسة السلع المستوردة وهذه الحماية يجب أن تتم بالنسبة للصناعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ولكنها تحتاج لحماية لفترة مؤقتة.

٣) سياسة القروض الحكومية:

حيث أن الحكومة تقوم بإعطاء فرص لتشجيع إقامة المشروعات الصناعية وهذا يسهم في زيادة حجم الاستثمار في قطاع الصناعة وفي زيادة الإنتاج الصناعي ونسبة اسهام قطاع الصناعة في الناتج القومي. ويلاحظ أن سياسة القروض الحكومية يمكن ان تؤثر في نفس الوقت على درجة التركز في الصناعة وهيكل الصناعة من خلال تأثيرها على عدد المنشآت في الصناعة فيمكن أن تسهم سياسة القروض الصناعية في تقليل درجة التركز نتيجة لزيادة عدد المشروعات الصناعية.

وهذا يعني تقليل درجة الاحتكار في السوق خاصة إذا اتجهت الحكومة إلى توجيه القروض بدرجة أكبر لإقامة المشروعات الصغيرة وإعطاء هذه المشروعات قروض لتدعيم قدرتها على البحث والتطوير حيث تستطيع المنافسة والبقاء في السوق .

٤) سياسة المشتريات الحكومية:

تهدف إلى تفضيل شراء الحكومة المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات الأجنبية المستوردة إذا كانت تحقق الغرض والهدف من هذه السياسة تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها من منافسة المنتجات الأجنبية.

٥) سياسة الاعفاء من ضرائب الشركات:

يمكن أن تتبع الحكومة هذه السياسة بهدف تشجيع الاستثمارات الصناعية . ويلاحظ أن سياسة الإعفاء من ضرائب الشركات يكون لها تأثيراً أيضاً على هيكل الصناعة ودرجة التركز من خلال التأثير على زيادة عدد الشركات والمنشآت في الصناعة وبالتالي تقل درجة التركز في الصناعة.

٦) سياسة سعر الصرف:

يمكن أن تؤدي سياسة رفع سعر الصرف الأجنبي أي رفع سعر العملة الأجنبية (والذي يعني في نفس الوقت تخفيض قيمة العملة الوطنية) إلى تشجيع زيادة الصادرات ومن بينها صادرات السلع الصناعية لأن رفع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع التي تصدرها الدولة وهذا يمكن أن يشجع الطلب الخارجي عليها ولكن بشرط أن يكون الطلب الخارجي عليها طلب مرن بحيث يؤدي انخفاض السعر إلى زيادة كبيرة في الطلب عليها كما يجب أن يكون عرض الصادرات مرن بحيث يزداد الإنتاج والعرض من سلع التصدير عند حدوث زيادة في الطلب عليها.

فمثلاً: يفرض أن مصر رفعت سعر الصرف الأجنبي (أي خفضت سعر العملة المحلية) فيها أي رفعت سعر العملة الأجنبية من ١ دولار = ٣ جنيه (أي أن ١ جنيه = ٣/١ دولار) إلى ١ دولار = ٤ جنيه (أي أن ١ جنيه = ٤/١ دولار)

فسوف يترتب على ذلك انخفاض سعر العملة التي تقوم مصر بتصديرها.

فالسلع التي ثمنها ١ جنيه سوف يدفع فيها المستورد الأجنبي ٤/١ دولار فقط بعد أن كان يدفع فيها ٣/١ دولار وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات وبالتالي تزداد صادرات السلع المصرية إذا كان الطلب عليها مرن.

مع ملاحظة: أن هذه السياسة (رفع سعر الصرف الأجنبي) يمكن أن يترتب عليها أيضاً ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي تستوردها مصر لأن المستورد االمصري سوف يدفع ٤ جنيه في استيراد السلعة التي ثمنها ١ دولار بعد أن كان يدفع فيها ٣ جنيه فقط.

وإذا كانت تلك السلعة المستوردة سلعة هامة وتمثل مستلزمات الإنتاج لسلع أخرى فإن ارتفاع سعرها سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي حدوث تضخم وارتفاع في أسعار في الدولة المستوردة. ولكن إذا كانت السلع المستوردة سلع كمالية غير ضرورية فإن هذه السياسة ستؤدي إلى نقص الاستيراد من تلك السلعة وهذا يحسن وضع ميزان المدفوعات. ويمكن أن يسهم في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات.

٧) السياسات الحكومية بشأن تنظيم الاندماج بين المنشآت الصناعية:

تلجأ كثير من الدول بوضع قوانين وأنظمة لتنظيم عملية الاندماج بين المنشآت الصناعية لأن هذا الاندماج خاصة الاندماج الأفقي يؤدي إلى زيادة درجة التركز في الصناعة وبالتالي وجود منشآت احتكارية في السوق، حيث يتمكن المنتج المحتكر من رفع السعر وتحقيق أرباح غير عادية مرتفعة وهذا يضر بالمستهلكين أي أن الاندماج بين المنشآت يكون له آثار توزيعية حيث يستفيد المنتجين بينما يلحق الضرر بالمستهلكين كما أن الاحتكار يمكن أن يؤثر سلبياً على مستوى الكفاءة ومن خلال تنظيم عملية الاندماج بين الشركات في الصناعة يمكن للحكومة التأثير على درجة التركز وهيكل الصناعة.

المبحث الثالث

تقدير الطلب علي منتجات المشروع

تقدير الطلب على منتجات المشروع:

(أ) استخدام المرونات فى التنبؤ بالطلب :

يتأثر الطلب على سلعة ما بالتغير فى سعرها و أسعار السلع الأخرى و عدد السكان و دخل المستهلكين و توقعاتهم و كذلك حجم الدعاية و الإعلان عن السلعة . وهذا التأثر النسبى للطلب الناتج عن التغير فى أحد هذه العوامل التى ذكرناها يسمى بالمرونة و التى قد تكون سعريه أو تبادلية أو دخليه أو مرونة توقع أو مرونة للدعاية و الإعلان ، و سوف نكتفى هنا بأخذ مرونتى الطلب السعرية و الدخلية لاستخدامهما فى التنبؤ بالطلب على المنتجات

ولابد فى البداية من التنبه لمجموعة القوانين الرياضية التالية :
الدخل الشخصى الذي يستخدم فى حساب المرونة ليس هو الدخل القومى و لكن يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

الدخل الشخصى = الدخل القومى × الميل الحدى للاستهلاك × النسبة المتبقية بعد الضريبة

$$\text{المرونة الدخلية (م خ)} = \frac{\text{ك}2 - \text{ك}1}{\text{ل}2 - \text{ل}1} \times \frac{\text{ل}1}{\text{ك}1}$$

المرونة السعرية (م ط) = $\frac{\text{ك}2 - \text{ك}1}{\text{س}2 - \text{س}1} \times \frac{\text{س}1}{\text{ك}1}$

الإيراد الحدى (أ ح) هو تفاضل الإيراد الكلى (أ ك)

التكلفة الحدية (ت ح) هى تفاضل التكلفة الكلية (ت ك)

الإيراد الكلى هو حاصل ضرب السعر × عدد الوحدات المنتجة أو المباعة

السعر هو الإيراد المتوسط (أ م)

السعر = الإيراد الكلى ÷ حجم الإنتاج

أ ح = الثمن (١ + $\frac{1}{\text{م}}$ **)**

شرط تعظيم الربح فى أى سوق يتحقق عندما يكون

الإيراد الحـدى = التكـلفة الحدية

أ ح = ت ح

تمريـــــــــــن ١

إذا كانت دالة الإيرادات الكلية لشركة الحبيب لإنتاج الهارد ديسك خلال احد الأسابيع هى أ ك = ٣٠٠ س – ٨ س^{٢}

و كانت دالة التكاليف الكلية لها هى

ت ك = س^{٣} – ٢٠ س^{٢} + ٢٤٠ س – ١٠٠٠

حيث س هى حجم الإنتاج (المبيعات الأسبوعية) .

المطلوب

١ - اوجد حجم الإنتاج الذي يحقق أقصى ربح للشركة و كذلك سعر البيع

٢ – احسب حجم الأرباح الأسبوعية للشركة

٣ – احسب حجم الطلب الأسبوعى على منتجات الشركة إذا تغير سعر البيع إلى ١٨٠ جنيه للوحدة

الحلـــــــــــــــــــــــــ

١ ـ يتحقق أقصى ربح للشركة عندما يكون:

الإيراد الحـدى = التكـلفة الحدية

أ ح = ت ح

٣٠٠ ـ ١٦ س = ٣ س٢ ـ ٤٠ س + ٢٤٠

صفر = ٣ س٢ ـ ٢٤ س ـ ٦٠

(٣ س + ٦) (س ـ ١٠) = صفر

إما ٣ س + ٦ = صفر و إما س ـ ١٠ = صفر

أى ٣ س = ـ ٦

وتصبح س = ـ ٢ مرفوضة

أو س = ١٠ (حجم الانتاج أو المبيعات الأسبوعية)

لأن س يجب أن تكون قيمة موجبة إذن س = ١٠

و يكون سعر البيع = الإيراد الكلى ÷ حجم الإنتاج

= ٣٠٠ س ـ ٨ س^{٢} ÷ س = ٣٠٠ ـ ٨ س

= ٣٠٠ ـ (٨ × ١٠) = ٢٢٠ جنيه للوحدة

٢ ـ الأرباح الكلية = الإيراد الكلى ـ التكاليف الكية:

= (٣٠٠ س ـ ٨ س^{٢}) ـ (س^{٣} ـ ٢٠ س^{٢} + ٢٤٠ س ـ ١٠٠٠)

= (٣٠٠٠ ـ ٨٠٠) ـ (١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ + ٢٤٠٠ ـ ١٠٠٠)

= (٢٢٠٠) ـ (٤٠٠) = ١٨٠٠ جنيه أسبوعياً

٣ – لحساب حجم الطلب عند تغير السعر من ٢٢٠ الى ١٨٠:

نوجد أولاً قيمة المرونة من خلال القانون التالى

$$\text{أ ح} = \text{الثمن} \left(١ + \frac{1}{م} \right)$$

علماً بأن $\text{أ ح} = ٣٠٠ - ١٦ \text{ س}$

$$\therefore \text{أ ح} = ٣٠٠ - ١٦٠ = ١٤٠$$

$$١٤٠ = ٢٢٠ \left(١ + \frac{1}{م} \right)$$

$$\frac{١٤}{} = ٢٢ \left(١ + \frac{1}{م} \right) = \frac{٢٢ + \frac{22}{م}}{} \quad \text{(بضرب الطرفين في م)}$$

أى ان $١٤ م = ٢٢ م + ٢٢$

$$- ٢٢ = ٨ م$$

ومنها نجد أن.

$$م = - ٢.٧٥$$

كبير المرونة

و باستخدام معامل المرونة نجد أن:

$$\text{المرونة السعرية} \left(م_{ط} \right) = \frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}$$

$$\therefore - ٢.٧٥ = \frac{ك_2 - 10}{220 - 180} \times \frac{220}{10}$$

$$\therefore - ٢.٧٥ = \frac{ك_2 - 10}{- 40} \times ٢٢$$

$$\therefore ١١٠ = ٢٢ ك_2 - ٢٢٠ \qquad \therefore ٣٣٠ = ٢٢ ك_2$$

و منها نجد أن $ك_2 = ١٥$ **وحدة**

أى أن تخفيض السعر من ٢٢٠ الى ١٨٠ عمل على زيادة المبيعات الأسبوعية من ١٠ وحدات الى ١٥ وحدة .

(ب) سلاسل ماركوف:

إحدى الطرق الرياضية المستخدمة فى التنبؤ بالطلب على المبيعات ، مع الأخذ فى الاعتبار لاحتمالات التنقل التى تحدث بين المشروعات . حيث يمكن أن تنتقل مجموعة من المستهلكين من الطلب على منتجات مشروع معين إلى الطلب على منتجات مشروع آخر ينتج نفس السلعة ، و العكس صحيح ، و بالتالى فإن رجل الصناعة و الذي يتخذ القرارات الإدارية المتعلقة بالإنتاج لابد و أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار .

و تعتمد هذه الطريقة على حساب التوزيعات الاحتمالية للطلب على المشروعات ، ثم ضرب هذه التوزيعات فى مصفوفة التنقل لحساب الطلب الخاص بكل مشروع فى الفترة القادمة ، كما يمكن استخدام هذه الطريقة لحساب الاحتمالات المستقرة للطلب على المشروعات و التى يمكن منها إيجاد حجم الطلب فى الأجل الطويل و هذه الطريقة الرياضية تعتمد على استخدام المصفوفات و خواص ضربها .

فعند ضرب مصفوفتين نلاحظ أنه يتم ضرب كل عناصر الصف الأول للمصفوفة الأولى فى كل عناصر العمود الأول للمصفوفة الثانية ، و ذلك للحصول على العنصر الأول فى المصفوفة الجديدة (مصفوفة الناتج) و هكذا حتى نحصل على التوزيعات الاحتمالية للفترة القادمة و التى يتم منها الحصول على حجم الطلب لكل مشروع من خلال ضرب التوزيع الاحتمالي له فى مجموع المستهلكين أو ما يسمى بحجم الطلب الكلى على المشروعات جميعاً

مع ملاحظة أن مجموع التوزيعات الاحتمالية فى أى عام يساوى الواحد الصحيح وذلك كما سيتضح من التمرين التالى :

تمريـــــــــــــن ٢

إذا علمت أن مصفوفة التنقل بين المشرعين أ ، ب هى :

$$\begin{pmatrix} \frac{7}{16} & \frac{9}{16} \\ \frac{3}{4} & \frac{1}{4} \end{pmatrix}$$

فإذا كان حجم الطلب على المشروعين معاً هو ٤٠٠٠ وحدة فى سنة ٢٠١٠ ، و كان الطلب على المشروع الأول ٢٤٠٠ وحدة . و على المشروع الثانى ١٦٠٠ وحدة . حدد حجم الطلب على المشروعات أ ، ب فى سنة ٢٠١١ ، ثم حدد الطلب على المشروعين فى الأجل الطويل.

الحلـــــــــــــــــــــ

١ - ايجاد حجم الطلب على المشروعين عام ٢٠١١

نوجد التوزيعات الاحتمالية للطلب على المشروعين فى عام ٢٠١٠ كما يلى :

التوزيع الاحتمالى للطلب على المشروع الأول هو ل ١

التوزيع الاحتمالى للطلب على المشروع الثانى هو ل ٢

$$\text{ل ١} = \frac{2400}{4000} = \frac{3}{5}$$

$$\text{ل ٢} = \frac{1600}{4000} = \frac{2}{5}$$

$$\therefore (\text{ل}_1 \quad \text{ل}_2) = \left(\frac{3}{5} \quad \frac{2}{5}\right)$$

و بالتالى نوجد التوزيعات الاحتمالية للطلب على المشروعين فى عام ٢٠١١ من خلال ضرب التوزيعات الاحتمالية للطلب على المشروعين فى عام ٢٠١٠ فى مصفوفة التنقل كما يلى:

$$\begin{Bmatrix} \frac{7}{16} & \frac{9}{16} \\ \frac{3}{4} & \frac{1}{4} \end{Bmatrix} \left(\frac{2}{5} \quad \frac{3}{5} \right)$$

$$\therefore (\text{ل}_{١} \quad \text{ل}_{٢}) =$$

$$\left(\frac{3}{4} \times \frac{2}{5} + \frac{7}{16} \times \frac{3}{5} \qquad \frac{1}{4} \times \frac{2}{5} + \frac{9}{16} \times \frac{3}{5} \right)$$

$$= \left(\frac{6}{20} + \frac{21}{80} \qquad \frac{2}{20} + \frac{27}{80} \right)$$

$$= \left(\frac{24 + 21}{80} \qquad \frac{8 + 27}{80} \right)$$

$$= \left(\frac{45}{80} \qquad \frac{35}{80} \right) = \left(\frac{7}{16} \qquad \frac{9}{16} \right)$$

و بالتالى فإن حجم الطلب على المشروعين فى عام ٢٠١١ هو

المشروع الأول = ٤٠٠٠ × (٧ ÷ ١٦) = ١٧٥٠ وحدة

المشروع الثانى = ٤٠٠٠ × (٩ ÷ ١٦) = ٢٢٥٠ وحدة

معنى هذا أن الطلب على المشروعين سوف يتغير فى سنة ٢٠١١ حيث يقل الطلب على المشروع الأول من ٢٤٠٠ وحدة فى عام ٢٠١٠ إلى ١٧٥٠ وحدة عام ٢٠١١ بينما يزداد الطلب على المشروع الثانى ليصل إلى ٢٢٥٠ وحدة عام ٢٠١١ بدلاً من ١٦٠٠ وحدة عام ٢٠١٠ .

٢ - ايجاد حجم الطلب على المشروعين فى الأجل الطويل

فى الأجل الطويل تكون التوزيعات الاحتمالية للمشروعين مستقرة ، و معنى ذلك أن

$$(ل_{١} \quad ل_{٢}) \begin{Bmatrix} \frac{7}{16} & \frac{9}{16} \\ \frac{3}{4} & \frac{1}{4} \end{Bmatrix} = (ل_{١} \quad ل_{٢})$$

$$\therefore \frac{9}{16} ل_{١} + \frac{1}{4} ل_{٢} = ل_{١} \qquad (١)$$

$$\frac{7}{16} ل_{١} + \frac{3}{4} ل_{٢} = ل_{٢} \qquad (٢)$$

$$ل_{١} + ل_{٢} = 1 \qquad (٣)$$

و بضرب المعادلة الثانية فى ٤ نجد أن

$$\frac{7}{4} ل_{١} + 3 ل_{٢} = 4 ل_{٢} \qquad (٢)$$

و منها نجد أن $\frac{7}{4} ل_{١} = ل_{٢}$

و بالتعويض عن قيمة ل ٢ فى المعادلة رقم (٣) نجد أن

$$ل_{١} + \frac{7}{4} ل_{١} = 1 \qquad (٣)$$

و بالضرب فى ٤ يكون

$$4 ل_{١} + 7 ل_{١} = 4$$

$$\therefore 11 ل_{١} = 4$$

$$\therefore ل_{١} = \frac{4}{11} \qquad \therefore ل_{٢} = \frac{7}{11}$$

معنى هذا أن التوزيعات الاحتمالية للمشروعين فى الأجل الطويل هى :

$$(ل_{1} \quad ل_{2}) = (\frac{4}{11} \quad \frac{7}{11})$$

و بالتالى فإن حجم الطلب على المشروعين فى الأجل الطويل هو

المشروع الأول = ٤٠٠٠ × (٤ ÷ ١١) = ١٤٥٤.٥ وحدة

المشروع الثانى = ٤٠٠٠ × (٧ ÷ ١١) = ٢٥٤٥.٥ وحدة

(ج) التمـييز السعـرى:

يعتبر التمييز السعر أحد أهم السياسات السعرية التى يلجأ إليها المنتج المحتكر فى بعض الظروف ، و لكى يستطيع المحتكر هنا أن يقوم بتطبيق سياسة التمييز السعرى فإنه يشترط أن يكون من المستحيل إعادة بيع السلعة من أحد الأسواق الى السوق الآخر ، و فى هذه الحالة فإن المحتكر يستطيع أن يقوم بعمل التمييز السعرى بين السوقين حيث يرفع السعر فى السوق ذات مرونة الطلب المنخفضة بينما يخفض السعر فى السوق ذات المرونة المرتفعة . مع مراعاة تطبيق القاعدة الذهبي للأرباح و هى تحقيق أقصى ربح من خلال القاعدة :

الإيراد الحـدى = التكـلفة الحدية

حيث يفاضل المحتكر بين أرباحه فى حال تطبيق سياسة التمييز و أرباحه فى حالة عدم التمييز ، فيختار تلك السياسة التى تحقق له أكبر ربح ممكن .

أهم القوانين الرياضية :

فى حالة التمييز

يكون تطبيق القاعدة الذهبية هو

أ ح ١ = ت ح و منها نوجد قيمة ك ١ ثم ث ١

و أ ح ٢ = ت ح و منها نوجد قيمة ك ٢ ثم ث ٢

حيث أن :

أ ح ١ الإيراد الحدى فى السوق الأولى ، أ ح ٢ الإيراد الحدى فى السوق الثانية

ك ١ الكمية المنتجة فى السوق الأولى ، ك ٢ الكمية المنتجة فى السوق الثانية

ث ١ هو سعر البيع فى السوق الأولى ، ث ٢ هو سعر البيع فى السوق الثانية

و يكون الربح فى هذه الحالة هو

الربح الكلى (ر ك) = (ث ١ – ت ح) ك ١ + (ث ٢– ت ح) ك ٢

فى حالة عدم التمييز

ك ١ + ك ٢ = ك

ثم نوجد أ ح = ت ح فنوجد من ذلك قيمة ك الكلية

و منها نوجد قيمة السعر ث الموحد الذى يستخدم فى كلا السوقين و الذي يمكن من خلال التعويض به فى دوال الطلب لكل سوق على حدة أن نوجد الكمية التى يتم بيعها فى كل سوق و يكون الربح الكلى هو :

الربح الكلى (ر ك) = (ث – ت ح) ك

تمريـــــــــــن ٣

إذا كان احد المنتجين يواجه بدالتى الطلب التاليتين فى سوقين مختلفين لنفس السلعة

ك$_{١}$ = ٢٤ - ث$_{١}$ ك$_{٢}$ = ٢٤ - ٢ ث$_{٢}$

فإذا كان هذا المحتكر يستطيع أن يخدم كلا السوقين بتكلفة حدية ثابتة قدرها ٦ جنيه للوحدة المطلوب

١ – أوجد قيمة كل من الكميات و الأسعار التى يستخدمها فى كلا السوقين فى حالة التمييز و كذلك قيمة الربح الاجمالى

٢ – أوجد المطلوب السابق فى حالة عدم التمييز

٣ – إبداء رأيك كخبير اقتصادى لإدارة الشركة بإتباع أى من السياستين التمييز أو عدم التمييز موضحاً السبب

الحـــــــــــــــــــــــل

١ – فى حالة التمييز

عند تطبيق القاعدة الذهبية هنا نجد أنه لابد من أن تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدى فى كلا السوقين و يلزم أولاً إيجاد دوال الطلب العكسية لكل سوق ثم تطبيق القاعدة الذهبية و ذلك كما يلى :

أ – بالنسبة للسوق الأولى

∵ ك$_{١}$ = ٢٤ - ث$_{١}$ ∴ ث$_{١}$ = ٢٤ - ك$_{١}$

و لأن أ ك = ث × ك

∴ أ ك$_{١}$ = (٢٤ - ك$_{١}$) ك$_{١}$ = ٢٤ ك$_{١}$ - ك$_{١}^{٢}$

∴ أ ح$_{١}$ = ٢٤ - ٢ ك$_{١}$ (تفاضل الايراد الكلي)

و لتحقيق أقصى ربح يجب أن يكون أ ح ١ = ت ح

∴ ٢٤ - ٢ ك١ = ٦

٢ ك١ = ٢٤ - ٦ = ١٨ ∴ ك١ = ٩ وحدات

و بالتالى يكون ث ١ = ٢٤ - ك ١ = ٢٤ - ٩ = ١٥ جنيه

ب – بالنسبة للسوق الثانية

∵ ك ٢ = ٢٤ - ٢ ث ٢ ∴ ٢ ث ٢ = ٢٤ - ك ٢

∴ ث ٢ = ١٢ - ٠.٥ ك ٢

و لأن أ ك = ث × ك

∴ أ ك ٢ = ١٢ ك ٢ - ٠.٥ ك٢ ٢

∴ أ ح ٢ = ١٢ - ك٢

و لتحقيق أقصى ربح يجب أن يكون أ ح ٢ = ت ح

∴ ١٢ - ك٢ = ٦ ∴ ك ٢ = ١٢ - ٦

∴ ك ٢ = ٦ وحدات

و بالتالى يكون ث ٢ = ١٢ - ٠.٥ ك ٢

= ١٢ - (٠.٥ × ٦) = ١٢ - ٣ = ٩ جنيه

و يكون الربح الكلى فى هذه الحالة هو

الربح الكلى (ر ك) = (ث ١ – ت ح) ك ١ + (ث ٢– ت ح) ك ٢

∴ ر ك = (١٥ - ٦) ٩ + (٩ - ٦) ٦

∴ الربح الكلى فى حالة التمييز = ٨١ + ١٨ = ٩٩ جنيه

١ – فى حالة عدم التمييز

ك = ك$_{١}$ + ك$_{٢}$ = ٢٤ - ث$_{١}$ + ٢٤ - ٢ ث$_{٢}$

و نظراً لأنه لا يوجد تمييز فإن ث$_{١}$ = ث$_{٢}$ = ث

∴ ك = ٤٨ - ٣ ث

نوجد دالة الطلب العكسية فيكون

٣ ث = ٤٨ - ك ∴ ث = ١٦ - $\frac{1}{3}$ ك

∵ أ ك = ث × ك ∴ أ ك = ١٦ ك - $\frac{1}{3}$ ك^{٢}

و يكون أ ح = ١٦ - $\frac{2}{3}$ ك

و لتحقيق أقصى ربح يجب أن يكون أ ح = ت ح

∴ ١٦ - $\frac{2}{3}$ ك = ٦

∴ $\frac{2}{3}$ ك = ١٦ - ٦ = ١٠ ومنها ٢ ك = ٣٠

∴ ك = ١٥

و بالتعويض فى دالة الطلب العكسية نجد ان

ث = ١٦ - $\frac{1}{3}$ (١٥) = ١٦ - ٥ = ١١ جنيه فى كلا السوقين

∴ ك$_{١}$ = ٢٤ - ث = ٢٤ - ١١ = ١٣ وحدة

∴ ك$_{٢}$ = ٢٤ - ٢ ث = ٢٤ - ٢٢ = ٢ وحدة

و نلاحظ أن ك = ك$_{١}$ + ك$_{٢}$ = ١٣ + ٢ = ١٥ وحدة

و يكون الربح الكلى فى هذه الحالة هو :

الربح الكلى (ر ك) = (ث – ت ح) ك

= (١١ - ٦) ١٥ = ٥ × ١٥ = ٧٥ جنيه

٣ - الرأى الاقتصادى

من خلال مقارنة الأرباح المحققة فى كلا الحالتين نجد ان الأرباح فى حالة التمييز تساوى ٩٩ جنيه و هى أكبر من قيمة الأرباح فى حالة عدم التمييز و التى تساوى ٧٥ جنيه ؛ و على ذلك و استناداً للقاعدة الذهبية فى الاقتصاد و هى تحقيق أقصى ربح ممكن فإنه يجب على ادارة الشركة اتباع سياسة التمييز السعرى بأن تبيع ٩ وحدات فى السوق الأولى بسعر ١٥ جنيه للوحدة ، بينما تبيع ٦ وحدات فقط فى السوق الثانية بسعر ٩ جنيه و بذلك تحقق أرباحاً قدرها ٩٩ جنيه .

أسئلة الفصل الثانى

س ١ : إذا كانت دالة الإيرادات الكلية لشركة سمر لإنتاج الهارد ديسك خلال احد الأسابيع هى أ ك = ٣٠٠ س – ٨ س^{٢}

و كانت دالة التكاليف الكلية لها هى

ت ك = س^{٣} – ٢٠ س^{٢} + ٢٤٠ س – ١٠٠٠

حيث س هى حجم الإنتاج (المبيعات الأسبوعية) .

المطلوب

١ - اوجد حجم الإنتاج الذي يحقق أقصى ربح للشركة و كذلك سعر البيع

٢ – احسب حجم الأرباح الأسبوعية للشركة

٣ – احسب حجم الطلب الأسبوعى على منتجات الشركة إذا تغير سعر البيع إلى ١٨٠ جنيه للوحدة

س ٢ : إذا كان احد المنتجين يواجه بدالتى الطلب التاليتين فى سوقين مختلفين لنفس السلعة

ك$_{١}$ = ٢٤ - ث$_{١}$ ك$_{٢}$ = ٢٤ - ٢ ث$_{٢}$

فإذا كان هذا المحتكر يستطيع أن يخدم كلا السوقين بتكلفة حدية ثابتة قدرها ٦ جنيه للوحدة

المطلوب

١ – أوجد قيمة كل من الكميات و الأسعار التى يستخدمها فى كلا السوقين فى حالة التمييز و كذلك قيمة الربح الاجمالى

٢ – أوجد المطلوب السابق فى حالة عدم التمييز

٣ – إبداء رأيك كخبير اقتصادى لإدارة الشركة بإتباع أى من السياستين التمييز أو عدم التمييز موضحاً السبب

الفصل الثالث

القطاع الصناعي في الدول النامية

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) أهمية الاقتصاد الصناعي للدول النامية .

٢) معوقات التصنيع في الدول النامية.

٣) التصنيع في الوطن العربي.

٤) القطاع الصناعي في مصر.

٥) بعض التجارب الدولية في استخدام القطاع الصناعي كقاطرة للتنمية.

٦) تخطيط الانتاج الصناعي.

٧) أهداف وأنواع التخطيط الصناعي.

٨) التخطيط الصناعي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

٩) حاجة الدول النامية للتخطيط الصناعي.

الفصل الثالث

القطاع الصناعي في الدول النامية

تعد الصناعة احد الانشطة الاقتصادية الهامة التي يمارسها الانسان ويعتمد عليها في توفير متطلبات الحياة المختلفة كما تعد حجر الزاوية للقضاء علي التأخر الاقتصادي، فهي المحرك لعملية التنمية وتقاس درجة تنمية الدولة وتقدمها بمدي تقدمها في المجال الصناعي. ويعد القطاع الصناعي هو قاطرة التنمية الاقتصادية في الدول علي حد سواء، حيث :

- يتمتع القطاع الصناعي بروابط قوية مع القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الزراعة، والخدمات.

- يمتلك القطاع الصناعي إمكانيات كبيرة لتوفير فرص كثيرة للعمالة.

- يعتبر القطاع الصناعي وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات الاجنبية.

وبناءً عليه، اهتمت الدول النامية بالصناعة، وذلك بسبب ما يلي:

١- معظم الدول النامية دولاً زراعية، وتصنيع المنتجات يزيد من دخل الدولة؛ لأن المنتج الزراعي المصنع أغلي سعراً في الاسواق وإمكانيات تصديره أكبر.

٢- تقليل الاستيراد من الخارج وتشجيع الصناعات الوطنية وتحقيق فائض يسمح بالتصدير وتوفير العملات الاجنبية.

٣- زيادة القدرة الصناعية للدولة يعمل علي زيادة قوتها العسكرية.

٣- قدرة القطاع الصناعي علي استيعاب الاعداد المتزايدة من العمالة والتخفيف من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية بسبب الزيادة السكانية المرتفعة.

المبحث الأول

التصنيع في الدول النامية

إن تخلف الاقتصاد في الدول النامية – ومنها معظم الدول العربية– يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية والهيكل المشوه لاقتصاد اتها المحلية ، وعليه فإن هذه الدول تسعي للتصنيع بهدف تطوير وتغيير نظام تقسيم العمل ، وتنويع الهيكل الانتاجي وتنويع مصادر الدخل وتغيير دور الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال القطاع الصناعي في هذه الدول يعاني من صعوبات معقدة، منها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والهياكلي الاقتصادية للدول النامية، ومنها ما يتعلق بالمنشآت الصناعية المحلية ذاتها.

أولاً: أهمية الاقتصاد الصناعي للدول النامية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

إن المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها و النهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي. ويمثل التصنيع يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية إذ أنها تمثل زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الاجمالي. وعليه لا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير عملية التصنيع أو القطاع الصناعي إذ أنهما عمليتان متلازمتان وهنا لابد من الانتباه إلى الشروط التي تتوفر في الدولة ،

والتي من الممكن من خلالها أن نطلق علي دولة ما بأنها دولة صناعية، ومنها : يكون ربع الناتج المحلي الاجمالي هو من القطاع الصناعي، وكذلك أن حوالي ٦٠ % من إنتاج القطاع الصناعي يأتي من الصناعة التحويلية ، وأن نحو ١٠ % من السكان يعملون بالصناعة. و يرجع الاهتمام البالغ بالتصنيع من قبل الدول النامية إلي مجموعة من العوامل، من أهمها:

- **زيادة الدخل القومي وتنويع مصادره**
- **استقرار دخل الدولة من العلات الأجنبة**
- **التخفيف من حدة البطالة السافرة والمقنعة**
- **ايجاد سوق للخامات المحلية**
- **توفير طرق لاستغلال الموارد استغلالاً كفء**
- **تحقيق تزايد مستمر وديناميكي في الغلة**

ثانياً:معوقات التصنيع في الدول النامية:

يوجد مجموعة من المعوقات والتحديات التي تقف حجر عثرة امام التطور الصناعي في الدول النامية، حيث تنقسم هذه المعوقات لمجموعتين، هما:

(أ)- المعوقات الداخلية، تتمثل في:

١- ضعف كفاءة الايدي العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة علي تحمل عبء التصنيع.
٢- استخدام وسائل تكنولوجية قديمة في الانتاج، مما يؤدي إلي أرتفاع تكلفة الانتاج وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية علي منافسة المنتجات المستوردة.
٣- قلة رؤوس الاموال الوطنية.

(ب) – المعوقات الخارجية، تتمثل في:

١– الممارسات التجارية للدول المتقدمة، حيث تتبع اسلوب حماية منتجاتها عن طريق فرض التعريفات الجمركية علي واردات الدول النامية.

٢– الضغوط التي تمارسهات الشركات متعددة الجنسيات(الشركات متعددة الجنسيات شركات تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاط في دولتين أو أكثر) علي السياسات الاقتصادية للدول النامية.

٣– المعونات والاتفاقيات التجارية، التي تعوق عملية التنمية في الدول النامية نظراً للشروط التي تفرضها الدول المقدمة للمعونات، والتي قد تصل إلي المساس باستقلال وسيادة الدولة.

٤– القروض الاجنبية، التي تفيد اقتصاديات الدول النامية، إلا أن زيادتها في العقد الاخير زيادة كبيرة؛ أدي إلي وجود أثار عكسية علي عملية التصنيع، بسبب عجز هذه الدول علي سداد اعباء الديون.

ولذلك، أصبحت عملية التصنيع والتنمية الصناعية بمعناها الحقيقي بالدول النامية صعبة ومكلفة بسبب المعوقات التي تعاني منها، وهنا تظهر الحاجة إلي:

١– التخطيط الصناعي: كاسلوب علمي منظم؛ لتوزيع الموارد وتوجيه النشاط الصناعي بقطاعاته المختلفة.

٢– التدخل الحكومي: كأداة لضمان تنفيذ الخطة وتحقيق الاهداف المقررة.

٣– مساعدة المنظمات الدولية، مثل: منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والتي تم تأسيسها في نوفمبر ١٩٦٦م، مقرها فيينا (عاصمة النمسا). وتعمل هذه المنظمة علي مساعدة الدول النامية والفقيرة لتنمية القطاع الصناعي بها من خلال:

- **دعم التمية الصناعية المستدامة في الدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير التي تمر بمرحلة انتقالية**
- **دعم وتمويل مشروعات التنمية الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.**
- **استثمار القوي المشتركة للحكومات والقطاع الخاص لتشجيع الانتاج الصناعي وإقامة شراكات صناعية دولية.**

ثالثاً: التصنيع في الوطن العربى:

(أ)- أهم جوانب التصنيع في الوطن العربي تتمثل في:

١- الصناعات الاستخراجية:

- النفط والغاز الطبيعي، يمثلان: محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية.

- الخامات المعدنية، مثل: الحديد والزنك والنحاس، والذهب.

- الخامات غير المعدنية، مثل: الفوسفات والبوتاس.

٢ - الصناعات التحويلية:

رغم تنوعها إلا أن معظمها صناعات استهلاكية.

من خريطة الوطن العربي نجد أن أهم الصناعات التحويلية بالوطن العربي هي:

***الاسمنت. * الحديد والصلب. * الالومنيوم. * تكرير البترول والبتروكيماويات. * الاسمدة. * السكر.**

(ب)- معوقات الصناعة في الوطن العربي:

١- تنافس الصناعة العربية فيما بينها، وعدم وجود تكامل بينها.

٢- صغر حجم الاسواق العربية؛ تظراً لإنخفاض المستوي المعيشي للسكان، وارتفاع اسعار السلع المحلية.

٣- نقص الكوادر البشرية المؤهلة، من الخبرات الفنية والتكنولوجية؛ لضعف الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفني.

٤- عدم توافر البنية التحتية الصناعية.

٥- عدم استقرار السياسات الحكومية في بعض الاقطار العربية تجاه قضايا اقتصادية عديدة، مثل: تشغيل القوي العاملة، وحماية الصناعات الوطنية وغيرها.

٦- الإهمال النسبي للبحث العلمي في المنشأت الصناعية بالعديد من الاقطار العربية.

٧- غياب الاستراتجيات التنموية الصناعية التكاملية بين الدول العربية.

(ج)- استراتجيات تنمية الصناعة في الوطن العربي:

ظهرت أهمية تفعيل التعاون بين الدول العربية في مجال التنمية الصناعية من خلال مجموعة من الوسائل، هي:

١- إقامة قاعدة ونظام معلومات عن القطاعات الصناعية المختلفة، وتوحيد المصطلحات الصناعية.

٢- توحيد المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية والمواد الوسيطة.

٣- التعاون في مجال التدريب المهني والتعليم الفني الصناعي.

٤- التعاون في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا.

٥- السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي.

٦- الاهتمام بإنشاء المجمعات الصناعية (المدن الصناعية).

٧- الاهتمام بالصناعات الخضراء؛ لحماية البيئة ومواردها. الصناعات الخضراء تعمل علي تلبية الاحتياجات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية دون الإضرار بالبيئة؛ لاعتمادها علي تكنولوجيا متوافقة مع البيئة.

ولقد حرصت الدول العربية علي إنشاء منظمة إقليمية هي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (الإيدمو). وذلك لتهتم بشئون الصناعة العربية وتضع لها الاستراتيجيات والخطط لتنميتها. مثل:

١- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (الإيدمو):

*** تأسيسها: انشئت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام ١٩٨٨م؛ نتيجة لدمج مهام كلمن المنظمة العربية للثروة المعدنية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بعد حلهما، وإضافة مهامها للمنظمة العربية للتنمية الصناعية.**

*** مقرها: الرباط بالمغرب.**

*** أهم أهدافها:**

- **تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي.**
- **الاسهام في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربي بما يعزز تطوير الانتاج.**
- **التخطيط لدعم وإقامة المشروعات الصناعية علي المستويين القطري والقومي.**
- **تشجيع التعاون بين الدول العربية، وبينها وبين الدول النامية والمتقدمة في مجال الصناعة والتعدين.**

المبحث الثاني

مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري

أولاً: القطاع الصناعي في مصر:

(أ) - التاريخ الصناعي في مصر:

نشأت الصناعة في مصر منذ الحضارة المصرية القديمة وعرف قدماء المصريين استخراج المعادن كالنحاس والفضة والذهب، ونجحوا في صهرها وتصنيعها، وعرفوا صناعة الآلات والأدوات الزراعية والمعدات الحربية وصناعة الخزف وصناعة بناء السفن وصناعة المنسوجات الكتانية وصناعة عّصر الزيوت، وبرعوا في صناعة الحلي المرصعة بالأحجار الكريمة، وتشهد الآثار المعروضة بالمتاحف التاريخية على دقة الصناع المصريين القدماء وجمال مشغولاتهم.

وفى العصر الحديث، شهدت مصر نهضة صناعية في القرن الـ ١٩ على يد "محمد على" الذي شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبرى، شملت صناعة المنسوجات وصناعة السكر وعّصر الزيوت ومضارب الأرز وازدهرت الصناعات الحربية وتم إقامة ترسانة لصناعات السفن ومصانع لتحضير المواد الكيماوية.

وقد قاد بنك مصر الذي تم تأسيسه عام ١٩٢٠ برؤوس أموال مصرية حملة للنهوض بالصناعة المصرية، ونجح البنك في تأسيس قاعدة صناعية شملت سلسلة من الشركات والمصانع الكبرى نجحت في إقامة صناعة مصرية متطورة، ورفع المصريون شعار "المصري للمصري" ونجح هذا الشعار في حماية المصنوعات المصرية.

وجاءت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ لتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات التعدينية والبترولية والصناعات الكيماوية بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، ثم جاءت الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٣) حيث أثرت الحرب على أداء القطاع الصناعي سلباً، ليعاود بداية انتعاش بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.وصدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والأجنبي، بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي في مصر وكذلك جذب مدخرات المصريين في الخارج. وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ولقد بدأت مصر مع أوائل القرن الحادي والعشرين مرحلةً من مراحل النّهضة الصّناعيّة، ورفعت القدرةَ التّنافسيّةَ للمنتجات المصريّة وتطويرها في إطار برنامج متكاملٍ يساعد في رفع صادرات الدّولة للانضمام بشكل فعّال في الاقتصاد العالميّ، ويُضاف إلى ذلك توفيرُ بيئةٍ مناسبةٍ للنّشاط التّجاريّ والصّناعيّ من أجل تشجيع القطاعات الخاصّة للمُساهمة في تحقيق التّنميةِ الاقتصاديّة للدّولة.

(ب) – مقومات الصناعة في مصر:

تتوافر في مصر مقومات كثيرة ساعدت على قيام الصناعة بها مثل:

العمالة الوفيرة رخيصة الثمن، ورأس المال خاصة بعد تشجيع الحكومة للمستثمرين وتهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار ومنح المستثمرين العديد من التيسيرات والتسهيلات، كما تتوافر أيضاً وسائل النقل حيث يوجد في مصر شبكة مواصلات متنوعة تسهل نقل السلع والمنتجات إلى الأسواق المحلية والعالمية، إضافة إلى توافر الخامات اللازمة للتصنيع مثل الخامات النباتية المتمثلة في الخضر والفاكهة والقطن والكتان والسمسم والقصب والبنجر وغيرها، أيضاً توافر الخامات الحيوانية مثل الألبان والجلود التي تُستخدم في المصنوعات الجلدية.. بالإضافة إلى توافر المعادن المختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص والكروم والحديد والنيكل والتنجستين والفوسفات والبازلت والألمونيوم والفحم والكبريت وملح الطعام والمنجنيز والكاولين والقصدير والجرافيت والكوارتز والتتاليم والليسيوم والبوتاس، وجميعها تستخدم في الصناعات المختلفة.

(ج) - أهمية القطاع الصناعي في مصر:

يحتل القطاعُ الصّناعيُّ مرتبةً متقدّمةً في الاقتصاد المصري؛ حيث يأتي في مقدّمة القطاعات الاقتصادية من خلال المساهمة في النّاتج المحليّ الإجماليّ، بالإضافة إلى علاقة القطاع الصّناعيّ مع الكثير من القطاعات الخدماتيّة والإنتاجيّة، كما أنّ له دوراً في تنميةِ التّجارة الخارجيّة، وتنشيط

ميزان المدفوعات. ويمثل قطاع الصناعة في مصر أحد القطاعات الأكثر تنوعا في المنطقة العربية، إذ يمتد نشاطه من النسيج والأغذية وصناعات تجميع السيارات والمركبات الثقيلة إلى صناعة الطاقة.

لذلك، يمثل قطاع الصناعة عصب التنمية الاقتصادية باعتباره من أكثر القطاعات تحقيقاً لمعدلات نمو مرتفعة، بالإضافة إلى دوره فى دعم الناتج القومى فهو يسهم بحوالى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب القطاع نحو ٣٠ % من إجمالى القوى العاملة أى ما يقرب من ٢.٥ مليون عامل فى حوالى ٣٨ ألف منشأة صناعية.

ويتصدر قطاع الصناعة نسبة المساهمات القطاعية بحوالي ٥٠ مليار دولار من ناحية قيمة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فيما يساهم القطاع الخاص في مجمل نشاط القطاع الصناعي بنسبة ٨١% والقطاع الحكومي بنسبة ١٩%. ويبلغ حجم الصادرات المصرية، التي مصدرها قطاع الصناعة ٢٦.١١ مليار دولار في ٢٠١٤، منها ١٢.٥ مليار دولار من منتجات الوقود والزيوت المعدنية و٢.٨ مليار دولار من السلع كاملة التصنيع. أما من ناحية الواردات فتمثل السلع الصناعية ٥٩.٨ مليار دولار منها ١٧.٩١ دولار سلع نصف مصنعة.

وتهدف الدولة الى النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعياً في الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلى، والتوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية

والمكون التكنولوجي المرتفع، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية ورفع معدل نمو الصناعة إلى ٨٪ بما يؤدي لزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى ٢١٪، وزيادة الصادرات سنوياً بمعدل ١٠٪ بحلول ٢٠٢٠ .

ثانياً: بعض التجارب الدولية في استخدام القطاع الصناعي كقاطرة للتنمية:

ارتبط التفكير في السياسة الصناعية منذ أمد بعيد بالخبرات غير الناجحة في إحلال الواردات في العديد من البلدان النامية حيث كانت تستخدم السياسات التجارية لتثبيط المستوردين ودعم الانتاج المحلي غير أن تجارب بعض البلدان الأخرى، ولا سيما في شرق آسيا، أظهرت أن السياسة الصناعية يمكن أن ترتبط بتحول هيكلي وتنويع اقتصادي ناجحين. وبسبب تجدد الاهتمام بجوانب السياسة الصناعية لزيادة القدرة التنافسية والانتاجية، من المهم استعراض بعض الحالات التي تم فيها تنفيذ أدوات السياسة الصناعية بنجاح في التجربة اليابانية والتيوانية وتجربة كوريا الجنوبية، نذكر منها:

(أ)- السياسة الصناعية في اليابان:

في نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد الاقتصاد الياباني دمارا تاما. ومع ذلك، خلقت اليابان "معجزة" من خلال الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة بلغت حوالي ٧ % خالل الفتر ة ١٩٥٠ – ١٩٩٠.

وتحولت الي قوة اقتصادية عالمية. فكانت المنتجات اليابانية رخيصة ومنخفضة الجودة في البداية. لكنها سرعان ما أصبحت ذات تكنولوجيا عالية مكثفة وبدأت تصدرها إلى باقي دول العالم.

وفي شرح مسار النجاح الاقتصادي، ينقسم االقتصاد الياباني في فترة ما بعد الحرب إلى خمس مراحل:

خلال فترة إعادة الإعمار ١٩٤٥ – ١٩٥٠، حاولت اليابان التعافي من الدمار الذي خلفته الحرب. ونظرا للنقص الشديد في السلع والاحتياطيات الأجنبية، خصصت الحكومة بشكل تفضيلي المواد الخام والموارد المالية لصناعات الصلب والفحم. وقد ساهم ذلك في حل النقص في الطاقة الانتاجية ووفرت انتقال سلسا للتصنيع الثقيل والكيميائي في المرحلة التالية

خلال فترة ١٩٥١ – ١٩٦٠ (فترة اللحاق بالركب والاستقرار)، أصبحت "سياسة الاستهداف" مركز السياسة. واستهدفت بعض الصناعات من أجل الترشيد للحاق بالمستوى العالمي، مثل الصلب والفحم وبناء السفن والطاقة الكهربائية واؤلليلياف التركيبية والأسمدة الكيماوية، وفي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، البتروكيماويات، والأدوات الألية، وقطع الغيار، والإلكترونيات. وفي الوقت نفسه، تم استهداف بعض الصناعات من أجل التأسيس لخلق صناعات جديدة، وهي السيارات وآالت الكهربائية الثقيلة والحاسوب والصناعات البتروكيماوية. واعتبرت هذه الصناعات ذات إمكانات نمو عالية وعائدات متزايدة على نطاق واسع، وبالتالي تطلبت تنسيق الاستثمار من قبل

الحكومة. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الحكومة تدابير سياسية مختلفة، بما في ذلك أحكام الضرائب الخاصة والتعريفات الجمركية وحصص الواردات، والإسراع في الاستهلاك وإعفاءات التعريفات على الألات المستوردة.

وشهدت الفترة ١٩٦١ – ١٩٧٢ نمو مرتفع. وفي الستينات، بلغ متوسط معدل النمو أكثر من ١٢ %، مما حفز الاستثمار الخاص. ومن أجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال عضوية اتفاقية (الجات) مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، احتاجت اليابان إلى تحرير سوق التجارة ورأس المال. وبناء عليه، تحول هدف السياسة الصناعية من تغذية الصناعة إلى جعلها واقفة على قدميها أثناء عملية التحرير. ورفعت القيود المفروضة على بعض الصناعات بشكل تدريجي، في الوقت الذي تحققت فيه عملية تحرير أسواق رأس المال خلال فترة ١٩٦٧ – ١٩٧٣ . والواقع أن الالتزام بتحرير التجارة وإعماله أعطى حوافز قوية لأصحاب المشروعات للتحضير للمنافسة العالمية للفترة التالية.

وخلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٢ ، واجهت اليابان مشاكل اقتصادية مختلفة داخل البلد وخارجه، بما في ذلك الارتفاع الحاد في أسعار النفط وتقدير العملة المحلية، مما جعل الصناعات الثقيلة والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة أقل قدرة على المنافسة من الناحية الهيكلية. وعلاوة على ذلك، أدت زيادة االمنافسة من الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع إلى تخفيض هوامش الربح في بعض الصناعات. وفي مثل هذه الظروف، تغير دور السياسة الصناعية ليسعى لتحقيق أهداف غير هدف

النمو، أي الانتقال من التعزيز الصناعي إلى التكيف الهيكلي. ووضعت سياسات جديدة تسمح لخطوط الائتمان الخاصة وكارتلات الكساد بتعزيز الترشيد أو التعجيل بعملية التكيف الخاصة بهذه الصناعات (الانتقال لصناعة أخري أو الخروج من المجال الصناعي).

وبعد عام ١٩٨٣ .، تصاعد عدم التوازن التجاري وأصبحت النزاعات التجارية أكثر تواترا وحدة وهكذا تحولت السياسة الصناعية اليابانية إلى قضايا دولية، وعلى وجه الخصوص إلى إلغاء الضوابط التنظيمية لفتح السوق. وفي هذا الصدد، أصبح الهدف الرئيسي للسياسة الصناعية اليابانية هو تعزيز آلية عمل السوق، وليس التدخل في السوق. وبعد عام ١٩٩١ ، بدأت فترة الركود الطويلة حيث انخفض متوسط معدل النمو إلى أقل من ١ %. وكانت اليابان حينها بحاجة إلى إصلاحات هيكلية كبرى وإلى بناء أساس مؤسسي جديد للنمو الاقتصادي.

ومما سبق، يتضح أن التنمية الصناعية تهدف إلى زيادة الأهمية النسيبية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية في الاقتصاد القومي،وذلك من خلال دراسة مقومات الصناعة المتاحة في البلدان النامية ،وكذلك تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب ،وما يستلزم ذلك من توفير الحماية الجمركية للصناعات المحلية الناشئة من خلال:

١ – تحديد إستراتيجية واضحة لعملية التصنيع من خلال رسم الاهداف العامة لقضايا التصنيع المختلفة ،مثل معايير الاختبار وتقييم المشروعات الصناعية والأساليب الفنية لإنتاج ،وذلك بما يحقق التنسيق بين المشروعات الصناعية المختلفة.

٢– ضرورة ربط إستراتيجية التصينيع بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبا لشكل الذي يساعد على التأكيد علي الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها .

ومنها يمكن التوصل لمقومات المشروعات الصناعية الناجحة كما يلي:

إن المشروعات الصناعية الناجحة هي التي يتوفر لها فرص النجاح فنيا واقتصاديا ،كذلك قدرتها على إعطاء المستثمرين أرباح معقولة وتعود بالنفع على الاقتصاد القومي ،أي أنها مشروعات مربحة من الناحيتين القومية أو الاقتصادية والتجارية ،كذ لك يجب أن تكون هذه المشروعات منسجمة مع مشروعات التنمية الخاصة بالأجلين المتوسط والطويل في الاقتصاد القومي ،ويجب توافر الشروط الآتية لضمان نجاح المشروع :

١– توافر الاسواق مقدما سواء في الداخل أو الخارج ،وذلك لأن المشروع الجديد يواجه في بدايته صعاب فنية ومشاكل خاصة بالعمالة والتدريب والتسويق، فالسوق يجب أن يتم توفره مقدما ،ويمكن التعرف على ذلك من قوائم الواردات إلى السوق المحلي .

٢ – تمتع السلعة الجديدة بميزة انخفاض (أو على الأقل ا عتدال) تكاليف الإنتاج بالمقارنة بالسلع البديلة الموجودة سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج. ويمكن تحقيق الانخفاض في تكلفة الانتاج من خلال:

- **الحصول على المواد الأولية بأسعار أقل .**
- **الحصول على يد عاملة أكثر كفاءة أو أقل في الأجر .**
- **سهولة الوصل للأسوق .**
- **استخدام طريقة إنتاج أحدث .**
- **الإنتاج على نطاق أكبر .**
- **وجود إدارة أكفأ .**
- **إمكانية الحصول على الأموال بتكاليف أقل**

٣– طالما أن المشروع ناجح فنياً واقتصاديا يتمكن من اجتذاب المستثمرين من الداخل والخارج مما يقضي علي مشاكل التمويل.

المبحث الثالث

التخطيط الصناعي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة وحاجة الدول النامية إليه

(أ) تخطيط الانتاج الصناعي:

يقصد بتخطيط الانتاج الصناعي هو الدراسات التي تتم قبل البدء في الصناعة وذلك بهدف اختيار أفضل الظروف والوسائل للارزمة للإنتاج ووضع خطة لانجاز ذلك في أسرع وقت وبأقل مجهودوأقل تكاليف. دراسة تخطيط الانتاج تعتبر من الدراسات الحديثة ظهرت نتيجة لتقدم الانتاج والصناعة وتعدد العمليات الصناعية المختلفة. وظهر لهدف ارتفاع مستوي الدقة في العمليات الصناعية والإنتاجية.

(ب)أهداف التخطيط الصناعى :-

هناك ارتباط بين أهداف التخطيط الصناعي والتنمية الصناعية لان التخطيط هو مجرد وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وعلية يمكن حصر هذه الأهداف بما يلي :

١- رفع معدلات النمو الاقتصادي : لان عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مدى زمني طويل لذلك فإن أولى مهام التخطيط الصناعي هي ضمان توفير الاستثمارات الضرورية التي ترفع مستوى التصنيع وبالتالي بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

٢- أهداف توزيعية: إذا نجح التخطيط الصناعي في تحقيق التناسق والتناسب في نمو الفروع والأنشطة الصناعية من ناحية وفي تحقيق التناسق والتناسب في نمو الأقاليم من ناحية

ثانية . فأن هذا النجاح سيؤدي بالنتيجة إلى رفع مستويات الدخول وتحقيق العدالة في توزيع الدخول لجميع العاملين في هذه الأنشطة بالإضافة إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم .

٣- أهداف استراتيجية:

١/٣- أهداف استراتيجية كلية : وهي مجموعة الأهداف التي ترتبط بالقطاع الصناعي ككل وتشمل على:

- **تحقيق التغير الهيكلي في القطاع الصناعي أي توفير الظروف الملائمة لتحقيق عملية التحول في هيكل القطاع الصناعي وذلك بالانتقال من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الوسيطة ثم إلى الصناعات الإنتاجية أو من مرحلة الصناعات الخفيفة إلى مرحلة الصناعات الثقيلة وخصوصا صناعة وسائل الإنتاج .**
- **رفع المستوى التكنولوجي لمختلف فروع وأنشطة القطاع الصناعي عن طريق إدخال الأساليب الإنتاجية الحديثة والمتطورة وهذا سيساعد في المستقبل على تطوير أساليب الإنتاج في باقي الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد القومي**
- **رفع مستوى المهارات والكفاءات الفنية والاختصاصية للكوادر العاملة في القطاع الصناعي من خلال برامج التدريب وعمليات أعاده التدريب للعاملين . أو ما يعرف بالتدريب المستمر . و إدخال أساليب الإدارة الحديثة في إدارة وتشغيل المشاريع الصناعية . أن كل ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى الأداء الصناعي والذي سينعكس بالنتيجة على باقي الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني .**
- **العمل على تخطيط علمية التوطين الصناعي والتوطين المخطط يحتاج إلى تدخل الدولة وهذا يعني ضرورة قيام الدولة بوضع خطة لتوزيع المشاريع الصناعية على الأقاليم المختلفة وبما يضمن تحقيق تنمية صناعية متوازنة .**

- تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم و منح الحوافز والامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب من أجل جذب أكبر مستوى استثمار ممكن .
- التخطيط لتحقيق التعاون الإقليمي والدولي للاستفادة من دائرة التعاون في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة وتبادل المنتجات الصناعية وتشجيع عملية التصدير الصناعي .

٢/٣- أهداف استراتيجية جزئية : وترتبط بالمستوى الجزئي أي بمستوى الوحدة الإنتاجية الصناعية أو مستوى المشروع الصناعي ومن أهم الأهداف :

- تحسين درجة الانتفاع من الطاقات الانتاجية ،وصولا الى تحقيق الكفاءة في استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة او الى الحدود الطاقة القصوى بأسرع وقت ممكن .
- تحسين وترشيد استخدام المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الرئيسية والتكميلية والمدخلات الوسيطة الأخرى بما يحقق اكبر درجة ممكنة من التنويع الإنتاجي(اكبر عدد ممكن من المنتجات) وبأقل كمية ممكنة من المدخلات .
- أجراء التطوير المستمر لنوعية وجودة المنتج ومتابعة التطورات المستمرة في الأسواق المحلية والعالمية ،لرفع القدرة التنافسية الصناعية للمنتوجات الصناعية المحلية في الأسواق المحلية والدولية

- إذا تحققت كل من الفقرة (ج،ب) يمكن أن نضمن تحقيق تخفيض في تكاليف الإنتاج وتحقيق أكبر فائض اقتصادي ممكن من دون التضحية بنوعية وجهد السلعة المصنوعة .

- توفير الظروف الملائمة لضمان تحقيق الارتفاع في كل من مستوى الأداء التكنيكي من خلال متابعة التغييرات المستمرة في تكنولوجيا الإنتاج ،ومستوى الأداء الاقتصادي لضمان

تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف ،و مستوى الأداء الإداري بمتابعة التغييرات المستمرة في الأساليب الإدارية المستخدمة في إدارة وتشغيل المشروع الصناعي. وباختصار ضمان تحقيق الارتفاع في مستوى و كفاءة الأداء الفني والاقتصادي والإداري على مستوى المنشاة الصناعية .

– الاهتمام بعمليات البحث والتطوير (R&D)والاستفادة من نتائجها في رفع وتطوير مستوى الإنتاجية وتحسين عمليات التصنيع وطرق الإنتاج .

(ج) أنواع الخطط الصناعية :

يمكن أن نقسم الخطط الصناعية إلى عدة أنواع وذلك من خلال استخدام معيارين :

١- المعيار الزمني :

تقسم الخطط الصناعية بموجب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع :

- **الخطة الصناعية طويلة الأجل : وهي عبارة عن برنامج عام للتنمية الصناعية للفترة القادمة ،تتراوح مدته بين (١٥–٢٠)سنة ،ويهدف هذا البرنامج إلى ترجمة ستراتيجية التنمية الصناعية إلى مجموعة من المؤشرات والبرامج الاستثمارية الطويلة الأجل وتتميز هذه المؤشرات بكونها من مؤشرات توجيهيه وغير إلزامية وتهدف الخطة طويلة الأمد أحداث تغيرات نوعية في الهيكل الاقتصادي .**

- **<u>الخطة الصناعية متوسطة الأجل</u> : تتراوح مدة هذه الخطة بين (٣-٧) سنوات وغالبا ما تكون لمدة ٥ سنوات لذلك تسمى بالخطة الخمسية وتكون جزءا من بالخطة الخمسية المركزية للاقتصاد القوي . وتتميز هذه الخطة بأنها تحدد بشكل دقيق الأهداف الكمية والنوعية المطلوب تحقيقها في القطاع الصناعي خلال مدة الخطة كما أنها تحدد الوسائل والأساليب والأزمنة لتنفيذ تلك الأهداف**

- **<u>الخطة الصناعية قصيرة الأجل (الخطة الحالية)</u> : وهي خطة يتم أعدادها لمدة سنة واحدة فقط وهي عبارة عن برامج تفصيلية للفروع الصناعية المختلفة ويمكن القول بأن الخطة الجارية هي ترجمة للخطة الخمسية لأنها عبارة عن أهداف الخطة الخمسية موزعة على خطط سنوية تتضمن المؤشرات المطلوب تنفيذها في الخطة الخمسية و تتضمن هذه الخطة الضوابط والبرامج التفصيلية للمشاريع تحت التنفيذ وكذلك مناهج العمل السنوي للإنتاج والمبيعات والتدريب وكيفية توفير المستلزمات التشغيلية على مستوى كل نشاط صناعي وباختصار فأن الخطة السنوية هي عبارة عن برنامج تنفيذي لتحقيق أهداف الخطة الخمسية ،وتعد الخطة السنوية ملزمة التنفيذ لجميع الأطراف ذات العلاقة .**

٢- معيار الهيكل التنظيمي :

تقسم الخطط الصناعية بموجب هذا المعيار إلى :

- **خطط قطاعية وفرعية : وهي الخطط التي تتضمن الفروع الصناعية الأساسية كالصناعات الغذائية والصناعات النسيجية والإنشائية وهكذا وهذه الخطط القطاعية أو الفرعية هي عبارة عن خطط مصغرة للخطة الصناعية الرئيسية أي أنها تتضمن أغلب مؤشرات الخطة الصناعية الرئيسية ألا أنها مجزئة أو مقتصرة على مستوى الفروع الصناعية.**

- **الخطط الأساسية : هي الخطط التي تقسم القطاع الصناعي بحسب المؤسسات أو الدوائر الصناعية ، كلا بحسب اختصاصه أو حسب الصناعة المرتبطة به (كالمؤسسة الخاصة بالصناعات الغذائية- ومؤسسة صناعة جلود الأحذية - ومؤسسة مواد البناء والصناعات الإنشائية وهكذا) .وتتضمن هذه الخطط المؤشرات الرئيسية المطلوب تنفيذها لكل مؤسسة من هذه المؤسسات**

- **الخطط الإقليمية: وهي خطة مصغرة من الخطة الرئيسية تشمل المؤشرات والأهداف والبيانات التفصيلية التي تخص الإقليم المعني أو المحافظة المعنية .(مثال :-الخطة الصناعية لإقليم أو بلدية بنغازي) ويجب أن نأخذ هذه الخطة بنظر الاعتبار قضية الترابطات الصناعية أو**

الإنتاجية بين المشاريع الصناعية من ناحية وبين الأقاليم المختلفة من ناحية ويعد هذا النوع من الخطط مهم جدا في عملية تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة .

- خطة المنشاة الصناعية: وتعد جزاءا مهما من الخطة الصناعية الرئيسية وتتضمن عددا من الخطط الفرعية مثل خطة الاستثمار – وخطة الإنتاج – وخطة التسويق ،وخطة المبيعات – وخطة الصادرات – وخطة الصيانة – وخطة البحث والتطوير – خطة التدريب وتعتبر خطة المنشاة الصناعية حجر الزاوية في أعداد الخطة الرئيسية ومن ثم أعداد الخطة الصناعية السنوية والخطة القومية الشاملة وبالنظر إلى أهمية هذا النوع من الخطط سندرسها بشي من التفصيل

(د) التخطيط الصناعي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة:

١- في الدول الرأسمالية :

التخطيط الصناعي في الدول الرأسمالية سواء كان على مستوى الاقتصاد الكلي أم على المستوى القطاعي . هو تخطيط توجيهي غير ملزم . أي أن دور الدولة يقتصر على المراقبة والتوجيه من خلال استخدام أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية ،لذلك فان اتخاذ القرار الاستثماري أو القرار الإنتاجي يكون من قبل المشروع الإنتاجي نفسه وبدون أي تدخل من قبل الدولة . ويسمى

هذا النمط بالتخطيط الصناعي التوجيهي أو التأشيري ولكن هذا الأمر لا يعني عدم وجود أي تدخل للدولة في النشاط الإنتاجي والاستثماري بل أن الدولة تتدخل حينما ترى أن هذا التدخل ضروري لتنظيم النشاط الإنتاجي أو لتحقيق التوازن بين جانب العرض وجانب الطلب أو لمعالجة مشكلة اقتصادية معينة ويكون هذا التدخل من جلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية .فعلى سبيل المثال إذا أرادت الدولة أن تشجع نشاط صناعي معين فأنها تقوم بتقديم التسهيلات الضريبية لهذا المشروع أي إعفاءه من الضرائب أو تخفيض هذه الضرائب،أو أنها تستخدم سياسة نقدية متساهلة مع هذا النوع من المشاريع وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض المصرفية أو تمديد آجال تلك القروض وهكذا .

٢- التخطيط في الدول الاشتراكية :

أن التخطيط في الدول الاشتراكية هو تخطيط مركزي .أي أن السلطة العليا والهيئة العليا للتخطيط تتولى مهمة تحديد الأهداف العامة للخطة على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي. وهذا يعني أن النشاط الصناعي بمختلف فروعة الإنتاجية والاستثمارية يخضع للقرارات المركزية التي تحددها السلطة التخطيطية العليا ويقتصر دور المؤسسات الإنتاجية والأفراد المسئولين عن أداره وتشغيل المشاريع الصناعية على عملية تنفيذ تلك القرارات وبالتالي فان كمية الإنتاج وأسعار المواد الأولية والأجور وأسعار المنتجات الصناعية يتم تقديرها مسبقا من قبل الهيئة العليا للتخطيط كما أن توزيع الأيدي العاملة على الأنشطة الصناعية يخضع أيضا إلى تنظيم مركزي من قبل أجهزة الدولة وكذلك

بالنسبة للاستثمارات الجديدة وعملية توسيع المشاريع القائمة وتحديد حجمها ونوعية وكمية إنتاجها.

وهذا يعني أن التخطيط الصناعي في هذه الدول هو تخطيط مقيد بإدارة الدولة وبإجراءاتها الاقتصادية وفلسفتها السياسية . فعلى سبيل المثال كانت مجموعة الدول الاشتراكية سابقا تعتمد على الفلسفة الماركسية التي تنص على أن عملية التخطيط يجب أن تقترن بوجود الملكية العامة لوسائل الإنتاج .وهذا يعني سيطرة الدول على عملية الإنتاج وإلغاء الملكية الخاصة وبالتالي التوجيه المركزي من قبل الدولة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

٣- التخطيط الصناعي في الدول النامية :

هو عبارة مزيج أو توليفة من الأسلوبين السابقين فنجد في معظم الدول النامية هناك تدخل حكومي مركزي في توجيه النشاط الصناعي ولكن بدرجة أقل مما هو علية في الدول الاشتراكية .أي أن الدولة تترك مقدار معين من الحرية لنشاط الصناعي الخاص من ناحية و نوع من الحرية للأنشطة الإنتاجية الحكومية في تنفيذ الخطة المركزية وهو ما يعرف بأسلوب مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ كما تستخدم الدولة أيضا مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية للتأثير على مسار النشاط الصناعي .

وباختصار يمكن القول أن معظم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الصناعات الثقيلة غالبا ما تسيطر عليها الدولة وتكون خاضعة للتخطيط المركزي في حين أن القسم الأعظم من الصناعات الخفيفة وخاصة الصناعات الغذائية فأنها تترك للقطاع الخاص .كما تترك الصناعات الصغيرة بالكامل للقطاع الخاص .

ومع ذلك فان نشاطات القطاع الخاص تكون خاضعة لتوجيه أو تنظيم الدولة لكي تنسجم مع متطلبات الخطة القومية المركزية للاقتصاد القومي وتتميز الدول النامية بوجود قطاع ثالث يعمل إلى جانب القطاع العام والخاص . يعرف بالقطاع المختلط حيث يجتمع في ملكية هذا القطاع أفراد وشركات من القطاع الخاص مع مؤسسات أو شركات القطاع العام ويفترض لقطاع المختلط أن يجمع بين محاسن القطاع العام والخاص ويتجنب مساوئهما ،كما يستفيد من النواحي الايجابية في كل من أساليب التخطيط المرن أو التوجيهي في الدول الرأسمالية ، وأساليب التخطيط الصارم أو المقيد في الدول الاشتراكية.

(هـ) حاجة الدول النامية للتخطيط الصناعى:

قبل تحديد مدى حاجة الدول النامية للتخطيط الصناعي يجب أن نتعرف على الأسلوب الأخر البديل، وهو نظام السوق حيث يقوم نظام السوق على فرضيات معينة في مقدمتها الملكية الخاصة والفردية لوسائل الإنتاج ،وما يترتب عليها من حرية التصرف في هذه الملكية وما يتبعها ، من حرية في عملية الإنتاج أي حرية المنتج في أن يستغل الموارد الإنتاجية بأي شكل من أشكال الاستغلال التي يرى أنها تحقق له أقصى الأرباح بالإضافة إلى حرية المستهلك التي تضمن له تحقيق أقصى إشباع ممكن حيث يقوم نظام الأسعار أو جهاز السوق بالتوفيق بين رغبات المنتجين و رغبات المستهلكين .

غير أن هذا النظام لا يعمل بشكل صحيح أو كفء ألا في ظل وجود شرط هو سيادة المنافسة الكاملة في كل من سوق السلع وأسواق عناصر الإنتاج ، وهذا يعني أن هذا النظام لا يستطيع أن يحقق الاستخدام الأمثل والتوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية للاقتصاد الوطني ألا في ظل توفر هذا الشرط وعلى الرغم من ذلك فان هناك ملاحظات معينة وانتقادات على نظام السوق من أبرزها :

١- أثبتت التجربة التاريخية للدول الرأسمالية بان نظام السوق لا يستطيع أن يحقق حالة التشغيل الكامل أو الاستخدام الكامل لموارد المجتمع فقد أثبتت أزمة الثلاثينات هذه الحقيقة

والي أرجعها كينز إلى صعوبة التنسيق بين قرارات الادخار و قرارات الاستثمار وأوصى بضرورة تدخل الدولة لمعالجة النقص في جهاز الاستثمار.

٢- يعجز نظام الأسعار من أن يكون موجها سليما للموارد الاقتصادية وبما يؤدي إلى تحقيق التغيرات الهيكلية المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية . وذلك لان جهاز الأسعار يعكس فقط القرارات الحالية أو الجارية للمنتجين أي أنه لا يستطيع أن يعكس لنا القرارات المستقبلية أو القرارات ذات الآثار البعيدة المدى لان جهاز الأسعار يعكس الوضع الاقتصادي أو الواقع كما هو لا كما ينبغي أو ما سيكون في المستقبل .

وبما أن قرارات الاستثمار المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي في معظمها قرارات تتعلق بالمستقبل وليس بالوقت الحاضر . لذلك فان جهاز الأسعار لا يصلح لان يتخذ هذا النوع من القرارات كما أن الهيكل السعري السائد حاليا لا يمكن اتخاذه كأساس سليم للتنبؤ بالهيكل السعري الذي سيسود في المستقبل وبالتالي لا يمكن اتخاذه كأساس للحكم على مستوى أو حجم العائد على الاستثمار في المستقبل وعلى تحديد مستوى الكفاءة الحدية لرأس المال .وذلك نتيجة للتغيرات التي ستجري على ظروف العرض والطلب مع التوسع في حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد التي تودي إلى تغيير ظروف العرض من ناحية كما أن زيادة الاستثمار وزيادة فرص التشغيل ستودي إلى خلق دخول جديدة وزيادة مستوى الدخول القائمة وبالتالي تغير ظروف الطلب .

وبناء على ما تقدم يتضح حاجة الدول النامية إلى أسلوب بديل غير أسلوب أو نظام الأسعار وينصح الاقتصاديين الدول النامية باستخدام أسلوب التخطيط الصناعي للأسباب الآتية :

١- إذا كان جهاز السوق في الدول الصناعية المتقدمة مع المرونة والكفاءة التي يتمتع بها ، قد فشل نسبيا في أن يكون أداة فعالة في عملية الاستثمار وفي أجراء التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي بشكل عام . وفي القطاع الصناعي بشكل خاص فمن الطبيعي أن يكون جهاز السوق في الدول النامية عاجزا عن تأدية دور فعال في عملية الاستثمار والتنمية الصناعية وذلك نتيجة لسيطرة ظواهر جمود أو عدم المرونة في عملية انتقال عناصر الإنتاج ، فضلا عن التشوهات في نظام الأسعار ،فهذه الأسعار لا تعكس حجم الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج.

٢- في ظل وجود ظواهر الجمود الاقتصادي والاجتماعي و المؤسسي في هذه الدول فان استخدام نظام الأسعار الذي يفترض وجود شروط معينة في مقدمتها المنافسة الكاملة وحرية المجتمع وحرية المستهلك وحرية انتقال عناصر الإنتاج ومعظم هذه الشروط غير متوفرة في الدول النامية لذلك فان استخدام نظام الأسعار في عملية التنمية وفي اختيار المشروعات الاستثمارية قد يؤدي إلى نتائج غير مرضية اقتصاديا وإلى سوء استخدام الموارد الإنتاجية .

٣- تحتاج عملية التصنيع في الدول النامية إلى تكوين قاعدة عريضة من خدمات البنية الأساسية وراس المال الاجتماعي وبما أن جهاز السوق يعجز عن توجيه المشاريع الخاصة إلى هذا النوع

من المشاريع ذات العائد الاجتماعي المرتفع والربح التجاري المنخفض . وهنا لابد من تدخل الدولة لتوفير احتياجات المجتمع من السلع ذات المنافع العامة (الأمن ، التعليم، الصحة ، القضاء ، الدفاع الخارجي)بالإضافة إلى خدمات البنية الأساسية (طرق، جسور ، موانى) .

٤- تحتاج عملية التنمية إلى وجود مشاريع ذات أهمية استراتيجية مثل الصناعات الثقيلة وهذا النوع من المشاريع غالبا ما يبتعد عنه القطاع الخاص أيضا وخصوصا في بداية مراحل التنمية وذلك لارتفاع نسبة المخاطرة في هذا النوع من المشاريع وطول فترة التفريخ "الفترة المحصورة بين بداية إنشاء المشروع وبداية عملية الإنتاج " ولعدم توفر الربح المريح المرتفع لهذه المشاريع وخصوصا في بداية دخولها لميدان الإنتاج .

٥- تمتاز الدول النامية بوجود نقص شديد في عرض المنظمين بشكل عام و المنظمين الصناعيين بشكل خاص ونعني بالمنظم هنا هو الشخص المجرد الذي يقوم بابتكار سلع جديدة أو اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو فتح أسواق جديدة للسلعة المنتجة وهذا المنظم هو الذي قاد عملية النمو الصناعي في الدول الأوربية ، وبالنظر لغياب دور هذا العنصر في الدول النامية فانه على الحكومة أن تقوم بهذا الدور إلى أن تتمكن من خلق الكوادر الإدارية والتنظيمية الكفوءه التي يمكن أن تستخدم في أداره عملية التنمية .

٦- بالإضافة إلى النقاط السابقة فان هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه عملية التنمية والتي تستلزم استخدام التخطيط الصناعي وتدخل الدولة في عملية التنمية ومن ابرز هذه المعوقات :

- الارتفاع المستمر في معدلات نمو السكان أو ما يعرف بالانفجار السكاني.

- انخفاض مستويات الدخول وارتفاع مستويات الاستهلاك وبالتالي تلاشي إمكانيات الادخار لأغراض الاستثمار الصناعي .

- نقص مستوى المعرفة الفنية والمهارات المطلوبة للتعامل مع التكنولوجيا الصناعية الحديثة .

- أن تدهور مستويات معيشة السكان يؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع الصناعية وبالتالي جعل الأسواق المحلية محدودة الاستيعاب لمنتوجات المشاريع الصناعية .الأمر الذي يعرقل عملية التوسع في هذه المشاريع من ناحية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في كثير من مشاريعها .

<u>وهذا يعني أنه في ظل المعوقات أعلاه يكون من غير الواقعي تصور حصول توسع صناعي بطريقة تلقائية وبدون تدخل الدولة ، وهنا تبرز الحاجة إلى مسألتين أساسيتين وهما :</u>

أولا/ الحاجة إلى التخطيط الصناعي كأسلوب علمي منظم لتوزيع الموارد الإنتاجية .

ثانيا /الحاجة إلى التدخل الحكومي بوصفة أداة لضمان تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المرسومة .

وبناء على ما تقدم يمكن القول باختصار بان الدول النامية بحاجة إلى التخطيط الصناعي من اجل :

- تنظيم وتوجيه النشاط الصناعي بقطاعات مختلفة .

– تحديد الاستثمارات الصناعية الجديدة .

– أعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وغيرها من الأمور التخطيطية

– أن الهدف من عملية التخطيط ليس أعداد البرامج الاستثمارية الصناعية بل هو إقرار تلك المشاريع الصناعية وتوفير مستلزمات نجاحها مستقبلا مع الالتزام بالمواصفات الفنية والطاقات الإنتاجية ونوعيات المنتجات المقررة مسبقا .

أسئلة الفصل الثالث

١- وضح علاقة الصناعة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية؟

٢- أذكر معوقات التصنيع بالدول النامية عموماً؟ والدول العربية خصوصاً؟

٣- أذكر أهم صناعات الوطن العربي؟

٤- ما هي أهمية الصناعة في الاقتصاد المصري؟

٥- وضح مقومات نجاح المشروعات الصناعية؟

٦- أشرح التخطيط الصناعي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة؟

٧- البحث عبر الانترنت عن موضوع حديث يتعلق بمادة الاقتصاد الصناعي ومن ثم البحث فيه وعمل مستخلص،. و عند الانتهاء سوف يتم تحديد محاضرة خاصة (أو أكثر بحسب الحاجة) لمناقشته واستنتاج الفائد المستخلصة منه ؟؟

- المراجع -

(أ)- الكتب:

١- حماده محمد عبدالله قاسم، محاضرات في الاقتصاد الصناعي، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مطبعة التهامي، ٢٠١٩.
٢- موافي رمضان موافي، محاضرات في الاقتصاد الصناعي، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مطبعة المختار،٢٠١٧.
٣- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي مبادئ واسس، نظريات وأساليب، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان. ٢٠٠٧.
٤- مدحت القريشي ، الإقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١.
٥- صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩٣،
٦- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،١٩٩٧ .
٧- السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،٢٠٠٥.

(ب)- الفيديوهات علي شبكة المعلومات الدولية:

١ - ما هي الأنشطة الصناعية؟

https://www.youtube.com/watch?v=X9uqNJyIMIU

٢- أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني

https://www.annahar.com/arabic/article/